

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00992 3701

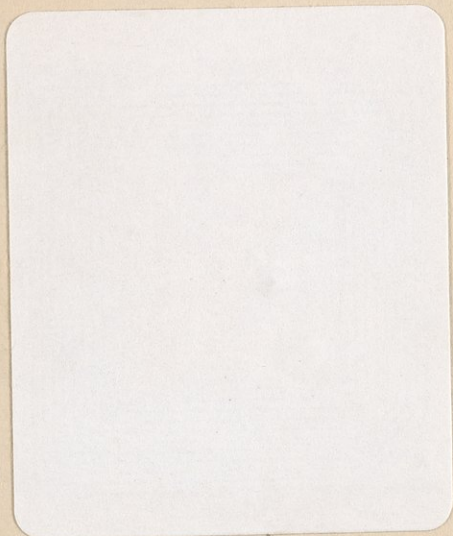
HB
36
A
A2

EGAG95-B3177



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



HB
3661.7
A3
A43

عبد الله

السكان وموارد الثروة في مصر

البحث الفائز بجائزة المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا لعام ١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

129, 4
51. 99

39544

الاهداء

إلى كل من شب في أحضان هذا الوادي ، وروى من مائه ..
إلى كل من عرف لهذه الأرض فضلها ، فأحبها رسمي إلى
خير أهلها ..

إلى الباحثين عن الحقيقة ، أيا ما كانت وأيا ما تكون ..
إلى هؤلاء جميعا ، ثم إلى الأستاذ الجليل محمد عزت طاهر ،
الوكيل المساعد لديوان الحاشية ، أهدى هذا الكتاب .

مسيب عبد الله

الفهرس

දින ၁၀

قصدير : بقلم الأستاذ وهيب مسيحه

... مقدمة البحث

القسم الأول -- عرض المشكلة

أولاً — الدخـل الأهلـى ١٠

ثانياً — مصادر الدخل ١٢

الثاني - توزيع السكان على الحرف المختلفة

رابعاً - مستوى المعيشة

خامساً - موارد الثروة وعلاقتها بزيادة السكان ٢٣

(١) الزراعة ٢٣

٢٩ الصناعة (٢)

(۳) الاستثمار ۳۳

(٤) التجارة الخارجية ٤٢

(٥) المالية العامة ٥١

القسم الثاني - زيادة الإنتاج

07 ۱۲۹۳

٦٠ فصل الأول - لا بد من خطة وسياسة من سومة .

٦٦ الفصل الثاني — التوسع الزراعي

أولاً - تنويع الإنتاج ٦٦

ثانياً — زيادة غلة القدان ٦٧

ثالثاً — تحديد الملكية ٦٨

رابعاً — زيادة المساحة المنزوعة ٦٩

Electric

محتوى

٧٩ الفصل الثالث - مشاكل الصناعة

٧٩ أولاً - التدقيق

٧٩ (١) السوق الداخلية

٨٢ (٢) مبدأ التوازن

٨٤ (٣) الأسواق الخارجية

٨٨ ثانياً - التمويل

٨٨ (١) الجهاز المصرفي

٩٢ (٢) بنك مصر والبنك الصناعي

٩٤ (٣) التعاون المصرفي العربي

٩٦ (٤) المدخرات القومية

١٠٠ (٥) الادخار الإجباري ✓

١٠٧ (٦) المدخرات الصغيرة

١٠٨ (٧) رؤوس الأموال الأجنبية

١١٧ ثالثاً - الدولة والصناعة

١١٧ (١) السياسة الجبركية

١١٩ (٢) السياسة التعليمية

١٢٠ (٣) الاداة الحكومية

القسم الثالث - السياسة السكانية

١٢٥ الفصل الأول - نمو السكان

١٢٢ الفصل الثاني - تحديد النسل

١٢٨ الفصل الثالث - الهجرة

٨٠ Am

١٠

W. B. B. B.

Electro

١	الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة .
٢	متوسط دخل الفرد في مصر مقارنا بنظيره في البلدان الأخرى .
٣	أطراد زيادة الواردات من المواد الغذائية .
٤	التخزين في مقدار وقيمة المحاصيل الزراعية .
٥	الأرقام القياسية لأسعار القطن .
٦	نصيب الفرد من الثروة الزراعية .
٧	الزيادة في عدد السكان مقارنة بالزيادة في مساحة الأرض .
٨	الأرقام القياسية لمقدار وقيمة المنتجات الصناعية .
٩	التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة .
١٠	قيمة صادرات والواردات بملايين الجنيهات .
١١	الأرقام القياسية لكمية الصادرات والواردات .
١٢	نسبة التبادل والأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات .
١٣	الباقى لحساب المودعين في صندوق التوفير في آخر كل سنة .
١٤	تقسيم الدخل الفردية حسب أحجامها في مصر وفي بعض البلدان الأخرى .
١٥	المواليد والوفيات لكل ألف من السكان .
١٦	الزيادة الطبيعية للسكان في الألف .
١٧	بحث احصائي في تطور الدخل الأهل في مصر .

2. القول

{ 4 km }
E

المراجع

مراجع أساسية :

- Ragnar Nurkse : Some Aspects of Capital Accumulation in Under-Developed Countries, (N. B. E. 1952)
Charles Issawi : Egypt, An Economic & Social Analysis, (1947)
United Nations : Domestic Financing of Econ. Development (1951)
" " : Measures for the Economic Development in Under-Developed Countries. (1951)
" " : Methods of Financing Economic Development in Under-Developed Countries. (1949)
Milbank Memorial Fund : Demographic Studies of Selected Areas of Rapid Growth. (1944)

الاستاذ مريت غالى : تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية
(١٩٥٢)

- الدكتور محمد عوض محمد : سكان هذا السكوكب (١٩٤٧)
الدكتور جمال الدين سعيد : دراسة إحصائية لنمو السكان في مصر (١٩٥٢)
الدكتور راشد البراوى : مشروع السنوات الخمس (١٩٤٨)
المؤتمر الاقتصادي الأول : كتاب مجموعة أعمال المؤتمر (١٩٤٦)

مراجع إحصائية :

- مصلحة الإحصاء والتعداد : الأطلس الإحصائي (١٩٥٢)
إحصاء الجيب (١٩٥١) : " " "
إحصاء الإنتاج الصناعى (١٩٤٧) : " " "

مصلحة الإحصاء والتعداد : النشرة السنوية للتجارة الخارجية .
» » » : إحصاء الشركات المساهمة (٤٩ - ١٩٥٠)
اتحاد الصناعات : الكتاب السنوى (٥١ - ١٩٥٢)

مراجع هامة :

Charles Issawi : Population & Wealth in Egypt. (1949)
M. Ali Rifaat : Unpublished Papers & Lectures on Finance of Economic Development.

الدكتور عبد الرزاق صدق : تطور الثروة الحيوانية بمصر (١٩٥٢)
الأستاذ مريت غالى : الإصلاح الزراعى (١٩٤٥) وسياسة الغد
(١٩٤٤)

الدكتور جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر (١٩٥١)

حسين عبد الله : سياسة التأمين (١٩٥١)

غرفة الاسكندرية التجارية : نهضة مصر (١٩٤٠)

» » » : التطور الاقتصادى فى مصر (١٩٥١)

البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية (١٩٤٨ - ١٩٥٢)

حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية : مجموعة البحوث والتقارير

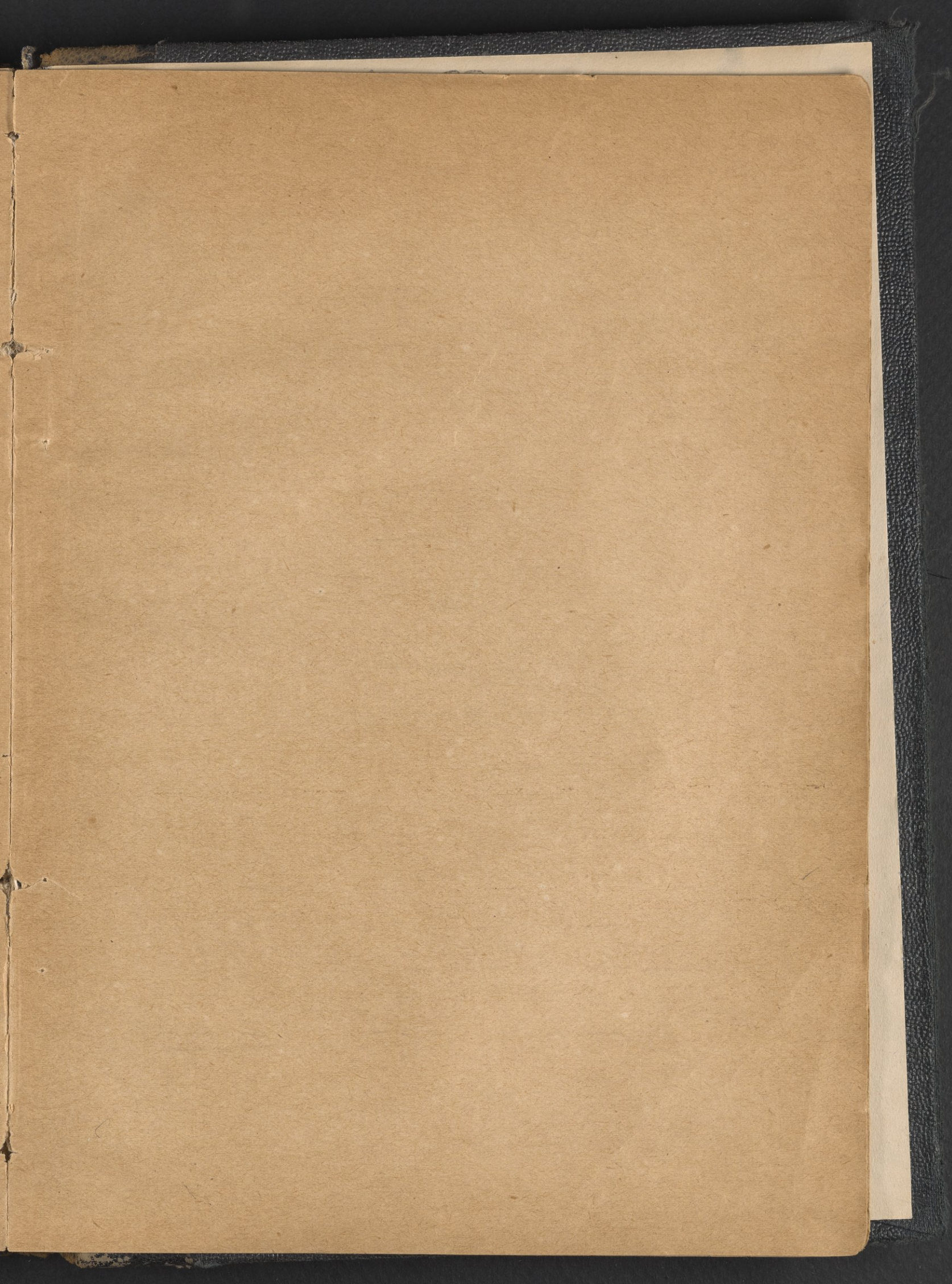
(الدورة الثانية ١٩٥٠)

جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع : مصر المعاصرة (يوليو ١٩٥١)

تصدير

بقلم الاستاذ وهيب مسي

رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة



ما أظن أن هناك بلدا في العالم تستبد به مشكلاته وتعذب فيه الصعاب التي يواجهها ، والمتاعب التي يلاقها ، كما تستبد بمصر مشكلاتها ، وتعذب فيها متاعبها وآلامها . وما أظن أن هناك شعبا يواجه مثل هذه المشكلات والمتاعب والآلام ، بروح قوامها النهوين من شأنها ، والاستخفاف بنتائجها وآثارها ، كما يلاحظ الباحث والمدقق في مصر . ولو أردنا أن نفهم السر في تراحم هذه المشكلات ، وأن نتعرف حقيقة سريان هذه الروح المتواكفة المتخاذلة ، التي تشيع بين جمهورنا ، متعلبه وجاهله على حد سواء ، لوجدنا أن كل ذلك إنما يرجع إلى تاريخ طويل ، كانت تحكمنا فيه حكومات لا تستهدف في أعمالها الخير العام ، وإنما كانت تعمل على إشباع شهوات القلة من الجماعة ، تمكن لها من أسباب الثراء الغاشم ، وتهمي لها جميع الفرص ، التي تعينها على الاحتفاظ بمزاياها ، بل على توسيع مجال سلطاتها وتقوذاها .

هكذا عشنا طويلا ، نحن المصريين ، في ظل حكومات غريبة عنا ، لا تستوحي في سياستها — إذا صح أن كانت لها سياسة تذكر — ما يعود على جمهرة الشعب بالخير العام ، ولا تقيم من نفسها وصيا أو رقيبا ، يشرف من كذب على مختلف الاتجاهات ، فيشجع ما يراه منها متفقا مع الصالح العام ، ويؤيده بكل ما تملك الحكومة من سلطان التشريع وقوة التنفيذ ، ويحول دون ما يراه مجافيا للصالح العام ، متعارضا معه ومنافيا له ، حتى لا تترك أقدار الشعب في المستقبل القريب أو البعيد ، عرضة للأذى ونهب الشر ، الذي لا بد وأن يحقق به ، إذا تركت الاتجاهات الخطرة ، تسير في مجراها ، دون أن تجد ما يسد عليها طريقها ، أو يقطع عليها سبيلها .

ولقد استبشر المصريون في النهاية خيرا . إذ وجدوا أن السبيل إلى حياة
برلمانية دستورية كريمة قد أتيح لهم ، ليحسبوا عن طريقه أنفسهم بأنفسهم ،
وليحققوا ما تضمنته مادة أساسية من مواد الدستور الذي قضت الأحداث أخيرا
بالغائه ، وهي أن الأمة مصدر السلطات ، استبشروا بذلك الدستور الخير كل
الخير ، وعلقوا عليه آمالا واسعة ، ورجوا أن يكون من وراء تطبيقه ، ما يدفع
إلى قيام حكومات شعبية ، تعمل على إشاعة الخير والمعروف ، وتنفذ مواد الدستور
حرفا وروحا ، وتحافظ على حرمة ، وتذب عن المصريين جميعهم ، أجيالهم
الحاضرة وأجيالهم المستقبلية ، على حد سواء ، كل عوادي الشد والأذى والخطر ،
وتكفل لهم حياة اجتماعية وسياسية مستقرة ، تصان فيها الحريات ، ويأمن فيها
الناس على أموالهم ومواردهم وثرواتهم ، وينسج فيها المجال لظهور الكفايات
التي تحتاج إليها البلاد ، في سبيل تحقيق تقدمها ، وتدعيم قيامها ، إلا أن هذه
الآمال التي ذخرت بها نفوس المواطنين المفكرين ، سرعان ما تداغت ، لأنه
قد بدا لهم جليا واضحا ، أن البرلمانية المصرية الفتية ، قد تركت قيادتها لقوى
خبثية ساخرة عابثة ، ترفع بعض أحزابها إلى القمة ، كلما عنيت لها مصلحة في
ذلك الرفع ، وتهوى بهذه الأحزاب إلى الخضم ، وتعرضها لكل ألوان الهوان
كلما وجدت أن مصلحتها تدعوها إلى القذف بهذه الأحزاب إلى الهاوية . وقد
سمحت البرلمانية المصرية لنفسها أن تكون ألعوبة في أيدي هذه القوى ، مسخرة
لأغراضها وشهواتها وآربها ، علما تجد في ذلك نجاة لها من الهوان والأذى ،
أو علما تجد في ذلك ما يدعم مصالحها ويحقق آربها من غنم تظفر به على حساب
الصالح العام ، وبذلك أضاعت البرلمانية المصرية فرصة فذة ، كانت فرصة الدهر ،
لتقيم من نفسها السيد المطاع والأمر الناهي ، وانتصرفت الذي لا يرد له قرار ،
لأنها آثرت لنفسها أن تقف موقف الموجه لا الموجه ، وغلبتها شهواتها الذليلة
وصرعها امعانها في التكالب على الحكم ، فأقام من بعضها عدوا لبعض ، ونأت

بها خصوماتها وصرفتها عن تحقيق سيادة الشعب ، وتدعيم سلطان الأمة ، والظفر
لها بكل المقومات التي تجعل منها أمة قوية عزيزة المنال مرهوبة الجانب .

إلا أن الفساد الذي ألم بالبرلمانية المصرية ، لم يقف عند حد قبولها أوضاعا
ذليلة مهيمنة ، أفقدتها عزتها وكرامتها ، وجعلتها مسودة لا سيدة ، ولا كنه تجاوزها
إلى سواد الشعب ، وتسرب منها إلى أداة الحكم . أما الشعب فقد عرضته البرلمانية
المصرية لأقسى التجارب وأعنفها وأشدّها مرارة ، وبدلا من أن تسوسه سياسة
حكيمه ، تستهدف أن تجعل منه الحكم الأخير في مصائر الأمور ، ينظر إليها
بعين المصلحة العامة الدائمة الطويلة المدى ، إذ بها تزج به في خضم من الخصومات ،
وتجعل من بعض أفرادها أبواقا تشتري ، تجري وراء صالحها الخاص ، وتندفع
حيث تسجل الأرقام أكبر ثمن للتأييد والمناصرة ، وتجعل من بعضه الآخر ،
جمهورا مغلوبا على أمره ، لا يدري منه شيئا ، يساق سوقا ليلقى بأذوائه مع
الجانب الذي يملك كل أسباب القوة والبطش ، فاذا رغب نفر من الناس عن
هذا المصير لنفسه ، ولم تن عليه كرامته وحرية في التعبير عن رأيه ، لم يجد في
النظام كله ، ما يعنيه على الوصول إلى حقه ، والدفاع عن كرامته ، لأن القوة
التنفيذية قد آلت على نفسها إلا أن تخرج على كل القواعد والأصول وإن تنتهك
جميع الحرمات ، وأن تعبت بكل القدسيات . وهكذا خرج جمهور الناس من
مدرسة الدستور والبرلمانية المصرية ، وقد تعلوا فيها أن الملق والزيغ والباطل
والمداينة هي البضائع المزجاة ، التي تقر بهم من أهدفهم ، وتعينهم على تحقيق
مآربهم . وأن القسك بالحق والتشبث بقواعد الفضيلة والسلوك الكريم هي
البضائع البائرة ، التي تضيع دليهم حقوقهم وتعطل عليهم مصالحهم ، وتبعدهم عن
تحقيق آمالهم .

وهكذا بدلا من أن تكون البرلمانية المصرية مدرسة حية لقواعد الديمقراطية

الصحيحة وأصولها ، تبث مبادئها في نفوس المواطنين ، وتجعل منها قدسا من
الأقداس ، يضحى في سبيله الناس بكل مرتخص وغال ، إذ بها تحول نفسها بنفسها
إلى حرب على الديمقراطية وأصولها ومبادئها ، تنشده بين الناس روحا شريرة
من التعصب للأفراد والزعامات ، بدلا من أن تنشده بينهم روحا من التسامح ،
تقضى بالأخذ والعطاء والنقاش بالتي هي أحسن ، وتجعل الناس يتشبهون بأوضاع
ديكتاتورية على أنها من صميم الديمقراطية ، بدلا من أن تشيع بينهم أن البشر
غير معصومين من الخطأ ، وأنهم رضة للزلل ، ومن ثم كان عليهم أن يحكموا على
الأعمال ، حكمهم على الحقائق الموضوعية ، دون أن يربطوا بينها وبين الأسماء
والأشخاص .

أما أداة الحكم فقد لحقتها أيضا من فساد وتعطن البرلمانية المصرية الشيء
الكثير . لأنها جعلت منها وسيلة تعذيب وارهاب ، تطلقها على خصومها ، لتنتقم
لها منهم في أشخاصهم وأموالهم ، تستبيح في سبيل ذلك كل المقدسات ، ولا تضع
لنفسها حدودا تقف عندها في سبيل تنفيذ التعليمات التي تصدر إليها ، بمن يقبضون
في أيديهم على أزمة الشئون . وقد انقسمت أداة الحكم إلى قسمين رئيسيين ، قسم
منها لا يناصر فريقا بالذات ولا يمت له بصلة ، ولكنه على استعداد دائما ، بحكم
النظام القائم الفاسد ، لأن ينفذ سياسة الحاكم مهما كان لونه ، ومهما كانت اتجاهاته ،
ومهما كانت التعليمات الموجهة مخالفة للقوانين منافية لها . وبذلك نشأت في أداة
الحكم طبقة من موظفي الدولة ، وهم جمهورتهم ، غلبت عليهم أمورهم ، فأضحوا
يحرمون اليوم ما كانوا يحملونه في أمسهم ، ويحallon اليوم ما كانوا يحرمونه في
أمسهم . وبذلك غدت أوضاع الحكم غير مستقرة ولا ثابتة ، بل نهبا للاغراض
المتعارضة والمآرب المتقلبة . وبذلك مرة أخرى ، ضاعت المسؤولية ، وغدا كل
موظف ، لا يفكر في واجباته كاتمليها عليه شئون وظيفته . ومطالب المنصب الذي

عليه ، بل يفكر في الحظوى برضاء رئيسه ، وهو الذى يمسك في يديه بمصائره
وأقداره ، ومن ثم شاعت في دواوين الدولة ومصالحها روح خبيثة من الاستهتار ،
والملقى للرؤساء ، والرغبة في مجاراتهم والتشبي مع رغباتهم ، حتى ولو كان ذلك
على حساب الصالح العام .

أما القسم الثانى فهم فريق الموظفين الحزبيين المحظوظين ، الذين لا تسكاد ترقى
حكومة يوالونها مناصب الحكم ، حتى تغدق عليهم المرتبات والتعيينات والمناصب
بلا حساب ، ودون مبالاة بالحاجة اليهم في المناصب التى ينصبون اليها ، ودون
رعاية لأهائهم وكفائتهم في الأعمال التى يعهد بها اليهم والواجبات التى يخلى بينهم
وبين أدائها . ولكن ما تسكاد الحكومة التى يناصرونها تهجر مناصب الحكم ، حتى
يبعد الكثيرون منهم عن مناصبهم ، ليحل مكانهم طبقة جديدة من الحزبيين
المحظوظين ، الذين عرف عنهم الولاء لأصحاب اللون الجديد من ألوان الحكم
وهو الذى شامت الأقدار السعيدة بأن يركب أصحابه مركب الهاوين المنبوذين .

وسواء كان موظفو الدولة ، من الفريق الأول ، الذى لا يعنى أفرادهم ، بأن
يكون لهم لون ثابت لا يتغير ، أو كانوا من الفريق الثانى ، الذى يعنى أفرادهم ،
بأن يعرف عنهم ، أنهم أنصار حكومات معينة بالذات ، سواء كانوا هذا أو ذاك ،
فإن كثرتهم لا يلقون بالالا كما أشرت إلى واجباتهم الأصلية في خدمة مصالح الدولة
والشعب ، ولكنهم يعنون أول ما يعنون بالظفر برضاء السادة من الرؤساء
والوزراء . ولن يتأتى لهم هذا الرضاء إلا إذا ساروا في الشوط إلى نهايته ،
متمماتين في التحايل على القانون كلما دعا الأمر إلى هذا التحايل ، وما أكرم ما كانت
تبذل الجهود المضنية ، لتفويت نص من نصوص القانون ، أو للتفنن في الخروج
على روحه ومراميه . وإذن خرجت أداة الحكم كلها عن غرضها الأصل ، في
العمل على خدمة الشعب وتحقيق مصالحه ، إلى العمل على تحقيق مصالح تلك الفئة

القبيلة ، ممن أدركوا شؤون الحكم وفازوا بمناصبه ، وإلى تدعيم صوايح أنصارهم
وإذنا بهم . وكل هذا أدى بطبيعة الحال إلى شعور الموظف الحكومي ، بأنه إذا
كان عبدا مغلوبا على أمره لساتته من الحاكمين ، فإنه يتعين عليه أن يعرض أمام
نفسه هذا النقص النفسى الذى يمضيه كلما صحا له ضمير ، عن طريق ظهوره أمام
أفراد الشعب الذين تدفعهم مصالحهم إلى اللجوء اليه ، بمظهر السيد المتصلت القوى
المرهوب الجانب ، الذى لا يمكن أن يرد له قرار ، والذى يقبض فى يديه على
السلطان ، إذا شاء ، دعم به مصالح من يهوى ، وإذا شاء ضيع به مصالح من
لا يطيب له أن يأخذ بناصرتهم . وقد كان هذا السلطان غير المردود للموظف
الحكوى ، كما كان للأداة المعتمدة التى سار بها نظام الحكم ، والنسب حالت دون
النظر فى شكوى المتظلمين وعدم فسح المجال لإنصافهم ، باعنا إلى انتشار الرشوة
بين طوائف الموظفين كبارهم وصغارهم . واضطر أفراد الشعب اضطرابا
إلى السلوك فى هذا السبيل العاثر المشين ، ليكفلوا مصالحهم ويضمنوا قضاء
أمورهم .

وهكذا نجد أنفسنا أمام فساد يتغلغل فى كل ناحية من نواحي الحكم ، تتسع
دائرته ، وينتشر شره حتى يغشى الحياة المصرية فى كل ناحية من نواحيها . وحتى
يبدو فى أعنف مظهر من مظاهره فى شكل « يروقراطية » مصرية مستبدة ،
ومستهترة عابثة ، لاهية عن أداء واجباتها ، ومعمنة فى تحصيل أكبر قدر من الثراء ،
كلما مكنتها الفرص من ذلك ، وكلما سولت لها مآربها أن تخرج على قواعد الأمانة
والنزاهة والشرف .

لم تعمل البرلمانية المصرية إذن كما كان يجب عليها أن تعمل على صيانة أداة
الحكم والمحافظة عليها من عوامل الفساد والاغراء . ولم تقم بخلق جو نزيه برى .

يفسح فيه المجال لتربية موظفي الدولة تربية استقلالية ، يراعى فيها تعويدهم على
الاضطلاع بالمسؤوليات ، وتحديد اختصاصات كبارهم وصغارهم تحديدا دقيقا ،
ولم تقم البرلمانية المصرية ، بارساء القواعد الادارية على أسس نظيفة ، بحيث
تقتضى من الموظفين أن يجعوا حكم القانون هو الفيصل ، يرجعون اليه في كل
ما يعن لهم من شئون وظائفهم وواجباتهم ، ولم تضع التقاليد السامية الرفيعة التي
تخول للمروس مهما كان عمله ، وصغر شأنه أن يقول لرئيسه « مكانك قف » ،
حينما يجد أنه مطالب بانتهاك حرمة القانون والخروج على أوضاعه . لم تقم لنا
هذه البرلمانية صراحة شائخا من الاداة الحكومية ، غاية اداء الواجب وتحمل
المسؤولية ، وتحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب ، ولم تشع بين الموظفين روح
الجد والمثابرة والأمانة ، ولم تثبت في نفوسهم أنهم جميعا صغارهم وكبارهم ، قد
ولوا مناصبهم ليعتدوا الشعب الذي يدفع اليهم مرتباتهم ، لاليسودوه ولا ليرهقوه
من أموره عنتا ، ولكنها عملت عكس ذلك تماما ، فعانت في الاداة الحكومية
فسادا ، وأوهنت من قوتها في الانتاج ، وجعلت من مناصب الدولة ومرتباتها ،
مرتعا خصيبا لانصارها وبجالاتها تنفذ منه إلى تحقيق أغراضها ومآربها . وهكذا
سادت الوصولية والمحسوية في أشنع صورها وأسوأ مظاهرها .

وامكن هذه الشرور لم تقف عند هذا الحد وحده . لأن الشر لا يخلق
غير صنوه والفساد لا يثبت عنه غير الفساد ، وكلها تغذى بعضها البعض ، مما يجعل
منها جميعا قوة متماسكة رهيبية ، تعمل على حفظ كيائها واطراد نمائها ،
ولو إلى حين . ولهذا لمسنا ذلك التهاوت العجيب من جانب المتعلمين على مناصب
الحكومة . ألم تكن هذه المناصب وسيلة هيمنة من وسائل الحصول على العيش ،
لا تكلف صاحبها عنتاً ؟ أليست الواجبات التي تلقى على شائغها ، قد بلغت حداً
من اليسر ، تتضاهل معه قيود الوظيفة الحكومية ، وتهون معه كل القرض
المناحة لعيش أرحب جناباً ولكن أكثر إرهاقاً في غير دوائر الحكومة ؟

بل أين هذه القيود ، إذا صح أن للوظيفة الحكومية قيوداً ، أو أنه يجب أن تكون لها قيود ؟ أليست الوظيفة الحكومية سترأ للعجز في الأداء ، وواقياً من اقتضاح النقص في الكفاية ، والافتقار إلى الصفات التي يقتضيها المنصب الحكومي ؟ ثم أليست الوظيفة الحكومية سبيلاً ذلولا للكسب والثراء ، لمن تسول لهم نفوسهم الخروج على قواعد الأمانة والزاهة والشرف ؟ ثم أخيراً ، أليست الوظيفة الحكومية ، وسيلة من وسائل الظهور بمظهر الجاه والسلطان والقوة تجاه المستضعفين من أفراد الشعب ؟ أي منصب إذن يمكن أن يعدل وظيفة الحكومة في كل هذا الذي نذكره ؟ ولماذا إذن لا يسعى المتعلمون الأغنياء ذوو الضياع والأقطاعات إلى مناصب الحكومة ، ليستزيدوا منها جاهاً على جاه ، وليظفروا منها على ذلك السلطان الذي تضيفه مناصب الحكومة على شاغلها ، حتى ولو كانت المرتبات التي يتقاضونها ، لا تكاد تغطي في أول الأمر على الأقل نفقات وقود السيارات الفاخرة التي تحملهم إلى دواوينهم ؟ ولماذا إذن لا يسعى إليها أبناء المستضعفين من الفلاحين وصغار الصناع ، حتى ولو كانوا فراشين أو سعاة أو خدما ؟ أليس للرداء الحكومي سحره البالغ في استجلاب واجبات الاحترام والطاعة من غيرهم من المستضعفين الذين لم تسعدهم الأقدار بهذا النصيب ؟

بل فوق هذا كله لماذا لا يسعى المستضعفون من الفلاحين وصغار الصناع والموظفين إلى سلك أولادهم في مراحل التعليم الطويلة المفضية ، حتى ولو كانت ميول آبائهم وكفائاتهم واستعداداتهم لا تتفق مع المناسحي التي يدفعون إليها دفماً ؟ أليست الشهادة الجامعية سبيلاً ميسراً للظفر بوظيفة حكومية رفيعة ، ترفعهم من طبقتهم الاجتماعية الذليلة إلى طبقات اجتماعية أرفع وأسمى : هي طبقات الحكام والموظفين ؟

وفقاً لهذه الأوضاع المشينة ، لم يعد التعليم غاية ، يهرع إلى بلوغها أصحاب الكفايات ، ويتسابق إليها من يؤملهم استعدادهم ومن تهيم لهم فطرتهم وطبائعهم البروز والتفوق العلمي ، يقصدون منه خدمة بلادهم ، والظفر بالمكانة الرفيعة الجديرة بهم في الجماعة ، ولكنه غداً طريقاً سهلاً ميسوراً ، يستطيع أن يساكنه كل من يطمع في جاه المنصب الحكومي . وبذلك هان التعليم على نفسه ، وهان التعليم على الأمة وهان التعليم على المعلمين ، وغداً سلعة رخيصة في متناول كل طالب لها سواء كان مستحقاً لها أو غير مستحق .

وهنا وجدت البرلمانية المصرية سلاحاً خطراً تستطيع أن تتقاه لتدافع عن سوءاتها ولتستر مخازيها ، فأذاعت أنها في سبيل تعليم الأمة وتذليل طريق التعليم للجميع ، لجميع من يرغبون في التعليم ، غير ملقية بالآ إلى أنه إن كان نشر التعليم حسنة تذكر ، وفضيلة تؤثر ، وعملاً صالحاً يجب أن يشاد به ، فإن نشره بين العامة والكافة ، بالطريقة التي سارت عليها هذه البرلمانية ، ودون تمييز بين القادرين الأكفاء وبين العاجزين الضعفاء ، إنما هو سفة وتبديد في موارد الأمة ، وإنما هو في الوقت نفسه تهوين لشأن التعليم وخط من قيمته وخطره . إذ بات التعليم المنفذ الوحيد للمركز الحكومي الذي يسيل عليه لعاب العجزة الضعفاء ، الذين يستطيعون شراءه ، أو يعملون على شرائه ، وقد يضحون في ذلك بكل ما يملكون . ثم بات مرة أخرى وسيلة من الوسائل لا غرضاً سامياً ينتج للأمة الأقوياء من أبنائها ، الأقوياء في فنونهم وأخلاقهم ، يحفظون على أنفسهم كرامتهم ويحفظون على العلم كرامته .

ولم يكن هذا هو الشر الوحيد الذي لحق التعليم وأصابه ، بل لقد أصابته شرور أفدح وأقسى . لأن الطلاب الأبرياء لم يتركوا وشأنهم ، بل لقد تقاضتهم البرلمانية المصرية ثمن ذلك الفساد الذي أشاعته في جو التعليم . فجنحت منهم شيعا

وأحزابا ، وجعلت منهم عدواً لبعضه البعض . وقوضت أركان ذلك الجو الهنيء .
السعيد الذي يجب أن يسود البيئة المدرسية ، نخاضت الخصومات وهيأت الجو
لقيام الفن والمشاحذات بين مواطنين تقتضى طبائع الأشياء أن يسود بينهم روح
عميقة من السلام والصفاء والود والمحبة . وألقت في روع الطلاب أن مناصرتهم
لهذه البرلمانية على اختلاف مناحيها ومذاهبها ، إنما هو انتصار الديمقراطية ،
ودفاع عن حقوق الوطن وذود عن الحرية .

ولكن البرلمانية المصرية لم تسكتف فقط في سبيل سيطرتها على مشاعر
الطلاب ، وإخضاعهم لسياساتها واتجاهاتها ، إلى التمويه عليهم بالمثل الوطنية
الرفيعة ، والتلويح لهم بما يتعين عليهم من القيام بالتضحية في سبيل الوطن ،
ولكنها أمعنت في غيها ، فعرضت نفوسهم البريئة لكل وسائل الترغيب .
عرضت هذه النفوس البريئة لأقسى التجارب التي يمكن أن تواجه شبابا تعوزه
الحسنة ويفتقر إلى التجربة والخبرة . لأنها لوحت لفريق منه ببريق الذهب ،
وبضمان المنصب الحكومى إذا حان وقت التخرج ، ما فقى الفريق الحاكم ممسكا
بصولجان الحكم . ولوحت للشباب كله ، بأنها مستطيعه أن تغدق عليه ما يرغب
فيه من تيسير في التعليم وتسهيل أسبابه ، فهلهلت البرامج الدراسية وجعلتها في
متناول الطلاب العجزة الضعفاء وأضاعت هيبة الامتحانات وجعلت مستوياتها
رهين رغبات الطلاب والشكاوى التي كانت تترى من ذويهم ، حاملة الرجاء تلو
الرجاء بمزيد من الرفق والحنان . وهكذا تركنا الطلاب يتعلمون ما يشاءون ،
وينجحون في الامتحانات كما يشاءون وبدلا من أن نرفع بمستويات التعليم وأن
نجعلها شاقة صعبة لا يظفر بها غير الجديرين الأكفاء ، لنخرج للبلاد قادة في
التفكير واثمة في العلوم والفنون ، هبطنا بهذه المستويات فغدت في مقدور
أضعف الضعفاء ، ثم تطاولنا وتفاخرنا بعد هذا كله ، لأننا كنا نلقى في روع
الناس بأننا نشيع التعليم ونوسع من رقعة ، ونمد من دائرته ، وبذلك نهى .

للميمقراطية جميع الاسباب التي تمكن لها في بلادنا ، وترفع بنودها فوق كل البنود والرايات .

وهكذا بدأت البرلمانية المصرية أول عمودها ، وجميع الآمال القوية الصالحة تركز عليها كقوة فتية ناهضة ، يرجى منها أن تأخذ بأسباب التقدم والنماء وإشاعة الخير والسعادة بين المواطنين ، وإذا بها تتحول إلى أداة للإفساد ، افساد كل مقومات حياتنا القومية ، كل المقومات الروحية والمادية جميعاً . فلم تضع أمامنا أسى المثل وأرفعها ولم تهب بالمواطنين أن يدافعوا عن كرامتهم وحقوقهم ، ولم تعمل على فتح آفاق العمل المنتج في بلادنا ، ولكنها على النقيض لم تدخر وسعاً في سبيل نشر أخط المثل وأدناها ، وبينما كانت تحرق البخور في هيكل الشرف والنزاهة والمبادئ القوية التي تعتبر حجر الأساس للرفعة الوطنية ، وبينما كان يتشدد أساطينها بأنهم يعترفون بالمثل القوية العليا وبمبادئ الديمقراطية السلمية الصحيحة ، إلا أنهم كانوا إذا خلوا إلى شياطينهم ، عادوا ينكرون بأنفعاهم وأعمالهم ، ويتكفرون بالمثل السىء والقدوة الشريرة ، لكل ما ادعوا أنهم مقيمون عليه ، حافظون له العهد . فعبادتهم للميمقراطية كانت إذن عبادة من اللسان ، كلمات يرسلونها إرسالا ، لا تخرج من صميم قلوبهم ، ولم تبلغ من أقدتهم مبلغ العقيدة والایمان .

ولكن بعض الذين قد لا يروقهم ما نحوت اليه من نقد للبرلمانية المصرية ، قد يتساءلون : ألم تعمل البرلمانية المصرية ذرة من الخير ، ألم تسد جيلا لهذه الأمة التي ساست أمورها واشرفت على شئونها ؟ للرد على هذا الضرب من التساؤل ، يجب أن نذكر ، بأن الشر لا يمكن أن يوجد وحده ، كما أن الخير لا يمكن أن يقوم وحده ، فكلاهما يختطان ببعضهما البعض ، وكلاهما يساهمان في توجيه أقدارنا ومصائرنا ، في هذا الوجود الذي نعيش فيه . إذ ليس هناك شر

مطلق ، كما أنه لا يوجد هناك خير مطلق . وجميع المسائل من هذه الناحية نسبية ،
تشارك عناصر الخير كما تشارك عناصر الشر في تحديد كيفها . والكيف الخاص
بكل مسألة من المسائل ، إنما يتوقف على مدى غلبة عناصر الشر على عناصر
الخير ، أو مدى غلبة عناصر الخير على عناصر الشر . فإذا وجدنا أنفسنا
مضطرين إلى أن نحكم حكما قاسيا على عهد بأسره ، وإذا أبرزنا منه نواحيه
السيئة الشريرة ، وجعلنا منها مجالا مباحا للنقد ، فانما يرجع ذلك إلى غلبة
عناصر الشر على عناصر الخير في هذا العهد كله . وإلى قوة نفوذ المسؤولين سيئ
النية خبيثي السريرة بالمقارنة بقوة نفوذ المسؤولين الذين كانوا يهدفون إلى
الإصلاح وينشدون الإصلاح .

وقد ضربت لذلك مثلا واضحا صريحا يتناول مشكلة التعليم ، وما أظنني في
حاجة إلى القول أن إتاحة الفرصة ليتعلم كل مصري أى ضرب من ضروب
العلم أو الفنون واجب وطني مقدس ، يجب أن يعمل لتحقيقه المسؤولون ، ولكي
أعود فأؤكد أن إتاحة الفرصة يجب أن تتسق مع الكفاية والاستعداد ، فما يصلح
لبعض ، لا يمكن أن يتسق مع استعداد البعض الآخر . كما أعود فأؤكد أن التعليم
إذا أريد له أن يشيع حقا ، فانما يجب ألا يتحقق ذلك عن طريق خفض
مستويات التعليم وجعلها هينة المنال للعاجزين الضعفاء ، الذين يريدون أن يبلغوا
من العلم أسره ، بأقل جهد وأدنى مشقة ، وإنما يجب أن تتحقق اشاعته عن طريق
المحافظة على المستويات بل عن طريق البرمجة والتشدد في رفعها ، حتى لا نبقي
حتى يومنا هذا عالة على العلم الأجنبي ، نتخذة تجارة يتداولها الطلاب والمدرسون
في مدارسنا وجامعاتنا . فما همض بلد في العالم عن طريق علم رخيص يسير ،
ولكن الأمم تنهض والشعوب تقوى وتتقدم ، والدول تبلغ مكانة عزيزة في
الجماعة الدولية ، إذا استطاعت دوما أن تزيد في انتاجها ، وأن تدفع مستوى

معيشتها الارتفاع ، ولن يتهيا لها ذلك إلا إذا أخذت بأسباب العلم الصحيح
القويم ، وهو العلم القائم على شحذ الفكر وتعويد الناس على الاقتناع بالمنطق
الصارم والحجة القوية ، وخلق أسباب البحث والاستنباط ، لا العلم القائم على
برامج واهية متداعية ، يطلب من الطلاب حفظ ما تنطوى عليه واستظهاره ،
فاذا نجحوا في ذلك ، وسيلهم إلى النجاح ميسور بلا شك ، فانهم يكونون قد
أدركوا الجادة وفازوا بالجائزة المرجوة . فاذا خرجوا إلى أفاق الحياة الفسيح
الجوانب ، وجدوا ووجدناهم لا يصلحون شيء ، ولم يعدوا شيء ذات قيمة
وخطر ، سوى أن يكونوا مجرد قطع تتغذى بها ماكينات الحكومة والأعمال
الروتينية التي تسير وفق قواعد ثابتة لا تتغير ولا تتبدل .

والا إذا لم يكن الأمر كما ذكرت فكيف نفسر ذلك التأخر الذي يعتبر طابع
حياتنا القومية ؟ كيف نفسر تلك العزلة التي تجعل بين جامعاتنا وبين حياتنا
الزراعية والصناعية والتجارية هوة سحيقة لا يمكن أن تعبر ؟ ما الخدمات التي
أدتها الجامعات إلى حياتنا المادية ؟ أين البحوث والاكتشافات التي فاضت بها
هذه الجامعات على البيئة المصرية ؟ أين المشاكل التي عملت على حلها ؟ أين ذلك
التضامن والتكافل بين مختلف السكيات وبينها جميعا وبين صناعاتنا وتجاراتنا
وزراعاتنا ؟ إننا لا نجد شيئا من ذلك . لأن البرلمانية المصرية شاءت — لكي تثبت
في روع الناس أنها أمينة على مبادئ الديمقراطية — أن تقيم أبراجا مشيدة ،
وأن تنفق عليها بقدر من السخاء ، لتحشد فيها آلاف الطلاب ، من صالح منهم
ومن لم يصلح ، كما شاءت أن يطيب خاطرها إذا ما قام الاساتذة والمدرسون
بتعليم هؤلاء الآلاف ، أي نوع من التعليم يتفق مع مستوياتهم ويقرب من
مداركهم ، ثم يتهى الأمر في نهاية العام بجنى ذلك الحصول الوفير من المتعلمين
الجامعيين ، الذين وقد قطعوا الشوط كله ، وفقا لنظام اللعب الذي استنوه

لأنفسهم ، غدوا يطالبون بحقوقهم في سبيل الظفر بمنصب حكومي رخي هنيء .
يدر عليهم مرتبا مضمونا آخر كل شهر .

ولم تفكر البرلمانية المصرية في أن الجامعة خلقت أولا للبحث لا للتعليم ، بل
استغفر الله ، لا للتلقين . لم تفكر لحظة واحدة في أن طلاب الجامعة يجب أن يهيأ
لهم سبيل البحث ، لا أن يهيأ لهم سبيل التلقين ، وأن الواجب الأول على
المدرس الجامعي هو أن يبحث لا أن يعلم وأن يلقي ، وأن يكون قدوة للبحث
لتلاميذه وطلابه . ومن ثم لم تفكر في أن تغدق على شؤون البحث العلمي وأن
توفر له أسبابه ، وأن تدلل له وسائله ، وأن تسكنه بسطاء الباحثين المجدين .
وكل ذلك لأنها كانت تريد ارضاء الكثرة وأن تحل مشاكلها عن أيسر طريق
وأهونه ، وأن ترجى ما يشق عليها حله ، إلى حين ، حتى ولو انتهى الأمر إلى
تفاقم المشكلة وإلى تعذر حلها حلا سليما يدرأ عن حياتنا القومية الاخطار
التي تهددها .

وهكذا وجدت البرلمانية المصرية سبيلها ذلولا ، لارضاء الكثرة من الناس
ولو ارضاء سطحيا ظاهريا لا تمتد جذوره إلى الأعماق . فنقلت نقلا حرفيا من
الخارج عبارات براقة خاطفة جعلتها عناوين جذابة لبرامجها وسياساتها ، لتخفي
سوءاتها وتستر أخطاءها . وهكذا بدأنا نسمع رنين أصوات عطوفة مغربية
بضرورة مكافحة الفقر والجهل والمرض ، وهي في تلفها على أن تبلغ هذه
الأصوات أبعد نواحي الدولة ، كانت تعمل بحق على نشر الفقر والجهل والمرض ،
بل على زيادة أعبائها . وكل ذلك لأنها كما ذكرت كانت تنشد المظهر ولا تبالى
بالمخبر . فأنشئت المصحات والمستشفيات ، وأكبتها افتقرت إلى الأطباء والدواء ،
وأنشئت المدارس ولكنه أعوزها المدرسون الصالحون ، ووضع بند في الميزانية
لتحقيق سياسة الصمان الجماعي ، ولكن جانبا كبيرا من هذا البند أفتق على حشد

الموظفين ، والجانب الأقل منه ذهب أغلبه غير المستحقين فعلا ، لاشئ . إلا لأن
أداة الحكم فاسدة متعطنة .

وفات هذه البرلمانية المصرية أن الأخذ بسبيل الديمقراطية يجب ألا يقتصر
على العناوين الخاطفة البراقة ولكنه يجب أن يتناول معالجة كل مشكلة من
جذورها وتتبع العوامل التي تبعث على قيامها ، كما يجب أن يتناول عرضا عاما
لمختلف المشاكل ، حتى تستطيع معه أن تبين مدى أهمية كل مشكلة منها بالنسبة
للأخرى ، وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها . فاتها أن تدرس مسائلنا القومية بوعى
الباحث العلمى المدقق ، الذى يستلهم فى بحثه الحق ولا شئ غير الحق ، لا أن
تعرض لها كما يعرض لها الدجالون الذين يريدون إخفاء الحقائق والتويه على الناس ،
حتى ينفذوا الى استجلاب الرضاء ولو مؤقتا دون عنت أو ارهاق . فاتها أن
الديموقراطية السليمة الصحيحة ، لا تجرى وراء الترهات والخزعبلات ، ولا تعمل
على استمالة نزوات الجماهير ، ولا تمنع فى تدليلهم ، ولكن عليها واجبا
أسى هو تربية الشعب تربية قومية ، ومصارحته بالحقائق ولو كانت مرة جافية ،
والظفر بثقته الدائمة ، وفرض التعاون عليه معها لعلاج هذه المشكلات .

فاتها كل ذلك فجاءت جميع حلولها - كما اشرت - حولا مرتجلة مبتسرة ، لا يمكن
أن تقضى على المتاعب التى تراكت على حياتنا ، وأملت بكل جانب من جوانبها .
واكتفت بأن تجرى كما اشرت وراء برامج طنانة لا تسكنى وحدها للقضاء على كل
ما كان يشكو منه المصريون من جهل وفقير ومرض . وإذا لم يكن الأمر كما ذكرت
لما تركتنا هذه البرلمانية فى الحالة التعسة التى أبلغتنا إليها . فهمى لم تعالج مرضا
ولا فقرا ولا جهلا ، بل زادت من نكباتها وأعبائها جميعا .

ولعل أبلغ ما يؤيد ما أذهب إليه ، أنها كانت دائما مترائية متخاذلة فى كل
ما كان يؤدى إلى تطور حياتنا الاقتصادية ودفعها إلى التقدم . بل كانت حريصة

على النقيض على إبقاء الأوضاع الجائرة على ما كانت عليه ، لأنها كانت قائمة على مصانعة القلة القوية ومداهنتها ، تعمل هذه على اعانتها بالمال فتدفع لها باليمين ، لتظفر منها ما يمد إليها ما أنفقته أكثر غلة ، وأكبر نفعا ، وبذلك تقبض منها باليسار ، أضعاف أضعاف ما سبق أن أمدته بها من عون أدبي ومادى .

فمثلا كانت مياه الري لا توزع بالعدل والقسطاس بين جميع المواطنين ، ولكنها كانت تعبأ لاسيما في أوقات التحاريق ، لرى املاك كبار الملاك . بل إن جانبا غير قليل من المشروعات التي كانت تعد لها الاعتمادات في الميزانية ، لم تكن لتعد ولينفق عليها لولا أنها كانت تدر النفع أولا على القلة من أصحاب المصالح . ومثلا ضاع وقت طويل في مناقشات برلمانية تافهة لاقرار ضريبة الأرباح الاستثنائية في أول عهد الحرب ، وفي النهاية قررت هذه الضريبة ، بمعدل ، لا يمكن أن يعد أنه كاف لامتناس الأرباح الاستثنائية . ومثلا جاءت الضريبة على الأيراد العام بمعدلات يتراخى تصاعدها بشكل واضح بالنسبة للدخول الكبيرة . وأيضا ضاع وقت طويل قبل أن تقر الضريبة على التراكات (رسم الأيلولة) وقد لقيت هذه الضريبة معارضة قوية في أحد مجلسي البرلمان . وأخيرا بعد أن استقر في الأذهان ، أن توزيع الملكية الزراعية غدا لا يتفق مع روح العصر ولا يتمشى مع الاتجاهات السائدة في البلاد التي تشبه ظروفها ظروف بلادنا ، بعد أن اتضح للكافة أنه لا بد أن يوضع تشريع لإزالة هذا الشذوذ ، بقي المشروع الذي قدمه محمد خطاب مطويا في ادراج البرلمان لا يجد طريقه للنور - حتى لمجرد المناقشة .

لعل كل هذه الحالات التي أشرت إليها تفصح بوضوح عن العبث الذي ارتكبهته البرلمانية المصرية وعن مدى استهتارها بالقوى المتجمعة التي كانت تعمل عملها خفية في الأعماق وتحت سطح الأحداث . ولكن ما طبيعة هذه القوى المتجمعة الخفية ؟

وكيف تنشأ ؟ وكيف يتسنى لها أن تعمل وأن تحدث آثارها ونتائجها ؟ .

إن هذه القوى المتجمعة التي تعمل عملها خفية تحت سطح الأحداث، إنما تتمثل في قوة الرأي العام، إنما تتمثل في حكم أفراد ذلك الشعب المغلوب على أمره، في حكمه على السياسات التي ترسم، والخطط التي تصمم، والدعايات التي تبث لتأييد ما تذهب إليه الحكومة وما تدافع به عن نفسها. وهذا الحكم الذي كان يصدره أفراد الشعب المصري، على سياسات حكوماتهم، لم يكن ليظهر في شكل جماعي، ولم يبد في شكل قرارات تؤخذ، لتناهض تلك السياسات ولتصمم تلك الخطط والأوضاع بما كانت تستحقه من استهجان واستنكار، إذ أنى لأفراد الشعب أن يتجمعوا ليجمعوا، وقد نشأتهم حكوماتهم في جو يزخر بالملق والدهان، وعلمتهم كيف تنطق حناجرهم بما تنكره قلوبهم وأقدتهم، ولكن قوة الرأي العام وصدق فراسته وسلامة طويته، كانت تبدو في أروع صورها، عندما يخلو أفراد الشعب بعضهم لبعض، يتناجون الآلام المريرة التي يقاسونها ويتشاكون سوء الحال والمآل، ويعترفون على بعضهم البعض، بأن الأشياء لا تسير وفقا للدعايات التي تبث، والكلمات المعسولة التي كانت تفيض بها بيانات حاكميهم، ولكنها تسير وفقا للأهواء والأغراض والمصالح التي تتحكم في أقدار الشعب وتخضع لها مصائره.

كانت تبدو قوة الرأي العام جليلة واضحة صريحة، وكانت تظهر في صورة تنبض بكل المشاعر الصادقة التي كانت تثور في نفوس الناس، وتحرك منهم عوامل الاشتفاق والجزع والقلق، وفي النهاية قد تدفع بهم إلى هاوية سحيقة من اليأس، لما آلت إليه الأمور وانتهت إليه الأوضاع. كانت تبدو هذه القوة على ألسنة باعة الصحف وماسحي الأحذية ورواد المقاهي والمنتديات، على لسان أي

شخص كنت تقابله عرضاً في قطار أو سيارة ، يقبل عليك بالحديث الخطير ، إذا
اطمأن اليك أو هفت نفسه إلى مناجاتك . بل كنت تسمع الأحاديث الناقصة حتى
من بعض المسؤولين أنفسهم إذا وثقوا أنك لن تعمل على إذاعة ما ورد على
لسانهم في لحظة نسوا فيها ، أنهم شريكون في المسؤولية ، ضالعون في الإثم ،
وأنهم ليسوا سوى نفر من المواطنين العاديين لا أكثر ولا أقل ، يدفعهم الضيق
والبرم إلى التنفيس غماً تكرب به صدورهم ، ويأخذ عليهم أنفاسهم .

هنا وهنا فقط كانت تظهر الديمقراطية المصرية السليمة في أبهر صورها
وأنقى وأبهر أشكالها ، لا يداخلها الصنعة ولا تشوبها الكلفة وإنما يطلقها الناس
على سجيتهما أصفى ما تكون مظهرأً ومخبراً . وهنا وهنا فقط ، كنت تجد البرلمان
الشعبي الصادق الوعى ، الأمين في التعبير عن مشاعر الجماعة ، المترجم عما ينطوى
عليها ضميرها ، لا ذلك البرلمان الرسمي الذي كانت تحول بينه المصلحة والرسميات
والثقاليات والتأكيث الحزبي المقيت وبين كلمة الحق صريحة خالصة لوجه الله
والوطن ، وبين سياسة من العدالة والنزاهة والانصاف وعدم المحاباة والإيثار .

ولعلك تستطيع أن تلمس الآن أن أكبر إثم اقترفته البرلمانية المصرية هو أنها
لم تعمل على افساح المجال لظهور رأى عام ناضج واع متنور ، يمد في جميع بلاد
العالم ، أساساً للديموقراطية السليمة وركازاً لها . بل على النقيض ، عملت على كبت
وكنمه وخنق أنفاسه ، بما جعل هذا الرأى العام ينزوى في الخبايا والأركان
وبعيش شبهاً خفياً متوارياً عن العيان . ومع ذلك فقد كان هناك دائماً ، كائناً حياً
ينمو ويتزعم ، يتعقب كل هفوة ، ويعقب على كل عثرة ، ويطلق حكمه الصارم
على كل حركة . بل كان هناك دائماً يسخر ماشاء له السخرية من جهد الحاكمين
وجدهم ونشاطهم في إبراز لون مفتعل مشوه من ألوان الرأى العام يوالى قضايهم

ويناصرهم متى حزب الأمر واستبدت بهم الرغبة في الظفر بتأييد شعبي يعزز
مراكزهم ويؤمنهم على مناصبهم .

ولعلك الآن تستطيع أيضا أن تفهم كيف تدول الدول وتذهب ، وكيف
تستنفذ القوى الغاشمة قواها ، وكيف يتحول أى سلطان عريض ، هيء له أنه قد
دان له القريب والبعيد ، إلى هشيم تذروه الرياح . ولو لم تكن هذه طبائع
الأشياء ، وسنة الله في خلقه ، لامتد بالقوى الغاشم الأمد ، ولزادته عوامل
طغيانه ، شدة وبأسا ، ولتجمعت له كل الأسباب التي تعمل على تثبيت كيانه
وتدعيم بنيانه .

فالقوة المادية وحدها ليست شيئا ولم تكن شيئا في استقرار الحكم والسلطان ،
إذا لم ينصرها قوة روحية تنبثق من ضمير الشعب ، تؤيد هذه القوة المادية
وتعززها . والحكومة — أية حكومة في العالم الذي نعيش فيه — لا يمكن أن
تظفر بالهيبة والاحترام ، ولا تستطيع أن تضمن لنفسها البقاء ، إذا لم تشعر في
قراءة نفسها بأن هذه الهيبة ، لن يقدر لها البقاء ، إلا إذا كانت انعكاسا لهيبة
الشعب . والشعب لن يخنو بحق على أرباب السلطان ولن يوليه ثقته وتأييده
إلا إذا شعر أن أرباب السلطان خدمه وسدنته لا أربابه وسادته . فاذا صلف
الحاكم وتجبر ، وعاث فسادا في الأمانة التي قلدت إليه ، وأشاح بوجهه عن ذلك
الينبوع الزاخر من القوة الشعبية التي تعتبر بحق مادة وجوده ، وسناد بقائه ،
قطع بنفسه ذلك الخيط الدقيق الذي يربط بينه وبين المعين الحقيقي لقوته ، ومن
ثم وجد نفسه يستنفذ تدريجا وشيئا فشيئا قوته الذاتية وامكانيات اندفاعه في
سبيله الذي آثره لنفسه ، وما يابث الأمر حتى يشعر أن كل مقومات حياته قد
ذهبت بددا ، وأن جميع أسباب وجوده قد تعرضت لعواري البلى والفناء .

وهكذا شاهدنا الديمقراطية المصرية السليمة تخرج ظافرة من محنتها ، متحررة من اسارها وقيودها الرسمية ، لأنها كانت هناك دائما ترقب وتحكم ، تتحين الفرص السانحة للانقضاض على أعدائها ، ودك نظمهم ونسف أوضاعهم . لم يهلها الغنى الذى لاقتة ، ولم تأبه للكوارث التى لحقتها ، ولم يفت فى عضدها الحرب العوان التى شنتها عليها البرلمانية المصرية ، لأنها كانت تعلم فى قرارة نفسها أنها القوة الأولى والأخيرة وأنها مصدر كل سلطان حقا وفعلا ، وأنه إذا كان قد قدر لها على أيدي فريق من أبنائها أن تعيش متوارية فى عالم الأشباح ، فإنها لا بد يوما وأن تكتسح جميع القوى اللاهية العابثة الساخرة بها ، التى عبثت لارهاقها وإذلالها ، وأنها لا بد يوما وأن تنتصر . وقد انتصرت فعلا .

(٢)

ولكن قد يدهش البعض لهذا الاستطراد فى تحليل العوامل السياسية التى أثرت فى مجرى حياتنا وقد يتساءل : ما علاقة هذا كله ، بالمشكلة الاقتصادية التى تناولها صاحب البحث ، الذى تفضل فأولانى شرف التصدير . ولكن هذه الدهشة سرعان ما تزول ، لو أننا أدركنا أنه لا يمكن فهم التطورات الاقتصادية من التطورات السياسية . إذ أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به . فالحياة السياسية لاى بلد من بلاد العالم ، إنما تعتبر بحق الهيكل الذى تلعب فى محيطه العوامل والقوى الاقتصادية الدور المنوط بها . والحياة الاقتصادية لا يمكن أن ننظر إليها كظاهرة أو ظواهر مستقلة ، تعمل فى عزلة بعيدة عن غيرها من الظواهر ، إذ أنها لا تقوى على هذه العزلة ، ولا يمكن أن تصور وجودها فى فراغ تدور فيه دورتها . ولهذا السبب ، كان لا بد لنا من إبراز الصلة الوثيقة بين الحياة

الاقتصادية والحياة السياسية ، وكان علينا أن تؤكد مدى أثر العوامل السياسية في تكيف الحياة الاقتصادية ، ومدى أثر الاتجاهات الاقتصادية في تكيف الحياة السياسية .

ولقد خرجنا من بحثنا الأول ، بأن الديمقراطية متأصلة في مصر وفي الشعب المصري معا ، وأن هذا الشعب يحس بسايقته ووجدانا بمقتضيات العدالة والانصاف ، ويستطيع أن يحكم على الأشياء حكما صادقا ببدايته ، وبيننا أن هناك عوامل قوية حالت دون ظهور هذه الديمقراطية سافرة في شكل رسمي ولكنها عجزت عن القضاء عليها ، ولو أنها استطاعت إزالتها والتكامل بها . ومهمتنا الآن أن نبحث كيف رضيت هذه الديمقراطية الشعبية لنفسها أن تبقى فريسة للفقير ، وأن تترك مستوى عيشها يتعرض للتدهور المستمر ، وأن تظل مثلا بارزا للأحوال الاقتصادية المتأخرة ؟

لنرد على هذا السؤال يجب أن نذكر أن النشاط الاقتصادي الفردي ، إنما يزاول في بيئة تزخر بالأفراد ، أى أنه يزاول ضمن جماعة انسانية معينة ، تتوثق بين أفرادها الصلات ، ويرتبطون ببعضهم بمختلف أنواع الروابط . فكل مصرى يباشر عملا من الأعمال المنتجة ، لا يحصر حياته ونشاطه في دائرة ضيقة منفصلة عن دائرة نشاط غيره من الأفراد ، ولكنه يباشر أعماله المنتجة في دائرة ، تمسها في كل نقطة من نقطها عدد كبير من الدوائر التي تمثل نشاط وحياة غيره من المصريين . فالفلاح المصرى لا يعمل لنفسه ، أى أنه لا يباشر عمليات الانتاج على اختلاف أنواعها ، لكي يقوم باستهلاكها ، هو وأفراد أسرته وحدهم ، ولكنه ينتج للجماعة أو بالاصطلاح الفنى ينتج « للسوق » . وكما ينتج للسوق ، فإن « السوق » نفسه ، أو الجماعة الانسانية الصغيرة أو الكبيرة التي يعيش عضوا فيها ، يمدّه بمختلف الأشياء الأخرى التي يحتاج إليها ، والتي لا يستطيع وحده أن يتفرغ لإنتاجها .

وإذا كان النشاط الاقتصادي الفردي ، يباشره أصحابه في ظل نظام اجتماعي واسع المدى ، رحيب الأفق ، يقوم على قدر كبير من التعاون والتكافل ، كما يسوده قدر كبير من التنافر والتضارب ، فإنه لا يمكن أن يبلغ هذا النشاط الاقتصادي الفردي غايته من تحقيق الانتاج وفقاً لمقتضيات السوق ، إلا إذا قامت الجماعة ، بتنظيم شؤون هذا الانتاج وكفالة نموه واطراده ، وضمان عدم تغلب عوامل التنافر والتضارب على عوامل التعاون والتضافر . هذه الضرورة ، ضرورة التنظيم في أضيق الحدود أو في أوسع الحدود هي التي تقضي بقيام الحكومة ، كهيئة تمثل الجماعة ، وتضطلع بشؤون التنظيم والإشراف . وإذا كانت الحكومة ضرورة تقضي بها طبائع الأشياء ، في الجماعات الانسانية ، التي تتشعب بين أفرادها الروابط والصلات ، فإنه يتوقف على كفايتها وحسن تنظيمها وإدارتها ، اطراد نمو الحياة الاقتصادية وتقدمها ، وزيادة حجم الانتاج وارتفاع مستوى العيش .

ولقد غدت هذه الحقيقة معروفة لدى الجميع ، وأكدها بين ما أكد من الحقائق آدم سميث ، فذكر ان ثروة الشعوب لا يمكن أن يرجى لها النماء ، إلا إذا توافر للشعب حكومة قوية صالحة مستنيرة تعمل على حفظ الأمن وضمان الأرواح والأموال من الاعتداء في الداخل والخارج ، والقيام بمختلف المشروعات التي لا يجد النشاط الفردي البواعث الكافية على القيام بها ، إما لأن هذا النشاط الفردي لا يستأثر وحده بنفعها ، أو إما لأن هذا النشاط الفردي يعجز وحده بوسائله الخاصة عن تحقيق هذه المشروعات ، لأنها تتطلب من الأموال والتضحيات ، قدراً أكبر مما يستطيع هذا النشاط الفردي أن يقدمها أو أن يضطلع بها . فمشروعات الري والصرف ، ومشروعات النقل ، وشؤون التعليم وحفظ الأمن ، وتوفير الفرص المتكافئة لأفراد الشعب . ومكافحة الاحتكار

ومحاربه وحفظ التوازن الاجتماعى بين مختلف الطبقات ، كل هذه وغيرها واجبات أولية تفرض نفسها على أية حكومة منظمة تستهدف الخير العام وتنشد إشاعة جو صالح للعمل المنتج بين أفرادها .

ولكن ليس هذا فقط هو واجب الحكومة والمسؤوليات التى يتعين عليها أن تضطلع بها ، إذ أنها بطبيعة تكوينها ، وبما تملك من وسائل ، وبما تحظى به من سلطان ، تنازل إليها به جمهور الشعب وأفراد الجماعة ، تستطيع أن تجمع من البيانات والاحصاءات والمعلومات ، ما يلقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيكية النظام الاجتماعى والاقتصادى ، والتطورات التى يجتازها ، والعقبات التى تقف عثرة فى سبيل ما كان صالحاً منها . والحكومة بصفتها المركز العصبى لحياة الأمة ، إذ تجمع بين أيديها هذه المعلومات ، عليها أولاً أن تذيبها على الكافة ، ليهتدوا بهديها فى تصرفاتهم وشؤونهم ، ثم عليها ثانياً أن تقوم بدراسة هذه المعلومات وأن تذيب هذه الدراسات ونتائجها فى أوسع دائرة ممكنة ، ناصحة مرشدة وموجهة ، ومستنصحة مستلزمة سداد رأى من أولى الخبرة والرأى .

هذا هو واجب الحكومة ومسئوليتها كما أشرت ، وهو يقضى عليها أن تذكر نفسها دائماً أنها وكيل مفوض عن جمهور الشعب ، وأن عليها إذن أن تودى لهذا الجمهور حساباً بين وقت وآخر ، وأن تطلعه على كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكم . ولقد كان هذا العامل وحده ، هو السبب الأول فى قيام النظام البرلمانى السليم . وإذن كان على الحكومة اليقظة الواعية لواجباتها أن تجعل من دواوينها ومصالحها ، لا بؤراً تتجمع فيها الملفات وأكداش الأوراق ، وهو ما قد تقتضيه الأعمال الروتينية البحتة ، وإنما مراكز ودوائر للبحث ، ومراكز ودوائر للنشر ، لنشر المعلومات وإذاعة التقارير ، ونتائج كل الدراسات التى تقوم بها . لأن هذا النشر من أولى مهماتها ، لإطلاع الشعب على الحقائق ، ثم لتلقى وجوه النقد من جانب الشعب . فليست

الحقيقة ملكا للحكومة وحدها، ولكنها ملك للجماعة بأسرها. وليست هناك أسرار حكومية يجب أن تستأثر بها الحكومة لنفسها، فيما عدا القليل من المسائل الخطيرة ومعظمها من الأسرار الحربية، التي يقضى الصالح العام بصونها، لأنه لا يوجد من يستأثر به الوكيل دون الموكل. وفوق هذا كله، ما يجب على الحكومة أن تقصر عنايتها على شؤون الإدارة فحسب، ولكن عليها كما أشرت أن تبحث المشكلات التي يتمخض عنها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن تفرض على الجامعات أن تواليها بهذه البحوث، كما تفرض على جميع الهيئات والمنظمات أن تساهم بالرأى في كل ما يعن لها من أمور، قد تتصل بتشريع ترى الحكومة إصداره، أو نظام تعتقد في صلاحيته. بهذه الطريقة، وبها وحدها، تغذى أصول الديمقراطية السليمة، ويشعر كل فرد وتشعر كل هيئة بمسؤوليتها، وبالعبء الذي يجب أن تضطلع به. وبهذه الطريقة، وبها وحدها، يساهم أفراد الشعب في شؤون الحكم ويشعرون بحق، أن الحكومة منهم ولهم، وأنها ليس كائنا غريبا عنهم، وبهذه الطريقة وبها وحدها، تختفى الدسائس والمناورات، وتستحي المصالح القوية الخاصة من المغالاة في مطالبتها أو الاستمرار في الاستئثار بمغانمها. لأن كل طلب تتقدم به يذاع، وكل طلب يدرس في لجان مفتوحة للجمهور الشعب، لكل منهم أن يتقدم بالرأى، وبالدليل الذي يثبت به هذا الرأى. وكل هذا وذلك يذاع في تقارير وكتب تنشر على الكافة.

وكل الذي ذكرته، لا يغنى عنه قيام النظام البرلماني حتى ولو كان نظاما سليما صحيحا، لم يقيم على تزييف إرادة الشعب، ولم يقيم على الاستئثار بحقوقه. وكل الذي ذكرته ليس أمراً بدعاً، وإنما غداً من أصول الحكم المرعية في جميع بلاد العالم، التي تعمل حكوماتها على الاعتماد على الرأى العام، ومن ثم على تنوير هذا الرأى العام بكل البيانات والمعلومات التي تساعد على اسداء الرأى الصائب والحكم السديد.

ولعلنا الآن في موقف نستطيع معه أن تبين العوامل التي دعت إلى تأخر حياتنا الاقتصادية وإلى استبداد الفقر والجهل والمرض بالملايين من المصريين . فما من واجب أشرت إليه أو نوهت عنه إلا ورأت الحكومة أن تشيخ بوجهها عنه وأن تترك للزمن وحده أن يدبر لها الحل الموفق المرتجى . ومعنى هذا أنها تركت الأمور تسير وشأنها ، غير آبهة للنتائج الخطيرة التي لا بد وأن يسفر عنها تراكم المشكلات ، وتجمعها فوق بعضها البعض ، وتزاحمها على كاهل شعب ، ناء بالأعباء الثقالة التي حملتها له أزمنة طويلة من الذل والعبودية والسخرة . ومعنى هذا أنه إذا حزب عليها الأمر ، واضطرت أن تواجه الأحداث القوية ، كان عليها أن ترتجل من السياسات ، ما يحفظ عليها ماء الوجه ، حتى لا يذاع بأن الحكومة عجزت عن أداء واجب ، تلطف به حدة الازمة ، أو تخفف به من شدة الواقعة . وفي كل ما كانت تواجه به هذه المشكلات ، لم يكن هدفها كما ذكرت ، العثور على العلاج الدائم الذي يطمأن اليه ، وإنما كانت تبتغي القيام بمظاهرة ، تكسب من ورائها عطف أكبر عدد من الأفراد ، ومن ثم كانت تتخذ من المشكلات ذريعة لبلوغ مآربها ، إذ ما أيسر أن تعمل الحكومة على إرضاء أكبر الأعداد ، طالما أن هذا الإرضاء لا يكلفها إلا اليسير ، وطالما أنها واثمة ، أنه إذا أتى يوم الحساب ، وبان للرأى العام خطأ السياسة التي اقترفتها ، فإن تكون هناك ، حيث تسأل عما جنت وعما اقترفت .

وما أظن القارئ لهذا الحديث ، تخفى عليه الأمثلة التي تؤيد ما ذهبنا اليه . فكل حكومة وليت أمور الحكم في مصر ، كانت تسمى عهد الحكومات السابقة لها « العهد البغيض » . وهكذا عاش المصريون حقبة من الزمن في ظل « عهد بغيضة » . كل عهد منها كان ينعت سابقه ويصمه بهذه الوصمة ، وكل عهد منها كان يلقي بالاتهام في وجه سابقه ، وكل وزير كان يرقى الوزارة ، كان يدعى لنفسه الحكمة والحسنة وعلم الأولين والآخرين ، ومن ثم كان لا يهدأ ولا يطمئن إلا إذا

زلات وزارته زلزالها ، ودرت كل مشروعات الوزير السابق له في العهد
البعيد . وهكذا غداً الأمر دوايك ، وزارة تذهب ووزارة تجيء ، ووزير
يظهر ووزير يختفي ، دون أن تتقدم المشروعات الحكومية خطوات إلى الأمام ،
تسلك بها طريقاً مطروقا ، قد فاز باجماع الرأي ، أو بشبه اجماعه ، على أنه الطريق
الأقل شقة والأيسر نفقة والأقرب إلى إبلاغ الأرب .

وهكذا عشنا في مصر نسمع عن عدد كبير من المشروعات في مختلف
العهد ، ولم ينفذ منها مشروع واحد ، أولم يتم في أجله الموعد . سمعنا عن
مشروع كهربة خزان أسوان ، عشرات من السنين ، وعن مشروع القطار وعن
مشروع كهربة خط حلوان ، وعن مشروعات الصرف لانتقاذ خصوبة الأراضي
من التدهور ، وعن مشروعات لتخطيط المدن ، وعن مشروعات لغرس الغابات ،
وعن مشروعات مكافحة الأمية ، وعن مشروع مكافحة الحفاء . ولكننا كنا
نسمع ونسمع ، وما ظفرنا بشيء منها يحقق الآمال المعقودة عليها .

وهكذا أيضاً رأينا كيف كانت الحكومة تعيء في مختلف العهود كل ما تملك
من موارد ، لانتقاذ سوق القطن من هجمات « حزب النزول » ، وبدلاً من
أن تصمد إلى إفساح مجال التسليف على القطن ومد حدوده في أوسع نطاق ، لتنظيم
الكميات المعروضة بحيث لا تتفوق على الكميات المطلوبة ، إذ بها تحدد في السوق
سعرًا مصطنعاً أعلى من سعر التوازن ، تشتري به كل كمية يعرضها العارضون ،
ضاربة عرض الجائط بأبسط المبادئ الاقتصادية ، التي تقضى بأن التدخل في
سوق سلعة عالمية لا يمكن أن يجدي إلا إذا كان البلد المحدد للثمن في مركز المحتكر
لهذه السلعة ، أو إذا كان الطلب العالمي على السلعة ، طلباً كبيراً ، وكانت
مرونته ضعيفة كل الضعف . وقد انتهت كل سياسات التدخل على هذه الصورة إلى
استنزاف موارد الدولة ، وإلى تعريض الحكومة لخسائر غير هينة ، لا شيء إلا

للتستجيب إلى الأصوات الصاخبة التي كان يرددها كبار الملاك ، بأن وقوف
الحكومة بمعزل عن السوق ، من شأنه أن يردى اقتصاديات البلاد في هاوية
سحيقة من الفقر والاملاق .

وفي نفس الوقت انذى كانت تستجيب فيه الحكومة لهذه الدعوات الصاخبة
للتدخل والانقاذ ، لم تقم بعمل دراسة لتبين من كانوا المستفيدين من هذه
العمليات . هل هم عامة الفلاحين حقاً كبارهم وصغارهم ، أو هل هم طبقة كبار
الملاك ، وفيما إذا كانت النفقات والخسائر التي تكبدتها الحكومة في عملياتها ،
معادلة للفوائد التي جناها الاقتصاد القومي في عمومها ، أو فيما إذا كانت هذه
النفقات والخسائر أكبر من تلك الفوائد .

وفي نفس الوقت أيضاً الذي كانت تبدي فيه الحكومة هذا القلق والجزع
على الأحوال السائدة في سوق القطن ، والذي كانت تؤمن فيه إيماناً راسخاً
منذ سنوات العشرين بأن التعويل على صناعة تصدير رئيسية واحدة يحمل معه أشد
الآخطار وأفدح الأضرار بالاقتصاد القومي ، لم تعمل الحكومة على إدخال
تعديل في حياتنا الزراعية والاقتصادية . يستطيع معه اقتصادنا أن يتحرر من
نير الخضوع لسوق عالمية معينة ، إذا عرثها عوارى الكساد ، لفحتنا الأزمة
القاسية بأقصى أعاصيرها . لم تفكر الحكومة مثلاً في إدخال زراعة جديدة
كزراعة الدخان ، لأنه ألقى في روعها أن التحول إلى زراعة الدخان ، سوف
يحرم الخزينة من التيار المتدفق عليها من الرسوم الجمركية . ومن العجيب أن
تلقي الحكومة بالا إلى هذه الخدعة وأن تطمئن إلى هذا الوهم ، إذ من الواضح
أن الحكومة تستطيع أن تظفر بنفس الحصيلة من الرسوم الجمركية في شكل آخر
وهو رسم الانتاج ، هذا فضلاً عن رسوم الصادر من الدخان ، إذا أتيح لهذه
البلاد أن تنتج أنواعاً ممتازة منه تلقى رواجاً في الأسواق الأجنبية .

ولم تفكر الحكومة أيضاً في إدخال زراعات أخرى جديدة يمكن أن تجود في أراضينا وأن تنتج بأقل النفقات ، وأن تقوم بعمل الابحاث المستفيضة في سبيل نجاح مثل هذه الجهود ، كأن القطن كان نباتاً مصرياً أصيلاً ، كان يمارس قدماء المصريين زراعته في أراضهم ، وكأنه لم يكن نباتاً أجنبياً دخيلاً دلى اقتصادنا ، بذلنا الجهود في تحسين سلالاته وتجويد أنواعه .

كذلك لم تعمل الحكومة على مسح الصحراوات المصرية مسحاً دقيقاً ، والتعرف على مختلف مناطقها ودراسة أسير السبل للافادة من المناطق التي يمكن أن تعتمد فيها على مياه الآبار أو على مياه السيول ، والبحث في مختلف أنواع النباتات التي يمكن أن تصلح لها هذه المناطق ، وتذليل وسائل الانتقال منها واليه .

كل هذه وغيرها أغفلتها الحكومة إغفالا تاما وأشاحت بوجهها عنها لأنها ما كانت تريد أن تجد في رفع مستوى الحياة القومية ، اللهم إلا إذا كان السبيل ذلولا ميسورا لا يقتضى منها جهدا ولا يكلفها عنقا ، ولأن مثل هذه الدراسات والبحوث قد تتطلب وقتا طويلا من العمل الساكن الصامت ، وهى تثيرق دائما شوقا إلى المشرعات الضخمة التى تجذب إليها الانظار ، حتى ولو لم يعد عملها فيها غير الحديث والوعود وبناء الآمال .

وأكرر مرة أخرى ، أن حكومتنا ظلت لاهية عن ذلك التطور الخطير الذى كانت تتجه إليه حياتنا الاجتماعية بقوة دافعة قوية ، نتيجة لذلك التضخم البشرى الملحوظ فى أعداد السكان ، فى الوقت الذى ظلت فيه رقعة الأراضى المنزرعة ، باقية على ما كانت عليه منذ سنوات طوال ، إن لم تتعرض الاغارة عليها بسبب امتداد العمران والحاجة إلى مزيد من البناء . فلم تفكر فى إعداد برنامج لاستيعاب

هذه الاعداد البشرية في أعمال منتجة ، وفي تهيئة فرص رزق جديدة لها ، وفي إعادة توزيع مركز الثقل بين السكان عن طريق الدعاية والارشاد والمساعدات المالية ، وعن فتح مجال الهجرة إلى جنوب الوادي ، تشجيع عليها بكل وسائل التشجيع ، ثم أخيرا عن طريق تعليم الشعب ، بأن الافراط في الإنسال لا يؤدي إلى الخير ، طالما تبقى وسائل العيش ضيقة محصورة ، وأن انتاج الخلف من الأولاد ، بلا ضابط ولا حساب ، ودون تدبير جميع الضمانات التي تكفل تنشئة هذا الخلف تنشئة صالحة ، جريمة متعمدة في حق الانسانية وفي حق الوطن. لأن السماح للأعداد البشرية بالتزايد بذلك المعدل المخيف ، في الوقت الذي لا تزيد فيه وسائل العيش بمعدل أكبر ، لا يتجاني فقط مع ذلك الاحترام الواجب الذي ينبغي أن تنعم به الحياة الانسانية ، كالمصدر الأول لكل مقومات المجد والرفعة والنهوض في البلد ، وإنما يدل على استهتار بمعن بقيمة الحياة الانسانية ، وعدم تقدير لكرامتها وحرمتها ، وعدم دراية أو إغفال متعمد للاتجاهات الاجتماعية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق حياة أسعد وأرغد لسكافة المواطنين .

وبهذه الصورة تركت حكوماتنا مشكلة الفقر يتضخم شأنها ، ويتفاقم خطرها ، دون أن تعمل منذ وقت بعيد لدرا جميع الاخطار التي تنجم عنها ، وتركت فوق ذلك مشا كل ملكية الأرض تزداد تعقدا من ناحيتها : من ناحية شيوع حجم الملكيات الكبيرة في بلد تعتبر فيه الأرض الزراعية أندر السلع جميعا واعلاها قيمة ، وأكثرها خضوعا لنزعات الاحتكار من جانب طبقة أخشت في استغلال هذه القوة الاحتكارية ، ومن ناحية شيوع الملكيات الصغيرة ، وتعرضها للتفتت الذري ، بسبب نظام التوريث بين عدد كبير من الأولاد .

ولكن هذه الحكومات نفسها وجدت نفسها كما سبق أن أكدت عاجزة عن أن تقف ساكتة لا تسكلم أمام الأخطار القاسية التي كانت تهدد النظام الاجتماعي في مصر ، وأمام

التطورات الاجتماعية الخطيرة الجارفة ، التي اندفعت إليها الحياة الاجتماعية في خارج بلادنا ، وأمام المثل الرفيعة التي وجدت الحكومات في خارج بلادنا ، أنها مجبرة على أن تتجه إليها بكل قوتها ، تحقيقا لنظرية التكافل الاجتماعي ، فأكثر من الطنطنة والتشدد بأنها في سبيل مجازاة هذه التطورات ، وأنها مقبلة على علاج مشاكل الفقر والجهل والمرض ، وأن ضميرها غدا يقلق لهذا النشاط الواضح الذي يشيع بين جنبات السكان الاجتماعي في مصر ، فذرعت ببعض السياسات الفجة غير المدروسة ، وطبقت بعض الخطط ، التي تستلقت الأنظار ، والتي تستطيع معها أن تبالغ في الدعاية ، بأنها مقبلة بكل قواها على تحقيق العدالة الاجتماعية ، فعطلت بذلك كله الطريق إلى الإصلاح الحقيقي المجدي الدائم المنتج . لأنها دلت أفراد الشعب جميعا ، وجبنت عن أن تطلعهم على حقيقة الموقف . في بلادنا ، إذا صح أنها كانت تدرى حقيقة هذا الموقف . وهكذا وجدنا أنفسنا أمام أفواج من أنصاف المتعلمين ، يخرجون إلى الحياة ، وهم غير مسلحين ، بالسلاح الذي يؤهلهم لشق طريقهم فيها ، كما وجدنا أنفسنا أمام العمال المصريين وهم يطالبون بالمزيد من الأجور ، في الوقت الذي لم تزد فيه كفاياتهم الانتاجية ، وفي الوقت الذي تزخر فيه البلاد بقوى عاملة غفيرة ، لا تجد لنفسها مجالا للعمل المنتج . كما وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام شركات تتلف على مجازاة الروح الحكومية الرسمية التي تريد أن تلقى في روع الناس ، وفي روع العمال بالذات أنها غير لاهية عن مطالبهم ، تنفق بسخاء على مبان ومنشآت بالغة الضخامة والروعة ، وتقوم بأوسع الدعايات للإعلان عما خصصته من إيراداتها لصالح الطبقات العاملة ، وهي في قرارة نفسها تدرك تماما أنها بانفاقها هذا ، إنما تعمل على تفويت فيض كبير من الضرائب التي كان يتعين عليها دفعها للخزانة ، وفوق هذا كله ، فإنها كانت بسياساتها هذه تعمل على تبديد موارد قيمة ، كان يمكن الانتفاع بها في خلق مشروعات جديدة لصالح الطبقات العاملة نفسها ، ولكن هذا التبديد للوارد كانت تباركه دائما السياسة

الحكومية الرسمية وتشجع عليه ، لأن مصر الملكية كانت تنزع إلى الضخامة الجوفاء في كل شئ . ، تعلن عن نفسها ماشاء لها الاعلان الذائع البعيد ، الواسع المدى ، ولتفادي ثورات العمال وسخطهم ونقماتهم ، وما تؤدي إليه تجمعاتهم من خطر الانقضاض على النظام . وفات المسؤولين أنهم يلعبون بالنار ، وأن رأس المال الذي يفتح مجال الرزق للعمال ، وجل كل الوجل ، يتهيب المخاطرة والمجازفة ، في جوارخ بالحديعة والغش والمالأة . فات المسؤولين هذا ، فأجذب الاستثمار المنتج ، في الوقت الذي بلغت حاجتنا إليه أمس ما يمكن أن تصل إليه . فاتهم أن العمال الذين تقام لهم أروع المباني وأخفها لأغراض الترفيه ، أشد حاجة إلى استغلال هذه الاموال لضمان مجال من العمل ، تتسع رقعة باستمرار ، لاستيعاب ذويهم في الريف من يتطلعون إلى الظفر بمستويات أعلى من الدخول . وفاتهم أن نقمة العمال لن تحل عليهم ، إذا لمسوا ضيق العيش وضالة الفرص في بلد يكتظ بسكانه وتندر موارده المستغلة ، وفاتهم أن إشعار العمال بحقائق الحياة المصرية ، وبالضيق الذي تعانيه هذه البلاد وتواجهه ، سيبله ميسور ، لو أن الطبقات الحاكمة والمسيرة قدمت المثل الطيب والقذوة الحسنة ، فتنازلت عن الكثير من امتيازاتها وعن الكثير من أراضيها ، وضربت الأسوة لهم فعاشت عيشا معتدلا معقولا ، ولم تقبل على تلك الحياة الماجنة التي عهدناها والتي قامت على أسوأ أشكال البذخ والترف والسفه .

وما أظن أنه قد ظل خافيا مدى الأثر السيء الذي خلفته هذه السياسة الحكومية التي اطمأنت إلى ولاء العمال والتي جعلتهم يقبلون عليها ايما إقبال — على الأقل في حشودهم وتشكيلاتهم الجماعية — لا ك مواطنين عاديين يخلون إلى ضمائرهم فرادى ، فيرددون في نفوسهم أسوأ الذكر وينقمون في سريرتهم على سوء الحال والمآل . ما أظن أنه ظل خافيا أثر تلك السلسلة الطويلة من الرشاوى

التي كانت تغدقها الحكومة على كافة الطبقات ، غير ملقبة بالا إلى فداحة العقبي
وسوء المصير . ألم تكن مصر الملكية نصيرة للعمال ، حامية لمصالحهم ، راعية
لشؤونهم ؟ ألم تكن الرأس الحاكمة لها العامل الأول ، ؟ لقد كانت ذلك حقا ، في
كل ما عاود على البلاد بالشر والوبال .

ولكن إذا كان هذا ما زرعه الحكومة فماذا حصده اقتصادنا وما الذي
جنيناه نحن المصريين عمالا ومستهلكين ، من هذا الملق والسفه والتبديد ؟ ذكرت
أن رأس المال المصرى والأجنبي على حد سواء قد وجد أن مجال الاستثمار
غير مأمون العاقبة ، وأن الأشياء إنما تسير وفقا للعواطف الماجنة الصاخبة ، فلا
يحكمها العقل ، ولا تتحكم فيها البصيرة . ومن ثم جفل رأس المال عن الاستثمار ،
فأجذب أو كاد يجذب ذلك المعين الذي تعتمد عليه حياتنا الاقتصادية في مواصلة
تقدمها واطراد نمائها . ولقد كانت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ هي الذروة التي
أدركتها بسرعة السياسة الحكومية العابثة . وإلى أصدقائي من الاشتراكيين
الحالمين ، الذين لا يأبهون برأس المال الفردى واستثماراته ، والذين يعلقون أعلى
الآمال على الاستثمارات الحكومية ، كمثل أعلى للتنظيم الاقتصادي الحديث ،
وكبديل للاستثمارات الفردية ، أوجه هذا السؤال : من أين للحكومة تلك الموارد
التي لا تنضب من الأموال ، التي تستطيع بها فلاحه مجالات الاستثمار في بلادنا ؟
وإذا كنا نؤمل في تحقيق بعث اقتصادى ، فهل تكفى موارد الميزانية وحدها ،
لمواجهة مطالب هذا البعث ، وهل تكفى الأداة الحكومية وحدها وقد عرضنا
لعجزها وفقرها ، لتحمل الأعباء التي ينطوى عليها الاقبال على الاستثمار في مختلف
المشروعات ؟ أضع هذا السؤال لأوجه النظر ، بأن هناك بلادا تملك من الموارد
والمقومات ، أضعاف أضعاف ما نملكه منها ، لم تجد حكوماتها مناصا من أن
تعمل على تهيئة الجو الصالح للاستثمار الفردى ، قوميا كان أو أجنبيا . بل اذكر

أن كثيرا من هذه البلاد تعتمد فرض تعريفات جمركية تكاد تكون مانعه
لورود السلع الأجنبية إلى أسواقها ، حتى تجبر المؤسسات الأجنبية على إنشاء
فروع لمصانعها في بلادها ، داخل الأسوار الجمركية البالغة الارتفاع ، وكل هذا
بطبيعة الحال ، لكي تفتح مجال العمل أمام عمالها ، ونتيح الفرصة الواسعة
لاستغلال مواردها العاطلة .

ويسوقني هذا الحديث عن السياسة الجمركية الجمائية ، لأعود إلى بحث
معرضت له ، وهو مناقشة نتائج تلك الحملة الحكومية المضللة لكسب الرأي
العام العالي في مصر ، وضمه إلى جانبها . ليس هناك شك في أننا أول ما يؤمن ،
بأن رفع مستويات الأجور أمر جدير بالتحقيق ، إذا سبقه ارتفاع في الكفاية
الانتاجية للعمال . كما أننا أول ما يؤمن ، بأن هذا الارتفاع في الأجور ، لابد
وأن يتحقق تحت ضغط الأحداث الاقتصادية ذاتها ، طالما لايسود لون من
الاحتكار في المنشآت التي يعمل فيها العمال . ولكن إذا بقيت كفاية العمال
الانتاجية على حالها ، فكيف يسوغ هذا الارتفاع في الأجور ؟ إذا قيل بأن
رفع الأجور في هذه الحالة ، يعد بمثابة تعديل في التوازن القائم بين المصالح
الاقتصادية المتضاربة والمتعارضة ، وأعني بذلك مصالح الطبقات المالكة والطبقات العاملة ،
أى يعد تحويلا للقوة الشرائية وتوزيعا جديدا للدخول ، إذا قيل هذا ، كان
علينا أن نذكر بأن هذا التحويل لا يمكن أن يحقق نقعا للجماعة بأسرها وللنشاط
الاقتصادى كله إلا إذا وثقنا من حدوث نتيجتين : أولاها — أن يبقى الحافز
على الاستثمار والنشاط على ما كان عليه — على الأقل — قبل رفع مستويات
الأجور ، فلا يشعر أصحاب رموس الأموال بعنت وضيق من جراء ارتفاع
الأجور ، يدفعهم إلى إعادة النظر في خططهم وبرامجهم الانتاجية ، بما يردى
إلى تراخي نشاطهم وفتور همهم . وثانيتهما — أن يؤدي رفع الأجور إلى

ارتفاع في مستوى عيش الطبقات العاملة ، بما يزيد من كفايتها الانتاجية ، فلا ينتهي الأمر بهم إلى انفاق الدخل الزائد على أهوائهم وعيشهم ، أو إلى الإفراط في إنتاج الذراري والخلف . فإذا تأكدنا أن رفع الأجور لن يتحقق معه النتيجتان المذكورتان ، كان هذا الرفع للأجور وخيم العاقبة سيء الأثر . ولكننا إذن في مكان مز يعمل على رفع مستواه العيشي عن طريق بيع أملاكه أو الإغارة على رأس ماله . وإذا بقي هناك إذن ما يدفع المسؤولين أو يغري المفكرين ، بضرورة تحقيق توازن اجتماعي ، فإن في سياسة الضرائب ، وما إليها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، ما يكفل تحقيق هذا التوازن الاجتماعي ، دون تعريض التوازن الاقتصادي لخطر الاختلال . واكتفي بهذا القدر — لأنني عرضت لهذه المشكلة في شيء من الأسباب ، فيما سبق ان كتبت من مقالات وكتب .

وإني أرجو من حكومتنا الحاضرة ، أن تدقق في دراسة هذه المسألة ، وأن تعيد النظر فيما تقبل عليه من سياسة أجرية ، إذ عليها أن تفرق بين النتائج القريبة العاجلة وبين النتائج البعيدة المدى ، التي قد يكون لها من الخطر ، أضعاف أضعاف النفع القريب المعجل . وإني على يقين من أن حكومة أخذت على نفسها أن تصارح الشعب بكل الصعوبات التي تواجهه ، واستنتت لنفسها خطة قواها الشجاعة والجرأة في المصارحة ، وأقبلت على واجبها بثقة واطمئنان . مستلهمة في كل ذلك الصالح العام وخير الجماعة ، لا بد وأن تواجه هذا الموقف بالذات بما يقتضيه من الصراحة والجرأة والشجاعة . هذا رأي أبديته فيما مضى ، ولا أزال أصر على إبدائه الآن ، وسوف أظل مؤمنا به ، متمسكا بصحته . على الرغم من معارضة فريق من الاقتصاديين ، الذين يدونون قد تعجلوا في الحكم على الأمور ، أو الذين قد يرون أنه ليس من الحكمة معارضة اتجاه اجتماعي جارف نحو تطبيق

مبادئ الاشتراكية ، حتى ولو كان هذا التطبيق قائماً على نظريات خاطئة .

وكما سبق أن بينت ، فإن كل رفع في مستوى الأجور ، لابد وأن يصحبه نفقات الإنتاج ، ومن ثم لابد وأن يصحبه ارتفاع في أسعار ارتفاع في السلع المنتجة ، وهي السلع التي يستهلكها سواد الشعب ومنهم العمال أنفسهم . وارتفاع نفقات الإنتاج في بلد باديء في الصناعة كبلادنا ، ظاهرة خطيرة ، لأنها قد تجر بدورها إلى ارتفاع في نفقات الإنتاج ، ينشأ بسبب تراخي الإدارة في القيام بواجباتها ، أو بسبب إلقاء أعبائها على أشخاص لا يتمتعون بأكبر قدر من الكفاية اللازمة ، لا يعنون برعاية مآتمليه قواعد النزاهة والأمانة فيسرفوا مثلاً في تعيين المحسوبين عليهم ، دون نظر إلى حسن استعدادهم للأعمال التي يقومون بها أو ما إلى ذلك .

وليس أيسر على المفوضين بشئون الإدارة ، إذا جوبهوا بأن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في نفقات الإنتاج ، من أن يتذرعوا بالسياسة السخية في شأن منح الأجور للعمال ، ليتخذوها درعاً لهم يتقون به كل اتهام يوجه إليهم ، ماساً بحسن إدارتهم وكفائتهم أو تروخي جادة الأمانة والنزاهة في أعمالهم . ليس أيسر لهم من الاحتماء وراء هذا الارتفاع في الأجور ، للنجاة مما قد يحيق بهم من جراء أعمالهم . وليس أيسر لهم من أن يتقدموا للحكومة ، مطالبين بانقاذ الموقف الذي بلغوه ، أو أبلانهم إليه التماذي في رفع أجور العمال ، عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المأنة للإنتاج الوطني . وإلا فإنهم يكونون غير مسؤولين عن النتائج الخطيرة التي تنجم عن توقف الأعمال وتشرذم العمال . فلا تجد الحكومة مناصاً من الاستجابة لهذه المطالب ، فترفع الحواجز الجمركية ، تحقيقاً لسياسة حماية الإنتاج الوطني ، ودرءاً للبطالة التي تهدد الطبقات العاملة ، ومن ثم ترتفع الأسعار مرة أخرى بسبب الحماية ، ترتفع الأسعار على سواد المستهلكين ومنهم الطبقات العاملة نفسها .

وقد لا يعلم الكثيرون أن ارتفاع الاسعار الذي ينجم عن رفع الأجور أولاً ،
ثم عن رفع مستويات الرسوم الجمركية على السلع الواردة المماثلة ثانياً ، يربو
بكثير على القدر الذي ترتفع به الأجور ، وعن القدر الذي ترتفع به الرسوم
الجمركية ، وهكذا لا يفوت أصحاب المشروعات أن يظفروا بأكبر الغنم من
وراء هذا الرفع لنفقات الانتاج ، وللرسوم الجمركية . وهكذا يجد أصحاب
المشروعات فرصة سانحة لزيادة معدلات أرباحهم على حساب طبقات
المستهلكين . وهكذا يجد أصحاب المشروعات مرة أخرى ، أنه ليس هناك
ما يدفعهم إلى الاقبال على البحث في سبيل خفض النفقات وفي سبيل تجويد
السلع المنتجة وتحسين أنواعها ، ذلك لأن ذلك السوط الذي كان يهددهم
باستمرار بأقسى العذاب وأشدّه والذي كان يحثهم على السير دائبين ، باحثين
عن انجح الوسائل التي تعينهم على الانتاج بأقل النفقات ، هذا السوط ، وهو
سوط المنافسة الخارجية ، قد تهتك في أيدي قابضيه ، وتهلّل في أيدي الممسكين به .

ولعل هذا يكفي للدلالة على مدى الشر الذي يغشى حياتنا الاقتصادية ،
بسبب سياسة الارتجال والتوريه ، بل سياسة الزيف والملق . وبدلاً من أن نجد
صناعاتنا التي نبني عليها الآمال العريضة ، في بناء مجدنا القومي ، أداة قوية من
أدوات الانشاء والتعمير ومواصلة سياسة التضييع ، إذ بها نجدّها قد تخاذلت وقد
بلغت عنفوانها ، واطمأنت حيث كان جديراً بها أن تظل حذرة متوجسة متوثبة ،
مناهضة لمنافسيها ، مكتسحة لأسواقهم في الداخل وفي الخارج . إذ أية أمة
تستطيع أن تملك كل ما نملك من مقومات ومن عوامل القوة في الظفر بالأسواق ؟
ألسنا في مركز مضيع لا يضارع مركز اليابان أو أسبانيا أو حتى إيطاليا ؟ ثم ألسنا
نملك حب وعطف وولاء الملايين من أبناء العروبة ؟ فلماذا إذن نقعد عن استغلال
هذه الفرص الفذة المهيأة والمناحة لأن نبوأ مركزنا العتيد في الشرق ؟

ويكفيني هذا العرض الوجيز للسوءات التي تسفر عنها سياستنا الأجرية ،
وسياستنا الجبركية ، وإني أرجع القارىء إذا أراد أن يحظى بعلاج أوفى لهذه
المشكلة إلى رسالة في هذا الموضوع ، السياسة الجبركية في مصر ، قدم بها أحد طلابي
في قسم الماجستير ، وهو الأستاذ الفريد أبادير ، عاجل فيها جوانب الموضوع كله .

(٣)

والآن تبقى أمامي مشكلة حار في تعليلها الكثيرون ، وعجزوا عن إعطاء
فكرة سليمة عنها ، ولو أنهم كانوا يذكرونها كعامل أساسي في انتشار الفقر
والجمل والمرض وسيادتها في ربوع مصر . هذه المشكلة هي مشكلة تزايد
السكان مع بقاء موارد البلاد المستغلة على حالها . وهذا أجد نفسي مرة أخرى
على خلاف خطير بيني وبين فريق من المفكرين ، أو من يدعون لأنفسهم أنهم
يفكرون . فريق من هؤلاء لا يزال يؤمن بأن الأعداد البشرية لم تصل في
بلادنا إلى ما يجب أن تبلغه ، وأن أمام هذه البلاد مرحلة طويلة يجب أن تتجاوزها
قبل أن تشعر بأزمة سكانية . وإذن فمن الاجرام في رأيهم التحويل في شأن هذه
المسألة ، لأن المصريين يجب أن يتركوا لشأنهم يتزايدون كما يشاءون .
وهم يحتجون في هذا كله بحجتين : أولاها أن هناك من الدلائل
ما يوحي بأن عدد المصريين القدماء كان يبلغ في بعض عصورهم ما يربو على
الثلاثين مليوناً من النفوس ، وأنه إذا كانت قد اتسعت جنبات مصر القديمة لهذا
العدد الزاخر من السكان ، فكيف يضيق رحاب مصرنا الحديثة بما يضارع هذا
العدد ، على الرغم من تبدل أحوال الزراعات ، وتقدم نظم الري وفنونه
وأساليبه . ولم أجد لهذا المنطق ما يؤيده ، ويكفيني أن أذكر أنه

إذا صح فعلاً أن مصر القديمة كانت تأوى ما يربو على الثلاثين مليوناً من النفوس،
فعلى أى حال كانت تعيش هذه الملايين؟ هل كانت تعيش عيش الأحرار أو عيش
العبيد؟ هل كانت تعيش هذه الملايين عيش الأمراء والسكينة والطبقات المحظوظة
أو هل كانت تعيش عيش بناء الأهرامات والمعابد والقبور؟ ولعل البعض لا يحاول
في هذا الشأن، أن يوجه إلى تياراً زاخراً من العبارات الخاطفة، التي تعودنا
سماعها، عن مدينة مصر الغابرة ومجدها المؤثر، إذ يجب علينا أن ننظر نظرة
أعمق إلى المدن الغابرة والمدن الحاضرة وأن ننفضاً بأبصارنا إلى الحقائق
مجردة عن كل تزويق وتهويل. فالمدينة لن تكون مدينة حقاً بالمعنى الذي نذهب
إليه ونؤمن به، إلا إذا كانت مدينة شعب، لا مدينة عاهل أو طبقة من الطغاة،
مدينة تقوم على رعاية حريات الأفراد وكرامتهم، وتؤمن بحقوقهم في العدل
والمساواة، وتعترف بأن كل فرد في الشعب، وكل نسمة تتردد في كيان كل منهم،
لها من القيمة، ما لقيمة فرعون نفسه، أو ما لقيمة الملك نفسه، لا أقل من ذلك.
فإذا طاب لبعض الناس، أن يصروا على غير ما ذهب إليه، سقت إليهم السؤال
الآتي: هل كانت مصر الحديثة تنعم في أيام اسماعيل بحضارة لا تقل عن
حضارات كثير من بلاد أوربا؟ ألم تنشأ الأوبرا وحدائق الحيوان والطريق إلى
الهرم وغير ذلك من مقومات الحضارة؟ هل كان الشعب المصري سعيداً كل
السعادة رافلاً في أتم النعم بسبب إقبال اسماعيل على إنجاز هذه المشروعات
والإنشاءات؟ هل أقيمت هذه المشروعات وأنشئت لتقديم مصالح أفراد الشعب
وغير نفوسهم بالسعادة؟ أو هل سخر الشعب، وسخرت إمكانياته ليشيع
السرور في قلب عاهله، ولتشيع نزواته ونزعات نفسه؟ هل كان الشعب في كل
ذلك سيداً أو مسوداً؟

وثانية هذه الحجج التي يسوقها إلينا المستخفون بمشكلة السكان، تتلخص في
أن إمكانيات مصر الاقتصادية كبيرة وكبيرة جداً، وأنه إذا قامت الحكومة
باستصلاح الأراضي البور وغزو مساحات كبيرة من الصحراء وتصنيع البلاد،

وكل ذلك عن طريق نظم التوجيه والتأميم وما إليها من نظم تزرع بها جعبة
بعض المفكرين ممن ينقلون عما يحدث في بلاد غير بلادنا دون ترو أو إمعان ،
لو قامت الحكومة بكل هذه البرامج التعميرية الضخمة ، لأمكننا في مصر أن
نأوى الملايين والملايين ، ولما كان لنا إذن أن نجزع أو يستبد بنا الهم أو القلق ،
فانبدأ الحكومة في رأيهم — هذه البرامج التعميرية الضخمة غير وانية
ولا مستبعدة ، وفي هذا وحده الحل كل الحل للمشاكل التي تواجهنا ، ولا سيما
مشكلة السكان . وما أظنني في حاجة إلى التنويه بأهمية كلمة « إذا » هذه
التي تعتبر المفتاح الرئيسي للحل الذي يتقدمون به . فلانسلم بأن الحكومة سوف
تقبل بكل قوتها على تنفيذ كل هذه البرامج ومن الآن . فمتى تتم هذه المشروعات ؟
هل تتم في يوم وليلة ؟ هل تقبض الحكومة في يدها على عصا سحرية ، إذاطوحت
بها ذات اليمين وذات الشمال ، دنا لها البعيد ، وسلس لقيادتها المستعصى ، وذل
لها المستحيل ، بحيث لا تفتأ قليلا حتى نجد أن الصحراوات قد تفجرت فيها
الينابيع وغمرتها الأنهار وتحولت إلى جنان فيحاء !! ان « إذا » هذه كلمة سهلة
خادعة ، من اليسير على الكتاب والمفكرين أن يضعوها في مقدمة اقتراحاتهم ،
ولكن على المفكرين المدققين منهم ، قبل أن يقدموا على وضعها في صدر آرائهم
واقتراحاتهم ، أن يمعنوا النظر في مدى احتمال تحقق الشروط التي وضعوها ،
أى عليهم أن يقدروا أولا احتمالات النجاح واحتمالات الفشل . ومتى كانت هناك
احتمالات للنجاح واحتمالات للفشل ، فان معنى هذا أن هناك بحوثا يجب أن تتم
ودراسات يجب أن يقام بها ، وكل هذه قد تستغرق وقتا طويلا . فإذا استقر
في الذهن احتمال نجاح فكرة أو مشروع ، فان تنفيذ هذه الفكرة أو ذاك
المشروع قد يقتضى وقتا طويلا ، قبل أن يبدأ الشعب في جنى الثمار المرتقبة من
تنفيذه . ومن ثم تقضى طبائع الأشياء أن تنقضى حقبة من الزمن ، قد تطول

أو تقصر تبعا لظروف كل حالة ، قبل أن يتم إنفاذ البرامج المنشودة ، وفي خلال كل ذلك يستمر عدد السكان في التزايد بالمعدل الخفيف الذي عهدناه فيما مضى ولا نزال نعهده في أيامنا هذه . فكيف نضمن إذن ، بأن تأتي الثمار الناتجة من تنفيذ هذه المشروعات ، بحيث تكون أكبر ، أو معادلة على الأقل ، للمعدل الذي يتزايد به عدد السكان ؟ وما الحكمة إذن في التعلق بآمال وأمان ، ليس في وسعنا أن نقطع بإمكان تحقيقها بالشكل الذي نرغب فيه ونطمئن إليه ؟

ليس هذا فقط ، بل هناك ما هو أفدح من ذلك . وهو أن هؤلاء المفكرين عندما يستخفون بمشكلة السكان ، ويهونون من شأنها ، معلقين الأمل على تحقيق البرامج التي يحشدونها حشدا ، يغفلون عن مستوى العيش الذي يجب أن يكفل للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية معا . فهم لا يبدون نظرهم إلى المشكلة على أساس مستوى معين من العيش ، يطمئنون إليه ، ولكنهم يطلقون هذه النظرة إطلاقا ، دون قيد أو شرط . وفي الوقت الذي يضح فيه المفكرون والكتاب بالشكوى من مستوى العيش المنخفض ، حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة ، وحتى بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا ، فانهم لا يظهرون اهتماما بذلك المستوى ولا يقيمون له وزنا ، لأن كل همهم هو أن يثبتوا أن في أرض مصر وتحت جوها متسعاً ، يمكن أن يضم في رحابه عدداً أكبر من الملايين ، فوق الملايين الذين تزدحم بهم البلاد في الوقت الحاضر . وما أظن أن مثل هذا المنطق ومثل هذه النظرة للمشكلة تدل على جدية في التفكير وتبصر بالآخطار وتحوط للعواقب وفهم للنتائج . لأنه ماذا يعنيننا أن يكون لدينا الملايين فوق الملايين من البشر ، إذا كانوا جزءاً ضعافاً ومرضى ، يتعرضون بالحياة وتعتبر بهم حياتهم . وإذا كنا نعمل على تجويد إنتاج السلع ونتمغن في إخراجها ونعني بكيفها لا بكما ، إذا كنا نبذل الجهد في سبيل التفوق الكيفي والنوعى للأشياء المادية ، فكيف يكون ديننا أمر

إنتاج الأجيال المستقبلية ، وكيف نسمح لأنفسنا بأن نفطم حق هذه الأجيال المستقبلية فلا نهى . لها كل فرص الحياة الكريمة الرفيعة وهي بلا نزاع ثروة أعظم شأناً من جميع الثروات المادية التي نملكها ؟ أليس جديراً بنا كأمة متعلمة إلى العلى أن نضن عليها بالهوان فلا نسمح بإرسال إنتاجها إرسالا ، دون أن نتدبر كل الوسائل التي نملكها لرعاية تنشئتها وتنشئة صالحة سامية ، ودون أن نقدر ما نملكه من الموارد مقارناً بمستوى العيش الذي نرغب أن يسود لها . إننا ملأنا الجو صراخاً وعويلاً ، بسبب انتشار الفقر والجهل والمرض ، ولكننا وقفنا عند هذا الحد من الصراخ والعويل ، فلم نعمل على إفهام الشعب وتعليمه أنه يملك في يديه كل الأسباب التي تدعو إلى سعادته أو شقائه . لم نعمل على ذلك إما لأننا كأمة شرقية لا نزال نستحي من معالجة مسائل الجنس ومناقشتها مناقشة علنية ، وإما لأننا تركنا أنفسنا نتواكل على الأقدار ، ونترك لها حل مشاكلنا المستعصية . وسواء كان الأمر هذا أو ذاك ، فانه غير جدير بأمة ناهضة متوثبة تقدر مسؤولياتها وتعي وعياً كاملاً ، مختلف المشكلات التي تواجهها .

أخرج بهذا كله لأقرر بأن أعدادنا أكثر مما تستطيع مواردنا تحمله في الوقت الحاضر ، بل أكثر مما تستطيع هذه الموارد تحمله في المستقبل ، إذا كنا جادين حقاً في رفع مستوى حياة الملايين من الأفراد الذين لا يزالون يعيشون في أدنى دركات الحياة ، الحياة المادية والحياة الذهنية والفكرية معاً . وأخرج بهذا كله لأقرر بأن زيادة الأعداد البشرية لأمة من الأمم لا تدل على مقدار حضارتها أو رفاهتها أو سعادتها ، لأن المعول في كل هذا على شيئين رئيسيين : أولهما مقدار نصيب الفرد من الدخل الأهل الحقيقي . وثانيهما مدى توزيع الدخل الأهل توزيعاً يراعى فيه التقارب وعدم الغلو في الفوارق . وكل أمة في هذا الوجود تتسبب الاعتماد على هذين المقياسين ، عند رسمها سياسة حياتها في الحاضر

أو المستقبل ، إنما تلهو وتعبث وتعرض رفاهية الملايين من أبنائها للدمار .
وما أظننى فى حاجة لأن أقرر أن كلا هذين المقياسين الحيويين ، يدلان على
سوء أحوال العيش فى مصر ، كما يدلان على الاخطار التى تهدد رفاهية المصريين
فى المستقبل . ومع أننا لا ننكر أن ثمة جهوداً تبذل ، ولو أنها كانت ضعيفة
مترامية فيما مضى ، لوضع حد للفروق الكبيرة فى الدخول ، إلا أننى أشعر
بالكثير من الوجع إذا اقتصر أمر جهدنا فى هذه الناحية . لأن مشكلة المصريين
تبدو فى نظرى مشكلة إنتاج ، أكثر مما تبدو أنها مشكلة وضع حد للفروق
الكبيرة فى الدخول . وما أظن القارىء بغافل عن أنه من اليسير القضاء بسرعة
على تفاوت الدخول ، عن طريق الجهاز الضرائبى ، ولا سيما فى ظل نظام حكومى
شعبى ديمقراطى ، لا يقوم على أساس تباين مصالح طبقة من الطبقات على مصالح غيرها
أو ظفرها بنصيب الأسد من الدخل الأهلى ، وإنما يقوم على أساس تحقيق قدر
كبير من العدالة والمساواة بين كافة الطبقات والأفراد . ولكن هذا اليسر الذى
يتصل بالتضييق بين الدخول ، يقابله عسر بالغ ومشقة مفرطة ، فى زيادة حجم
إنتاجنا الحقيقى ، أى فى زيادة حجم الكعكة التى يتقاسمها جميع المساهمين فى
إنتاجها . وهذا العسر وهذه المشقة ، إنما يقومان بسبب ضخامة المشاكل التى
تواجه الحكومة والشعب ، وبسبب ما سبق أن نوهت عنه من القصور الذاتى
الذى يشيع فى الادارة الحكومية ويجعلها عاجزة عن الحركة والاداء بالسرعة
الواجبة وبالجد المطلوب . وأخيراً بسبب قصور أفراد الشعب ، حتى المتعلمين منهم
عن فهم المشكلات التى تواجههم ، وافتقارهم الى فلسفة للحياة تقوم على العمل أولاً
وعلى كسب العيش ببذل عرق الجبين ، بالتعب والنصب ، بدلا من الفلاسفة التى
استبدت بنا طويلا وذاعت بيننا وهى فلسفة التواكل والتخاذل والاستسلام .

ولعله يقع على الحكومة العبء الأول في سبيل حث الأفراد على الاهتمام
بمشاكل بلدهم . وهي مشاكل كل فرد من المواطنين ، في العهد الجديد ، الذي
سبق أن نوهت أنه يترجم ترجمة صادقة ، ويعبر تعبيراً أميناً عن الديمقراطية
المصرية السليمة في أروع صورها ، ديمقراطية رجل الشارع ، ديمقراطية المواطن
الغادى والرائح متنشلاً في السيارة أو القطار أو الترام ، وديموقراطية الموظف
إذا خلا لأصدقائه في قهوته ، وديموقراطية ماسح الأحذية ، وديموقراطية البائع
المتجول ، إذا اطمأن كل منهما للعميل الذي تلقى به إليه صدقة سائحة

لعله يقع على الحكومة واجباً مقدساً ، أشعر بثقة كاملة ، أنها مدركة له مقدرة
لخطره وشأنه . وهو تعبئة موارد الأمة الروحية والمادية معا .

وكم هزت منا المشاعر ، في العهد الذي نستوحى فيه كل أسباب الكرامة
والعزة ، والذي نستلهم له كل مانعته به من مثل سامية رفيعة ، ومن آمال عريضة
في مستقبل باسم هنى . يظفر به كل مواطن مهما صغر شأنه ، أن نجد للثورة شعارها
وأن نجد للحكومة فلسفتها في الحكم .

فأما شعار الثورة ، وهي ثورة المصريين جميعاً على مفاسد الحكم في عهد
مضت وانقضت ، وليست ثورة فئة أو جماعة بينها ، ثورة طلاب الجامعة في
جلال اتحادهم وطرحهم لحزبياتهم ، ونسيانهم لخصوماتهم ، وتآلف قلوبهم ،
برقت أن كان الطغاة متربعين على عروشهم ، يظنون أن الدنيا قد دانت لهم وأن
أحوالها دالت إلى إرادتهم ومشيتهم وإرادتهم هم دون غيرهم ، وثورة رجال
الحكم من المصريين المحترمين الذين شهدوا عهد الفساد ، وشهدوا عهد الثورة
والتحريير ، وثورة المواطنين العاديين ، ثورة رجل الشارع كلما اهتز ضميره بما
يسمع من افك وزور ، وضج وجدانه بما يشاهد من عبث ولهو واستهتار .

أقول فأما شعار هذه الثورة ، وهي ثورتنا جميعا على كل شيء فاسد عفن ، فانها
«الاتحاد والنظام والعمل» .

وأما فلسفة هذه الثورة ، وفلسفة حكومتها فهي القضاء على المزايا الطبقية
الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى العيش ، لاعن طريق الملوك ،
ولا عن طريق استدرار هتاف الهتافين ، ولكن عن طريق المصارحة الجريئة
ومطالبة الجميع بتحمل التضحيات وتجشم المشقات والتغلب على نزوات النفس .
وما من أمة استطاعت أن ترقى مدارج المجد والعظمة ، وأن تبلغ الذروة من
آمالها ، إلا بعد أن هانت عليها نزواتها ووضعت لنفسها نظاما صارما . قوامه
الكبت وضبط النفس ، وإلا بعد أن دفعت ثمننا غاليا من التضحيات واقتطعت
من صميم حياتها جهودا مفضية ، لتبلغ بها مأربها الرفيعة .

هذه هي سنة الحياة . فكل شيء فيها له ثمنه ، الذي يعدله تماما . وقد
جربنا حياة رخوة قوامها الدعة والاستسلام ، والرضاء والقناعة بكل ما تأتيه
لنا الأيام ، وقد دفعنا في ذلك ثمننا غاليا فادحا ، هي التركة المثلثة بالديون الزاخرة
بالارزاء التي ينوء بها كاهلنا اليوم . دفعنا فيها ثمننا غاليا من حرياتنا وكرامتنا
ومن قوتنا وأودنا ، ومن صميم روحنا ، ووجدنا أنفسنا وقد لحقنا الفقر
والإملاق بلوافحه ، وأختتنا الأسقام والأمراض ، وأمضنا الجهل وأثقل بعبئه
علينا ، فتركنا الأيام سبة في جبين الإنسانية ، أمة ضعيفة فقيرة جاهلة متواكلة ،
تضرب مثلا حيا نابضا ، لكل حالات التأخر المادى والذهنى .

ولكن وقد حابتنا العناية فاستطعنا في النهاية أن نخلص من نير الذل والهوان
وقد تجمعت قوى الأمة فنفضت عنها غبار الماضى الذليل المشين ، فان علينا
واجبا مقدسا نحو أنفسنا ونحو الإنسانية ، وهو أن نكون بناء مجد وعزة ،

وأن نعمل لنضرب المثل لكل من يريدون أن يحدوا حذونا في العيش اجمادا
اعزاء . والعزة والمجد لن يتأتيا للغاملين المتقاعين ، وانما يتأتيان لامة صابرة
مصابرة ، لا تضيع جهدا في غير تقع ولا وقتا في غير انتاج . والعزة والمجد لن
يتأتيا لنا إلا إذا ضحينا بالعاجل في سبيل الآجل وعرفنا حقا قيمة الاتحاد
والنظام والعمل ، ثم عرفنا حقا أن بناء المجد الوطني ، والعزة القومية ، لا يقع
على عاتق الحكومة وحدها . فليست الحكومة إلا بضعة من الأفراد ، سلبناهم
بارادتنا قيادنا ، وهذا النفر من الأفراد لا يستطيعون شيئا ، إذا وقفنا متفرجين
منتظرين . فاليد الواحدة لا تصفق . وبناء المجد لن يتحقق إلا إذا تضافر
الأفراد جميعا صغيرهم وكبيرهم ، في أن يضع كل منهم صخرة الأساس التي يعين
الواجب القومي على كل منا وضعها في صرح المجد الشامخ السامق . فاذا فرغ
كل مواطن لنفسه ، ولها بشواغله عن أن يقدم للوطن هذا القربان المقدس ،
وإذا اعتمدنا جميعا على الحكومة ، نترك لها شئون التدبير . دون أن نعيناها
بالنصح والارشاد ، ودون أن نعاونها فيما تبغيه من خير واصلاح ، فانما تتنازل
عن ديموقراطيتنا وحریاتنا ، وإنما نضيع هباء ذلك التراث الخالد الذي ورثناه
كمواطنين لهم كرامتهم ولهم شأنهم وخطرهم .

(٤)

وإذن كان علينا أن نعمل على زيادة الانتاج ، وأن نضع لذلك برنامجا دقيقا
مدروسا ، وأن نعي كل مواردنا كأننا في حرب ضد عدو خطر ، ونحن فعلا
في حرب ضد هذا العدو الخطر . فنحن نخشى الجوع والعري ، إذا ظلت الأمور
تسير سيرتها ، ولم نستطع أن نزيد من صادراتنا ونقل من وارداتنا لنحصل

على كميات القمح المتزايدة التي تمعن في طلبها الأفواه المتزايدة كل عام . وعلينا أن نعيد النظر في دراسات واسعة في مشكلة توزيع السكان ، وأن نعمل عن طريق الترغيب والتشجيع على نقل السكان الزائدين عن الحاجة من مناطقهم التي كانوا يعيشون فيها . إلى مناطق هي في أمس الحاجة إلى الأذرع المنتجة والجهود المثمرة . ثم علينا أن نبحث مشكلة العمل اليدوي ومدى المشقات التي ينوء بها ، ومدى وجوه التبيد والاسراف في موارد الوقت والزمن التي نرتكبها في حق أنفسنا . إذ كيف نسمح لأنفسنا بأن نضيع وقتا طويلا في - حرث الفدان الواحد من الأرض وفي ربه مثلا باستخدام القوى العضلية الانسانية أو باستخدام القوى العضلية الحيوانية ، في الوقت الذي نستطيع فيه أن نسخر الآلة الصماء لتؤدي لنا هذه الواجبات في وقت بالغ القصر ، وعلى نطاق بالغ الاتساع . لست أقرر لأول وهلة أن احلال الآلة يجب أن يتم فعلا ، وفورا ، محل الجهود العضلي الانساني . لأن المسألة تحتاج إلى دراسة وبحث من حيث النفقات ومقارنتها ببعضها .

وقد تسفر هذه الدراسة للأسف ، بأنه نتيجة وفرة الأعداد البشرية ، فقد يكون الجهود العضلي الانساني أقل نفقة . ولكني أقرر أنه إذا ثبت أن القوة إلآلية أرخص نفقة من القوة الانسانية ، كان علينا أن نعمل على احلال الآلات فوراً . كما أقرر أنه إذا ثبت بأن القوة الانسانية أقل نفقة من القوة الآلية ، فإن معنى هذا أنه يجب تدبير تدبيرتنا بحيث نرفع من قيمة هذه القوة الانسانية فوق القوة الآلية . لأننا ان نسمح في بلد يعتز بأفراده وبكرامتهم أن يجعل المادة الصماء أئمن من الحياة الانسانية . ولن نبليغ مآربنا في ذلك عن طريق التشريع

برفع الأجور كما قد يتبادر إلى ذهن البعض فقد أشرت إلى أن مثل هذه السياسة
تجافي الأوضاع الاقتصادية ، ولكننا نستطيع أن نحقق لونا من التوازن
الإنساني لو استطعنا توزيع السكان على مرافق العيش توزيعاً يتفق مع رغبتنا
في زيادة حجم الانتاج . ثم وهذا هو الأهم لو أننا أذعنا بين مواطنينا بكافة طرق
الاذاعة والارشاد والتعليم ، كيف يدخرون جهودهم في سبيل انتاج اعداد أوفر
من البشر ، ليتجهوا بكل قلوبهم إلى كفل حياة انسانية أرفع وأكرم للعدد القليل
من الأولاد الذين ينجبونهم .

وقد أثلج صدرى أن يلبس رئيس الجمهورية شيئاً مما ذهبت إليه ، فقد سمعته
عن طريق المذياع يحذر في صراحة وجلاء مواطنينا ، الذين أتاح لهم القدر
الطيب أن يفوزوا بسبب من الأرض الموزعة في إيتاي البارود يوم ٢٣ يولية
سنة ١٩٥٣ بأن عليهم ألا يفكروا في زواج ثان يقبلون عليه ، نتيجة لظفرهم
بتملك قطع الأرض الموزعة .

(٥)

وأخيراً أشكر لصديقى السيد حسين عبد الله ، طالب البكالوريوس بكلية
التجارة جامعة القاهرة ، الفرصة الطيبة التى أتاح لي كتابة هذه الكلمات تصديراً
للبحث القيم الذى وضعه في موضوع (السكان وموارد الثروة في مصر) ، وهو
البحث الذى فاز بجائزة المغفور له أحمد عبد الوهاب لعام ١٩٥٢ . وما يؤثر
أن هذه المرة الثانية التى يفوز فيها بالجائزة المذكورة ، فقد فاز بها في العام

الماضى عن البحث الذى قدمه فى موضوع « سياسة التأمين — مالهـا وما عليها ،
وقد قت إذ ذاك — تلبية لطلبه — بكتابة تصدير لبحثه الذى أوصت اللجنة
المشكلة لفحص أبحاث المتقدمين للجائزة المذكورة ، بنشره فى العام الماضى .

ولا يسعنى إلا أن أهنى الكاتب الباحث على المجهودات القيمة التى لا ينى
يبدلها فى سبيل البحث العلمى الخالص ، راجياً أن تصادف هذه البحوث الممتعة
ما تستحقه من رواج وإقبال من جانب القراء ، كما أرجو أن أسجل هنا مدى
الفخار الذى أشعر به كأستاذ لهذا الطالب ، والذى تشعـر به الكلية بلاشك ،
نتيجة للجهد العلمى الصادق الذى يسفر عن هذه البحوث .

وهيب مـسـمى
استاذ الاقتصاد السياسى

قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة القاهرة
يوليو ١٩٥٣

البحث

أريد أن أسأل : هل نحن أمة فقيرة أم أمة غنية ؟ هل نحن أمة متقدمة أم أمة متخلفة ؟ هل نحن أمة تفيض مواردها بحاجة سكانها أم أمة تضيق بهم هذه الموارد ؟

إننا بلا نزاع أمة متخلفة فقيرة .. أمة فقدت التوازن بين السكان وبين موارد العيش . لكن هذه الحقيقة على وضوحها ، كثيراً ما تجد ، مع الأسف ، فريقاً من المغالطين المتحمسين الذين يأبون التسليم بوجودها ، ويجهدون أنفسهم كي يعللوا الأمر بشتى العلل ، ويعزونه إلى مختلف الأسباب .

انهم يقولون أن مساحة المحصول في مصر ، قد زادت من ١٩ مليون فدان في سنة ١٨٣٥ إلى حوالي ٢٧ ٩ مليون فدان في سنة ١٩٥٢ . أى أن الزيادة قد بلغت حوالي ٤٨٠ ٪ ، وهي زيادة تكاد تعادل الزيادة في عدد السكان في نفس الفترة . يضاف إلى ذلك أن غلة الفدان قد ارتفعت من ٤ إلى ٦ أراب من القمح ، ومن قنطار أو قنطارين إلى حوالي خمسة قناطير من القطن ، كما زاد إنتاج القطن من ٢٠٠٠٠ قنطار إلى ما يقرب من ٨ ملايين من القناطير .

ولقد أصبح لمصر اليوم من النشاط الصناعي نصيب لم يكن متوفراً لها في تلك الآونة ، كما توطدت نظمنا المالية ، واتسع نطاق تجارتينا الداخلية والخارجية ، فارتفع مجموع قيمة الصادرات والواردات من ٢٠ مليوناً من الجنيهات في

عام ١٨٨٤ إلى أكثر من ٤٥٠ مليوناً في عام ١٩٥١ . أما إيرادات الدولة فقد زادت من ١٢ مليوناً عام ١٨٩٠ إلى حوالي ٢٠٠ مليون في الوقت الحاضر (١)

يقولون ذلك ، ثم يتساءلون في عجب : أبعد أن حققنا كل هذا ، لا يزال هناك من يقول بأن مستوانا المعيشي قد انخفض عما كان عليه ، أو أننا اليوم أسوأ مما كنا في أي يوم مضى ؟

يتولون كل ذلك ، ويتساءلون كل ذلك ، وهم في قولهم وفي تساؤلهم ، وفيما يقدمونه من حجج ، وما يسوقونه من أرقام ، يكادون أن يبلغوا بما يزعمون مرتبة الحق الذي لا يدانيه الباطل من أمام أو من خلف . لكن الحقائق — على مرارتها — تأتي إلا أن تكذبهم فيما يدعون . ذلك أن مستوانا المعيشي قد انخفض بالفعل ، وهو بلا نزاع سائر في طريق الانخفاض . بل لعل مما يزيد في خطورة هذا الانخفاض ، أن يصحبه في نفس الوقت ارتفاع في « الوعي المعيشي » بين السكان . فالتناس لم يعودوا يقنعون بما قنعوا به في الماضي ، لأن نظرهم إلى الدنيا وإلى الحياة قد تغيرت ، ولأن حاجاتهم أخذت تتعدد وتنوع بتنوع أطوار المدنية الحديثة التي يطويها الركاب العالمي بخطوات وثابة .

بل لعل مما يزيد في نكبتنا ، أننا — على فقرنا — قد ابتلينا بداء « التقليد الأعمى » ، Demonstration Effect (٢) إذ أخذت طبقاتنا الموسرة ، وهي الطبقات التي

(١) من العناصر الخادعة التي ينبغي أن ننبه إليها في هذه الدراسة ، تضخم القيم بسبب هبوط قيمة العملة وارتفاع الأسعار ، ولقد حاولنا في بعض المواضع أن نعيد التقويم بحسب أسعار ١٩٢٩ ، ولكننا لم نستطع ذلك في البعض الآخر ، فتركناه مكتفين بتقدير القارئ واسترشاده بالأرقام القياسية لهذه الأسعار (لوحة ١) .

يقوم على أكتافها في كل أمة عبء الادخار والاستثمار ، أخذت هذه الطبقات - ناسية أو متناحية حقيقة وضعنا من الأمم الغنية المتقدمة مثل الولايات المتحدة - أخذت تنافس هذه الأمم في مستويات معيشتها ، وفي استهلاك السلع الكالية الرفيعة التي تيسرت لها بحكم الدخول المرتفعة فيها ، وبحكم الظروف السخية التي ميزتها عن سائر بلاد العالم .

والنتيجة ؟

النتيجة أننا بقينا نقلد هذه الأمم في وسائل معيشتها ، دون أن نفكر في تقليدها في وسائل إنتاجها ، أو على الأصح أننا أنفقنا قبل أن نتج ، فكان ما كان من تأخر في نهوضنا ، وتعطل في استغلال مواردنا ، بسبب ضالة المدخرات وانعدام حوافز الاستثمار . هذا في الوقت الذي أخذ فيه عدد السكان يتضاعف على صورة تدعو إلى الذعر ، فلقد قفز هذا العدد من ٧٩ مليون في عام ١٨٩٧ إلى ١٩ مليون عام ١٩٤٧ ثم إلى ٢١ مليون في عام ١٩٥٢ . ويتلظر ، إذا ما سار معدل الزيادة على وضعه الراهن ، أن يبلغ هذا العدد ٤٨ مليوناً في عام ٢٠٠٧ ، ثم ٧٢ مليوناً في عام ٢٠٣٧ (١) .

ولقد كان ينبغي لو أننا أردنا أن نحفظ للسكان بمستواهم الأصلي دون أي تحسن ، أن تتضاعف مواردهم بتضاعف عددهم ، ثم لكي يتحسن هذا المستوى عما كان عليه ، أن تزيد هذه الموارد بنسبة أكبر من نمو السكان . أو بالأحرى ، أن نعمل على تنفيذ سياسة استثمارية « كثيفة » *Intensive Investment* وهدفها رفع

(١) أنظر القسم الثالث من هذا البحث

مستوى المعيشة عن مرتبته الفعلية ، جنبا إلى جنب مع سياسة استثمارية « خفيفة »
Extensive Inves'ment وهدفها مواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان ، ومن ثم
ضمان استمرار المستوى المعيشي على حاله دون انخفاض (١) . ومع هذا فإن شيئا
من ذلك لم يحدث . ذلك لأن أنانيتنا الاقتصادية ، كانت على الدوام تغرينا بحاضرنا
على حساب مستقبلنا ، فتوالى شقاء الأجيال ، جيلا بعد آخر ، وسيتوالى شقاؤها
ويتضاعف ، ما لم يستيقظ من بينها جيل يأخذ على عاتقه رسالة الإصلاح ، فيضع
الغرس ثم يصوم عن ثماره . . ذلك لأن هذه الثمار قد لا يتم نضوجها في المدى
القصير ، فلا يجنيها زارعوها ، وإنما يجنيها من بعدهم أبناؤهم وأحفادهم .

ويبقى السؤال بعد ذلك : متى يأتي هذا الجيل ؟

القسم الاول

عرض المشكلة

ها نحن قد قدمنا المشكلة في صورتها المجملية الشاملة ، وهي صورة لعل
الاجمال والشمول قد خففا كثيراً من وطأة بشاعتها ، ولذعة مرارتها ، فدعونا
نزيد هذه الصورة إيضاحاً وتفصيلاً . . دعونا نواجه سفور الحقيقة ، وإن كان
عزيزاً على النفس أن نسلم بها ، جليلاً على الكرامة أن نعتزف بها أو نقرها .

ومرة أخرى نعود إلى التساؤل : هل صحيح أن مصر قد فقدت التوازن
بين الموارد وبين السكان ؟

إن المشكلة كما قدمنا مختلف عليها بين الكتاب . فهناك فريق يرى أنها قد
فقدت التوازن بالفعل ، لأن نصيب الفرد من دخلها الأهل ، على ضآلته ، فقد
أخذ يتجه نحو الانخفاض . هذا في الوقت الذي تكاد فيه مواردها أن تتوقف
عن نموها ، أو بعبارة أخرى ، أن تنمو بنفس السرعة التي ينمو بها عدد
سكانها . إلى هذا فإن الدلائل كلها أصبحت تشير إلى أن التقدم الزراعي قد
شارف نهايته ، ولم يعد من المرونة بحيث يستجيب لضغط السكان . أما الصناعة ،
فإنها رهينة الظروف السائدة في الزراعة ، لأنها تعتمد في إنتاجها على المواد
الأولية الزراعية . ولا بد أن جهود العرض في هذه المنتجات سوف يقف يوماً
في طريق نموها ، كما أن اعتمادها على السوق المحلية ، مع ما تتسم به هذه السوق
من الضيق المستمر بسبب اطراد انخفاض القدرة الشرائية لدى غالبية الشعب
يعتبر بلا شك في مقدمة العوامل التي تحد من نموها بالدرجة المشدودة . وبديهي
أن كل مورد من موارد الثروة بعد ذلك ، إنما يتوقف على الظروف المشتركة
للزراعة والصناعة ، ويتأثر بها إلى أبعد الحدود . فإذا انكمشت هذه الظروف
انكمش معها حجم المبادلات وأبطأت حركة النقل ، وشحت موارد الدولة ،

وقل الاقبال على الانتفاع بالخدمات ، خاصة كانت أو عامة . وبعبارة موجزة ،
إذا انكمشت هذه الظروف انكمش حجم الدخل الأهل ، وإذا اتسعت ،
اتسع وازدهر .

وخلاصة رأى هذا الفريق ، أن الأمر لم يعد من البساطة بحيث يسكت عليه ،
وأن المشكلة قد باتت من الخطورة بالقدر الذى ينبغى معه أن تواجه بكل حزم
وبصراحة .

أما الفريق الآخر فيعتقد أن المسألة لم تصل بعد إلى تلك المرحلة الخطيرة ،
لأن موارد البلاد - فى اعتقادهم - لم يزل بها متسع للسكان الحاليين ، بل ولضعفهم
إذا شئنا . وفى نظرهم أن المشكلة لا تعدو أن تكون مشكلة عدم كفاية Inefficiency
فى استغلال الموارد الوفيرة التى جبتنا بها الطبيعة ، وهياتها لنا الظروف .

على أن هناك حقيقة لا يكاد الفريقان أن يختلفا عليها : وهى ان انتاجنا
قد جمد عن أن يجارى زيادة السكان فى نصف القرن الأخير ، أو بالأحرى قد
عجز عن أن يحتفظ لهم بمستواهم المعيشى الذى كانوا عليه ، فضلا عما كان ينبغى
أن يصاحب هذا المستوى من تطور فى أساليب الحياة ، وتنوع فى حاجات الناس
وفى وسائل اشباعها .

لكن هذه الحقيقة المريرة لا تقف عند هذا الحد ، بل تضيف إلى ما تقدم
حقائق أخرى أكثر مرارة وأشد إيلا . ذلك أن مستوانا رغم اطراد
انخفاضه ، فإنه يعتبر من أكثر مستويات العالم انخفاضا ، ومعنى هذا إذا شئنا
الدقة فى التعبير ، أننا بدلا من أن نكسر جهودنا كي نرفع من هذا المستوى ،
لنلحق بالأمم التى سبقتنا فى مضمار الحضارة والتقدم ، نجدنا مضطرين برغمنا
كى نوجه هذه الجهود لمجرد الابقاء على شقة التخلف ، دون أن يزداد اتساعها
بيننا وبينهم .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، فما هو معيارنا للحكم على نصيبنا من هذا التخلف ، وما هي وسائلنا لقياسه وتحديد معالمة ؟

إن هذه المعايير كثيرة ، والوسائل بينه لا تحتاج إلى إيضاح ، ومع ذلك فسوف نتخير منها بعض النماذج البارزة مثل . -

أولا : الدخل الأهل ونصيب الفرد منه .

ثانيا : مصادر هذا الدخل .

ثالثا : الحرف ونسبة المشغلين من السكان بكل منها .

رابعا : مستوى المعيشة .

خامسا : التطور التاريخي لموارد الثروة وعلاقته بزيادة عدد السكان .

(١) الزراعة

(٢) الصناعة

(٣) الاستثمار

(٤) التجارة الخارجية

(٥) المالية العامة

أولاً - الدخل الأهلى (١)

مصر حديثة العهد باحصاء الدخل الأهلى . وعلى الرغم من تعدد المحاولات التى بذلت لتقدير هذا الدخل منذ عام ١٩٢٢ ، فإن أول محاولة دقيقة يمكن الاعتماد عليها لا يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ١٩٣٩ ، حيث قدره الاستاذ منير حبشى عن هذا العام بحوالى ٢٢٠ مليون من الجنيهات . (٢) أما أولى هذه المحاولات فقد قام بها الدكتور Levi عام ١٩٢٢ حيث بلغ تقديره حوالى ٣٠٠ مليون ثم قدرته البعثة البريطانية عام ١٩٢٥ بحوالى ٢٦٥ مليوناً ، وعام ١٩٣٥ بحوالى ١٨٥ مليوناً .

أما التقديرات الحديثة لهذا الدخل ، فقد قام بها الدكتور عبد المنعم الشافعى عن عام ١٩٤٥ بحوالى ٦٠٠ مليون ، ومصلحة الإحصاء والتعداد عن عام ١٩٤٨ بحوالى ١٠١٧ مليوناً ، ثم الدكتور محمود أنيس عن عام ١٩٥٠ بحوالى ٨٠٠ مليون . إلا أن أهم ما يلاحظ على كل هذه التقديرات ان الذين قاموا بها ، أو اهتموا بدراستها ، لم يعنوا بتكوين سلسلة زمنية حتى يسهل مقارنتها بعضها بالبعض فى مختلف الفترات ، كما أنهم أهملوا تحليل مفرداتها ، وتتبع اتجاهاتها ، مما أفقدها أهم غرض يقوم عليه تقدير الدخل الأهلى ودراسة عناصره .

على أن الذى يعنيننا اليوم من هذه التقديرات ، رغم الشك الذى يحيط بها ورغم تباينها الكبير ، أن نصيب الفرد من أعلاها تقديراً ، لم يزد فى السنوات الأخيرة

(١) أنظر الملحق رقم (١٧)

(٢) Issawi, an Economic Analysis. P. 51

عن ٥٠ جنيها ، أو ١٤ جنيها إذا أخذنا في الاعتبار إرتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة عما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة .

لكن ضآلة هذا الدخل ، قد لا تبدو بوضوح إلا إذا قارناها بمتوسط دخل الفرد في الأمم الأخرى . ولعل في الإحصاء الذي قامت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ، ما يقطع بأن مصر قد صارت في ذيل الأمم من حيث متوسط هذا الدخل (١) . فبحسب هذا الإحصاء كانت مصر في الفئة ١٠٠ - ٢٠٠ دولار ، بينما كانت إسرائيل في الفئة ٣٠٠ - ٤٠٠ وكانت فنزويلا في الفئة ٤٥٠ - ٦٠٠ وكندا في الفئة ٦٠٠ - ٩٠٠ والولايات المتحدة في الفئة ٩٠٠ فأكثر .

ثانيا - مصادر الدخل

تعتبر مصادر الدخل عاملا من العوامل الهامة التي يتوقف عليها حجمه .
فمتوسط دخل الفرد يرتفع بصفة عامة في البلاد التي ترتفع فيها نسبته من الصناعة
والتجارة ، وينخفض حيث يكون معظمه ناجما من الزراعة وحدها . على أن ذلك
لا يعني حتما أن متوسط الدخل في البلاد الصناعية أكثر ارتفاعا منه في البلاد
الزراعية ، ففي بلاد مثل كندا ونيوزيلاند ، وهي بلاد تغلب عليها الصبغة الزراعية ،
نجد أن متوسط دخل الفرد فيها يفوق نظيره في بلاد تغلب عليها صفة الصناعة مثل
بريطانيا وألمانيا . كما أن كاليفورنيا تعتبر مثالا ناطقا لما يمكن أن يصل إليه الدخل
في المجتمعات الزراعية ، إذ أن متوسط دخل الفرد فيها يعادل أربع مرات متوسط
الدخل في الولايات المتحدة عموما . ومع ذلك فلا شك ، أنه باستثناء بعض
الحالات كالتى أشرنا إليها ، فإن النظرية تعتبر صحيحة من كافة الوجوه ، وصالحة
لكي تكون أساسا للمقارنة بين دخولنا ودخول الأمم الأخرى .

والجدول التالى (١) يبين النسب المئوية لتوزيع الدخل الأهل على مختلف
مصادره ، في مصر وفي بعض البلدان .

النسبة المئوية للدخل الناجم عن							الدخل الأهل		الدولة
مصادر أخرى	مساكن	تجارة	بناء ونقل ومواصلات	صناعة	مناجم	زراعة	المقدار بالمليون	وحدة العملة	
٢٨ و ٤	٢٥٧	١٠ و ٢	٣٥١	١١ و ١	—	٤٤ و ٥٥	٥٠٢	الجنينة	مصر ١٩٤٥
١٢ و ٨	٢٥١	١٨ و ٢	١٢ و ٣	٩ و ٤	١ و ٥	٤٢ و ٧	٧١	د	كينيا ١٩٤٩
١٩ و ٣	—	٢٨ و ٥	١١ و ٨	٣٠ و ٨	٢ و ١	٨ و ٥	٢١٥ و ٨٢٠	دولار	الولايات المتحدة (١٩٤٩)
٨ و ٨	٣ و ٦	١٣ و ٥	٣ و ٨	٧ و ٢	٥ و ٤	٦٢ و ٧	٢٣٤ و ٣٨	ين	الصين ١٩٤٦
١٠ و ٧	٥ و ٢	١٦ و ٨	٢ و ٦	١٦ و ٥	٥ و ٧	٤٧ و ٥	٨٧٣ و ٠	روبية	الهند ١٩٤٩/٤٨
١١ و ٦	٢ و ٩	١٨ و ٢	—	١٨ و ٤	—	٤٨ و ٩	٥٩٨ و ٠	ايرة	تركيا ١٩٤٩
٢٢ و ٥	٣ و ٨	١٣ و ٢	١٣ و ٦	٣٨ و ٥	٣ و ٥	٥ و ٤	١١٤ و ٢٦	الجنينة	انجلترا ١٩٤٩

ثالثاً - توزيع البطالة على الحرف المختلفة

بحسب نظرية Colin Clark في التقدم الاقتصادي ، تعتبر نسبة المشتغلين بكل حرفة ، دليلاً من الدلائل التي تشير إلى مدى ما أصابته الامة من تقدم أو تخلف في اقتصادياتها . فانه كلما زادت نسبة المشتغلين بالأعمال التجارية والمالية ، كلما كان ذلك دليلاً على درجة تقدمها ، وبالعكس فان زيادة هذه النسبة في الزراعة والصناعات الاستخراجية تعتبر دليلاً على التخلف .

والجدول التالي يبين هذا التوزيع في بعض الامم . (١)

الحرف	الولايات المتحدة ١٩٤٠	كندا ١٩٤١	انجلترا وشمال ايرلنده ١٩٣٨	مصر ١٩٣٧	تركيا ١٩٣٥
	%	%	%	%	%
الزراعة والغابات والصيد	١٨.٧	٢٩.٢	٧.١	٥٨.٣	٧٠.٢
التعدين	٢.٠	٢.٣	٤.٥	٠.٢	٠.٤
الانشاء والبناء	٤.٦	٥.٤	٦.٨	٢.٨	١٣.٢
الصناعات التحويلية	٢٤.٦	٢٤.١	٣٥.٠	١١.٢	٢.٥
النقل والمواصلات	٥.٨	٦.٥	٧.٤	٣.٢	٤.٥
التجارة والأعمال المالية	١٩.٦	١٤.٠	١٦.٨	١٠.٨	٨.٢
الخدمات والتسليمية	٨.٣	٦.٦	٤.١	٢.٥	٨.٢
القوات المحاربة وخدمات الحكومة	٣.٩	٣.٤	٧.٤	٤.٠	١.٠
الخدمات الشخصية	١٦.٨	٨.٥	١٠.٢	٦.٠	١.٠
عدد السكان المشتغلين بالآلاف	٤٥١٦٦	٤٥١٢	٢٠٢٣٠	٥٩٠٠	٤٨٢٤

(١) المرجع السابق عن

ومن الجدول المتقدم يتضح ان نسبة المشتغلين بالزراعة في مصر هي اعلا بكثير،
منها في البلاد المتقدمة مثل انجلترا والولايات المتحدة ، بل ومنها في كندا الى اعتبار
في طليعة البلاد الزراعية . لكن هذه النسب مجردة قد لا تؤدى حقيقة المعنى
المقصود منها ، الا اذا ذكرنا بجانبها ان المشتغلين بغير الزراعة في مصر ، انما
يخدمون باعمالهم النشاط الزراعى ، ويعتمدون عليه كل الاعتماد .

ومع ان مساحة الاراضى المنزرعة لم تزد في الفترة التى انقضت بين احصاء ١٩٣٧
(وهو الاحصاء الذى اعتمد عليه Clark فى جدول) وبين احصاء ١٩٤٧ ، الا
ان توزيع السكان وعددهم قد تغير كثيرا فيما بين التعدادين ، وذلك كما يتبين من
الجدول الآتى :-

عدد العمال بالآلاف (١)

نسبة مئوية	١٩٤٧	نسبة مئوية	١٩٣٧	خانة جزئية		
	عدد		عدد	١٩٤٧	١٩٣٧	
٦٠.١	٧٧٥٥٥	٧٠.٧	٤٣٠٨			عمال الزراعة
						عمال الصناعة :
				١٣	١١	المناجم والمحاجر
				٧٠.٩	٤٧٨	الصناعات التحويلية
				١١٣	١٢١	البناء
				٢٠.٣	١٢٩	النقل
				٦٢	٤٣	الفنادق
				٢٤	٢٠	الصيانة
				١	—	السينما
				٥٢	٤٥	التزيين
٩.٤	١١٧٨	١٤.١	٨٥٧			عمال التجارة
٤.٩	٦٢٠	٧.٦	٤٦٠			المهن الحرة
٤.١	٥١٥	٥.٣	٣٢٢			الخدمات الشخصية
١.٦	٢٧١٦	٢.٤	١٤٨			
١٠٠	١٢٧٥٨٤	١٠٠	٦٧٠٩٥			الجملة

و لعل مما يلفت النظر في هذا التوزيع ، ان نسبة المشتغلين بالخدمة الشخصية قد
تضاعفت كثيرا ، اذ ارتفعت من ٠.٢ / عام ١٩٣٧ الى اكثر من ٠.٢١ / عام ١٩٤٧ .

وهذه ظاهرة غريبة دون شك ، لكن لعل ما يفسرها أن مصلحة الإحصاء — أخذا
بتبويب الدليل الدولي — قد أضافت في تعداد ١٩٤٧ إلى بند الخدمات الشخصية
بنداً لم يكن معروفاً في التعداد السابق له ، هو بند « الإناث المشتغلات بخدمة
المنازل » Wife Housing ، أو بالأحرى عدد الزوجات ، وما أظن أن هناك من
يجهل أى نوع من العمل تعتبر هذه الخدمة ، وأى نصيب يمكن أن تضيقه
إلى دخلنا التاملى .

رابعاً - مستوى المعيشة

من الكتاب الذين عالجوا المشكلة ، اهتم فريق (١) بمراقبة مستوى المعيشة ، وتتبع أثر الاختلال بين الموارد وبين السكان على تطوره . وقد اعتمد هذا الفريق على بيانات واحصاءات لا ترجع تواريحها إلى ما قبل عام ١٩٢٠ ، وذلك لعدم توافر الاحصاءات الدقيقة قبل هذا التاريخ ، إلا أنهم يعتقدون أن مدة تزيد عن ٣٠ عاماً ، كافية لاظهار الاتجاهات الطويلة الأجل ، التي يعول عليها في دراسة هذا الجانب من المشكلة .

أما فيما يختص بالتغذية ، فيلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد من الحبوب قد تقلص بما يعادل ٣٥ ٪ ، بينما زاد متوسط استهلاك اللبن ومنتجاته زيادة كبيرة (حوالي ٧٥ ٪) . لكن الزيادة في بعض المواد لم تعوض النقص الكبير في المواد الأخرى ولا سيما الحبوب ، مما ترتب عليه أن هبط متوسط استهلاك الفرد من ٣٠٠٠ سعر (كالورى) في اليوم (عام ١٩٢٩) إلى أقل من ٢٤٠٠ في الوقت الحاضر .

على أننا لو قنا بمقارنة هذه المعدلات ، مجردة ، بمعدلات البلدان الأخرى مثل أوروبا الغربية حيث تتراوح بين ٢٥٠٠ — ٣١٠٠ ، لقنعنا بالمقارنة وقلنا أننا لا نقبل كثيراً عن هذه البلدان ، مع أن الحقيقة غير ذلك تماماً . فالغذاء عندنا على وفرته ليس متوازناً ، لأن نسبة العناصر الهامة فيه مثل اللحم والبيض والخضر والفاكهة ، تعد منخفضة جداً إذا قيست بنظائرها في هذه البلدان . إلى هذا ، فإن الأمراض الطفيلية التي تصيب أكثر من ٩٠ ٪ من المصريين تعتبر حائلاً دون الاستفادة الكاملة بالغذاء المستهلك .

(١) الاستاذ مريت غالى في تقريره عن الأزمة الاقتصادية (١٩٥٢) والاستاذان دلاور على وراشد البراوى في « مشكلاتنا الاجتماعية » ، والاستاذ Charles Issawi في كتابه Egypt : An Economic & Social Analysis

ومهما يكن من أمر فإن ما يعنينا أن نقرره هنا ، أن مستوى التغذية قد هبط بدلا من أن يزيد ، ولم يخفف من حدة هبوطه السريع ، إلا التوسع الكبير في استيراد المواد الغذائية ، الذي لم يعد يقتصر على الحبوب ، بل أصبح يشمل اللحم والسكر والبدور الزيتية (انظر لوحة ٣) .

والجدول التالي (١) يبين الأرقام القياسية لاستهلاك بعض المواد الرئيسية في مصر في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨ (متوسط ٢٠ - ١٩٣٧ = ١٠٠) .

السنة	التبغ	البن	الشاي	السكر	اللحوم	منسوجات	حبوب
١٩٢٠	١٢٦	٩٩	٣٩	٥٠	٨٠	—	٩٦
١٩٢١	١١٤	١٠٧	٣٦	٥٠	٩٧	—	٩٤
١٩٢٥	١١١	٨٩	٨٧	١٠٦	١٠٧	١١٦	١٠٥
١٩٢٦	١١٠	١٠٨	٨٦	١١٤	١٠٧	٨٨	١٠٣
١٩٢٩	١١٣	١٠٩	١١٧	١٤٨	١٠٢	١٠٥	١٠٤
١٩٣٠	١٠٣	١١١	١٠٩	١٣٠	١٠١	٩٢	٨٩
١٩٣٣	٧٧	٩٨	١٢٤	٩٩	١٠١	١٠٥	٩٠
١٩٣٤	٨١	٧٦	١٤٥	١٠٦	٩٧	١٠١	٩٥
١٩٣٧	٨٦	٦٠	١٤٣	١٢٤	٩٤	١٠٧	٩٥
١٩٣٨	—	—	١٣٩	١٢٤	٩٧	٩٥	٩٩

وأول ما يلاحظ على هذا الجدول أن معدل الاستهلاك - فيما عدا السكر والشاي - أخذ في الانخفاض المستمر . فإذا أخذنا في الحسبان أن تلك المعدلات تمثل الاستهلاك الكلي ، وليس الفردي ، وإذا راعينا كذلك أن عدد السكان قد زاد في هذه الفترة زيادة كبيرة ، لتبين لنا حقيقة التدهور الذي انتهى إليه متوسط الاستهلاك الفردي .

لكن لعل أغرب ما فى الأمر ، أن يصحب هذا الانخفاض المطرد فى استهلاك المواد الضرورية ، زيادة كبيرة فى استهلاك المواد الترفية ، أو بالأحرى ما كان يعتبر كذلك فى هذا الوقت . فلقد زاد عدد السيارات من ٣٥٠٠ (١٩٢٠) إلى ٣٣٥٠٠ (سنة ١٩٣٨) ثم قفز هذا الرقم إلى ٧٧٨٠٠ (عام ١٩٥٠) . كذلك ارتفع عدد التليفونات الخاصة من ١٦٣٠٠ إلى ٤٨٩٠٠ ثم أصبح الآن يربو على ٨٥٠٠٠ . أما عدد أجهزة الراديو فقد زاد من لا شئ (١٩٢٠) إلى ٧٢٤٠٠ (عام ١٩٣٨) ، ولا بد أنه قد تضاعف الآن كثيرا .

على أنه لا بد من الإشارة إلى ظاهرة استهلاكية أخرى ، هى زيادة المكيفات ، ونعنى المشروعة منها مثل التبغ والقهوة والشاي ، رغم هبوط المستوى الغذائى . ولعل هذه الظاهرة إن دلت على شئ ، فأنما تدل على مدى ما يعانى به الناس من مصاعب فى حياتهم ، مما يؤدى إلى ازدياد حاجتهم إلى مكيفات تسليهم عن هذه المصاعب ، وتعيد إليهم نشاطهم ولو إلى حين .

هذا عن التغذية ، أما عن الجوانب الأخرى لمستوى المعيشة مثل الملابس والسكن . والصحة والتعليم ، فالامر يختلف اختلافا كبيرا . ذلك أن هذه الجوانب بطبيعتها ينبغى أن تتطور بتطور الزمن ، وأن يحارى نموها وتنوعها ، نمو « الوعى المعيشى » وتعدد حاجات السكان . فليس ثبات مستوياتها ، أو زيادتها زيادة طفيفة ، بالشئ الذى يسر له الباحث ، أو تطرب له نفسه . إذ أن طبيعة التطور تقضى بأن يعالج المريض ، وأن يتعلم الجاهل ، وأن يتحسن المسكن ، ويهذب الملابس .

لكن على الرغم من هذه الحقيقة ، فإن ما يلاحظ على الناحية الصحية أنها لم تتقدم كثيرا ، اللهم إلا في رعاية الأمومة والطفولة . كذلك لم يسلم الجيل الأخير من أوبئة مهلكة (كويلرا ١٩٤٧ مثلا) ، فضلا عن أنه لم تعمم بعد وقاية فعالة ضد الأمراض المتوطنة التي تنهك قوى الشعب . أما وسائل العلاج فبرغم تقدمها وتعددتها ، وزيادة عدد المستشفيات والمجموعات الصحية ، فإن عيوب الإدارة الحكومية ، قد ضيقت على الناس ثمار هذا التقدم ، وحجبت عنهم فوائده . والخلاصة أنه بينما لم تقل نسبة انتشار الأمراض إلا بدرجة قليلة ، فإن أكثر من ٨٠ ٪ من السكان ما زالوا يشربون المياه العكرة الملوثة ، وما زال معدل الوفيات في مصر يعتبر من أعلا المعدلات المعروفة في العالم (١) .

ومثل ما قيل عن الصحة يمكن أن يقال عن التعليم . فلقد تعددت وسائله ، وزادت كثيرا ، دون أن تأتي بكل ما كان يرجى منها من ثمار . ويكفي للدلالة على ذلك أن نسبة المتعلمين لم تزد بأكثر من ٤ ٪ فيما بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٧ ، فضلا عن أن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة جدا ، إذ تزيد اليوم عن ٧٨ ٪ من عدد السكان .

أما عن المستوى المعنوي للحياة ، وهو الذي يتمثل في رفاهة الناس وتعدد أساليب معيشتهم بزيادة استهلاكهم للسلع الترفية ، وكثرة إقبالهم على ضروب المتعة الرفيعة ، كالرياضة والسياحة ، فينبغي أن يكون له أيضا أهميته الجديرة به . فلقد أصبح هذا النوع من الاستهلاك من أبرز المعايير التي يعتمد عليها في التمييز بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة .

(١) أنظر القسم الثالث من هذا البحث ♦

لكن إذا كان لنا ما نلاحظه على هذا النوع من الاستهلاك في مصر ، فهو التناقض الغريب بين مظاهره في طبقات الأمة المختلفة . فبينما نشاهد أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون في فاقة وبؤس ، لا يكادون يدركون من أمر الحياة أكثر مما تنيلهم حدود القرى المظلمة ، نجد أننا قد ابتلينا بفئة من المترفين الذين لا هم لهم سوى بعثرة المال ذات اليمين وذات اليسار . فهم لا يكتفون باستهلاك الفاخر من السلع الترفية ، واقتناء العزیز من أدوات الكمال ، حتى يروحوا يغرقون في محاكاة الأمم الغنية في وسائل معيشتها . محاكاة غاشمة ، تخرج بهم عن آوازن العقل ، لتجعل منهم أمثلة قبيحة من أمثلة العبث والفساد .

وإمل من أبرز الأمثلة على ذلك أن مجموع ما أنفق على سياحة المصريين في الخارج خلال السنوات الثلاث ٤٩ — ١٩٥١ قد أربى على ٤٠ مليوناً من الجنيهات ، كما بلغت قيمة الواردات في نفس الفترة من مواد الترف مثل السيارات والمعادن النفيسة والمجوهرات حوالي ٦٠ مليوناً . لكن خطورة هذه الأرقام قد لا تبدو بجلاء إلا إذا ذكرنا بجانبها أن مجموع الأموال التي استثمرت في إنشاء الشركات المساهمة وفي زيادة رؤوس أموالها خلال الفترة ذاتها لم يزد عن ٢٠ مليوناً . بل إن رأس مال واحتياطيات بنك مصر وكل منشآته التي استغرق إنشاؤها أكثر من ربع قرن من الكفاح المستمر لم يزد في عام ١٩٥٠ عن ٢٥ مليوناً من الجنيهات .

ولقد كان من نتائج هذه الظاهرة ، ظاهرة الترف والبذخ من جانب السادة المترفين ، ما نراه اليوم من التفاوت الشاسع بين مظهرية الفقر ومظهرية الثراء ، في أمة لا يزيد نصيب الفرد من دخلها الأهلي على ١٠ جنيهات . ولعل لا أكون مبالغاً أو متشائماً ، إذا قلت إنه ما لم يعالج الأمر على وجه من الوجوه ، فإن كارثة اجتماعية لا بد وأن تحيق بنا ، كما حاقت من قبل ببلاد كثيرة .

فما ساء التطور التاريخي لموارد الثروة وعمقته بزيادة السكان

١ - الزراعة

كان للآزمات المالية التي نكبت بها مصر في اواخر القرن الماضي أعظم الآثار التي ظلت اقتصادياتنا تعاني منها الى اليوم . فبالإضافة الى ما استنزف من موارد البلاد سدادا لديونها ، فقد تعوق نهوضنا الاقتصادي ، بل وانهارت معه طلائع النشاط الصناعي الذي كان قد بدأ مع بداية القرن الماضي . وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه العوامل ، ان اغلب المصريين اصبحوا يخشون المخاطرة ، فراحوا يوجهون كل نشاطهم الى الزراعة باعتبارها آمن انواع الاستثمار في ذلك الوقت . هذا في الوقت الذي بقيت فيه الاعمال التجارية والصناعية وقفا على قته من الاجانب ، يديرونها آمنين في ظل الامتيازات .

لم يكن غريبا اذن ، بعد كل هذا ، ان تبقى الزراعة في تأخرها ، ثابتة المساحة ، متزايدة السكان ، منخفضة الدخل ، تسير في طريق لانهاية له سوى الفقر والعوز . اما مظاهر هذا التخلف ، فلعل في الجداول الآتية ما يكشف عن بعض جوانبه ، ويبرز شيئا من خفاياه .

اولا - الانتاج

جدول يبين الارقام القياسية لمقادير الحاصلات الزراعية الرئيسية في مصر باعتبار (٢٤ - ١٩٢٨ = ١٠٠) وقيمة هذه الحاصلات بملايين الجنيهات مقومة

حسب الرقم القياسي لنفقات المعيشة (١٩٣٩ = ١٠٠) (١)

القيمة		المقادير	السنة	القيمة		المقادير	السنة
المعدلة	الفعلية			المعدلة	الفعلية		
٦٠	٥٩	١٠١	١٩٣٤	٩٥	١١٢		١٩١٧
٦١	٦١	١١٣	١٩٣٥	٧٣	١٠٥		١٩١٨
٦٤	٦٣	١١٦	١٩٣٦	١٢٥	١٩٣		١٩١٩
٦٤	٦٣	١٢٤	١٩٣٧	٥٧	١٠٤		١٩٢٠
٥٧	٥٨	١١٢	١٩٣٨	٥١	٧٧		١٩٢١
٦٥	٦٥	١٢٠	١٩٣٩	٦٨	٩١		١٩٢٢
٦٥	٧٤	١١٨	١٩٤٠	٧٩	٩٨		١٩٢٣
٥٧	٧٨	١٠١	١٩٤١	٩٤	١١٦		١٩٢٤
٦٤	١١٨	١٠١	١٩٤٢	٨١	١٠٢		١٩٢٥
٤٨	١١٧	٩٠	١٩٤٣	٦١	٧٦	١٠٠	١٩٢٦
٥١	١٤٢	١٠١	١٩٤٤	٧٢	٨٥		١٩٢٧
٥٤	١٦٠	١٠١	١٩٤٥	٧٧	٨٩		١٩٢٨
٥١	١٤٧	١٠١	١٩٤٦	٦٦	٧٧	١١١	١٩٢٩
٦٦	١٨٦	١١٢	١٩٤٧	٥١	٥٨	١٠٦	١٩٣٠
٧٤	٢٠٦	١٢٠	١٩٤٨	٤٧	٤٩	٩٦	١٩٣١
٨٣	٢٣٢	١١٦	١٩٤٩	٤٦	٤٤	١٠٢	١٩٣٢
١٠٣	٣١٥	—	١٩٥٠	٥٢	٥١	١١٠	١٩٣٣

(١) مصادر الجدول

١ — Issawi ص ٤٩ و ٥٣

ب — الاطلس الاحصائي لوحه ٥٦ (مصلحة الاحصاء ١٩٥٢)

ج — الاحصاء السنوى للجيب (١٩٥١) جدول ٤١

د — احصاءات لم تنشر بمصلحة الاحصاء عن مقادير وقيمة الحاصلات الزراعية

ه — متوسط الارقام القياسية لنفقات المعيشة باعتبار ١٩٣٩ سنة الاساس .

ومن الجدول المتقدم (١) نستطيع أن نتبين الآتى :—

أولاً — العامود الأول يبين زيادة فى المقادير بحوالى ٢٠ ٪. وذلك لسببين :
الأول هو التوسع فى استخدام الرى الدائم وادخال بعض التحسينات الفنية فى الزراعة . والثانى هو ازدياد مساحة الأراضى المزروعة بمقدار ٤٤٠.٠٠٠ فدان (أو ما يعادل ٨ ٪ من المساحة الكلية) . غير أن هذه الزيادة فى المقادير ، قد أخذت فى السنوات الأخيرة تميل للتراجع ، وذلك بسبب إنخفاض متوسط غلة الفدان نتيجة لقصور مشروعات الصرف ، وإجهاد التربة بكثرة الدورات مع عدم العناية بتسميدها كى تعوض عن العناصر المفقودة .

والجدول التالى يبين النقص فى إنتاج الحاصلات الرئيسية ، ومتوسط غلة الفدان فى العامين ١٩٣٩ و ١٩٥١ .

المحصول	الوحدة	الإنتاج		متوسط غلة الفدان	
		١٩٣٩	١٩٥١	١٩٣٩	١٩٥١
القطن	قنطار	٩٠٠.٢١١٢	٧٠٦.٥٤٠.٠٠٠	٥٠٣٤	٣٠٧٧
القمح	أردب	٨٠١.٩٢٠.٠٠٠	٧٠٩.٦١٠.٠٠٠	٦٠١٥	٥٠٣٢
الأذرة	»	١٠٠.٨٨٨.٠٠٠	١٠٠.١٥١.٠٠٠	٧٠٠٣	٦٠١٣
الشعير	»	١٠١.٨٥٠.٠٠٠	٨٢.١٠٠.٠٠٠	٧٠٥٥	٦٠٩٥
الأرز	ضريبة	٩٥٠.٠٠٠	٦٦٧.٠٠٠		

ثانياً — العامود الثاني يبين إرتفاع القيم إرتفاعاً كبيراً في بعض السنوات ،
لكننا إذا أعدنا تقويم هذه القيم حسب الرقم القياسي لنفقات المعيشة (العامود
الثالث) لوجدنا أن الأمر يختلف ، إذ تأخذ هذه القيم طريقها نحو الهبوط
وذلك بسبب تضخم الأسعار وهبوط قيمة العملة . وبدى أن تغير القيمة إنما يعبر
عن التغير في كل من السعر والكمية ، وأن هذا الهبوط قد يكون ناشئاً من إنخفاض
السعر أو من انخفاض الكمية ، أو بسببهما معاً ، إلا أن الذي يعنيننا أن نبينه هنا ، هو أن دخلنا
الزراعي ، على إنخفاضه ، فهو عرضة لكثير من الهزات العنيفة التي تبدو بوضوح
في قيمته عن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (١٩٢٠ و ١٩٢١) وفي سنوات
الازمة الكبرى (٣٠ — ١٩٣٣) . ثم خلال الحرب العالمية الثانية (٤١ — ١٩٤٦) .
أما سر هذه الهزات ، فليس بعسير إدراكه ، لان نظرة واحدة الى التقلبات
التي تعرضت لها أسعار القطن في نفس الفترة ، كافية لإدراك ما بين هذه الأسعار
وبين دخلنا الزراعي من صلات (١) .

ثانياً - الدومين

جدول آخر (١) يبين عدد السكان ونصيب الفرد من مساحة الاراضى المزروعة ومساحة المحصول والثروة الحيوانية

السنة	عدد السكان بالآلاف	الارض المزروعة		مساحة المحصول		الثروة الحيوانية
		الفدان	الفدان	الفدان	الفدان	
١٩٠٧	١١٢٢٧٧	٥٢٤٠٠	٠٤٨	٧٢٦٦٢	٠٦٨	—
١٩١٧	١٢٢٧٥١	٥٢٣١٩	٠٤٠	٧٢٦٨٦	٠٦٠	١٢٦١٩
١٩٢٧	١٤٢٢١٨	٥٢٥٤٤	٠٣٩	٨٢٦٦١	٠٦٢	٢٢٢٦٦
١٩٣٧	١٥٢٩٣٣	٥٢٢٨١	٠٣٣	٨٢٣٠٧	٠٥٢	٢٢٩٨٠
١٩٤٧	١٩٠٩٢	٥٢٧٦١	٠٣٠	٩٢١٦٦	٠٤٨	٣٢٦١٤

(١) مصادر الجدول :

١ — الاحصاء السنوى للجيب (١٩٥١) جدول ١

ب — المجلة الزراعية المصرية (ابريل - يونيه ١٩٥٢)

(٢) الوحدة الحيوانية تعادل رأساً من الجواموس او البقر او الخيل او الابل ، او رأسين من الحمير ، او عشرة رؤوس من الخنازير او الاغنام ، او عشرين رأساً من الماعز .

ومن الجدول المتقدم (١) يتضح الآتى :-

اولا - ان نصيب الفرد من مساحة الارض المزروعة ومساحة المحصول ،
رغم ضآلته ، فهو فى انخفاض مطرد .

ثانيا - ان نصيبه من الثروة الحيوانية قد زاد ، ولكنها زيادة طفيفة
لا تعوض النقص الكبير فى النواحي الاخرى . هذا الى انها قد أخذت تميل للشباب
فيما بين التعدادين الاخيرين ، نتيجة لزيادة عدد السكان .

* * *

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع ان نقرر بلا حرج ، ان الانتاج الزراعى قد عجز
عن ان يجارى نمو السكان ، بل انه كان فى بعض الاحيان يتخذ طريقة نحو الانخفاض
المطلق . ولعل اقطع البراهين على صدق هذه الحقيقة ان انتاجنا الزراعى بعد ان
كان يكتفى حاجتنا من المواد الغذائية ، بل ونصدر بعض الفائض الى البلاد الاجنبية ،
اصبح اليوم عاجزا عن سد حاجتنا ، مما اضطرنا الى زيادة الاعتماد على الخارج
فى استيراد المواد الغذائية (٢) .

واخيرا فلعل مما يؤكده تأخر الزراعة المصرية ، ان احد الكتاب (Colin Clark)
كان قد قدر انتاجية الفرد فيها بحوالى ٩٠ وحدة دولية ، (٣) فى حين قدرت هذه
الانتاجية بحوالى ٢٤٤٤ فى نيوزيلند و ١٥٢٤ فى استراليا و ١٢٣٣ فى الأرجنتين .

(١) انظر لوحة ٦ ولوحة ٧

(٢) انظر لوحة ٣

(٣) الوحدة الدولية هي معادل الدولار الأمريكى من السلع والخدمات فى الفترة من

١٩٢٥ - ١٩٣٤ .

٢ - الصناعة

لا يزيد عمر الصناعة في مصر على ٢٠ عاما ، وقد كان من أهم العوامل التي ساعدت على نموها ، إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ وتعديل التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ ، تعديلا كفلا لها قدرا من الحماية ويسر لها سبيل استيراد المواد والأدوات اللازمة بإعفاءها من الرسوم الجمركية . ومنذ ذلك التاريخ أخذت رؤوس الأموال القومية والأجنبية تتجه نحو الصناعة .

فلما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية ، كانت الصناعة قد حققت في السنوات العشر الأولى من حياتها ، مرحلة من التقدم تستحق الإعجاب . فنقد أصبحت هذه الصناعات تكفي حاجة البلاد بما يعادل ١٠٠ ٪ من السكر والكحول والسجائر وملح الطعام ، كما أصبحت تكفيها من طحن الغلال بنسبة ٩٩ ٪ ومن غزل القطن ٩٦ ٪ والأحذية والأسمنت والصابون والطرايش ٩٠ ٪ . ثم الزيوت النباتية ٦٠ ٪ . والصودا الكاوية ٥٠ ٪ . والأقمشة القطنية ٤٠ ٪ .

أما في خلال السنوات العشر الثانية من عمرها (١٩٤٠ - ١٩٥٠) فلقد شهدت مصر ما يمكن أن يوصف بأنه ثورة صناعية . إذ استخدمت البلاد كقاعدة عسكرية للحلفاء ، كما انقطعت وسائل المواصلات بينها وبين الخارج فانخفضت الواردات ، وبذا أتيحت الفرصة لازدهار الصناعة المحلية وزيادة إنتاجها إلى أكبر من الضعف .

لكن على الرغم من هذا التقدم الباهر الذي حققته الصناعة المصرية في عمرها القصير ، فإنها لم تستطع أن تؤثر في مشكلة ضغط السكان تأثيرا فعالا ، إذ لم يزد عدد المشتغلين بالصناعة عموما (حسب تعداد ١٩٤٧) عن ١٧١ مليون ، أو ما يعادل ٩ ٪ من مجموع عدد المشتغلين في هذا العام . أما العمال المشتغلون بالمصانع

فعلا فلم يزد عددهم (حسب التعداد الصناعى يونيه ١٩٤٨) عن ٥٧٨٠٠٠ عامل، منهم ٣٦٧٠٠٠ يعملون بالمصانع ذات الانتاج ، أما الباقي فانهم يعملون بمصانع الاصلاح والصيانة او بالمصانع الصغيرة كالانوال اليدوية التى تعمل بالاجرة ، ثم بعض المصانع الحكومية والمصانع التعليمية (١) .

أما عن رؤوس الاموال المستثمرة فى الشركات المساعمة الصناعية ، فقد زادت من ١٠ ملايين من الجنيهات فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ، الى حوالى ١٧ مليونا فى عام ١٩٣٩ ، ثم الى ٣٠ مليونا عام ١٩٤٥ وحوالى ٦٠ مليونا فى الوقت الحاضر (٢) . وتلك طفرات تبعث على التفاؤل ، ولكنها فى مجموعها ما تزال ضئيلة ، إذا ما قورنت بالاعداد المتزايدة من السكان . هذا بعرف النظر عن التضخم الملحوظ فى ارقام السنوات الاخيرة ، بسبب هبوط قيمة العملة وارتفاع مستوى الاسعار .

واما بالنسبة لكمية المنتجات فقد زادت فى عام ١٩٤٩ حوالى ١١٥ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، غير ان هذه الزيادة لم تكن مطردة فى كل فروع الصناعة . فبينما تضاعف انتاج بعض المواد البترولية مثل المازوت اربعة مرات ، نجد ان هناك صناعات أخذ انتاجها يميل للانكماش ، مثل صناعات السكر واستخراج الفوسفات .

(١) احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٧ (p. iv) .

(٢) قدرت رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة عموما بما فيها المشروعات الفردية الصغيرة بحوالى ١٠٧ مليون جنيه ، منها ٧١ رؤوس أموال و ٣٦ احتياطيات (أنظر احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٧ . P. vi)

والجدول التالي (١) يبين الزيادة في بعض الصناعات الرئيسية منذ عام ١٩٣٩.

الزيادة أو النقص	الانتاج		الوحدة	الصناعة
	١٩٥١	١٩٣٩		
٣٠ +	٣١٠٣	٢٤٠٠	آلاف الأطنان	القطن
٧٢ +	١٧٣٠٢	١٠٠٠٨	ملايين الأمتار المربعة	غزل
٨١ +	٨٨٠٩	٤٩٠٢	آلاف الأطنان	منسوجات
٢١٠ +	٢٣٣٤٠	٧٤٩٠	، ،	زيت البندرة
٤٢٨ +	١٤٩٠٠	٢٨٣٠	، ،	منتجات البترول
٨٥ +	١٩٣٠	١٠٤٠	، ،	زيت خام
٢٠٧ +	١٠١٢٩٠٨	٣٦٨٠٣	، ،	مأزوت
٢ -	٢١٨٠	٢٣٣٠	، ،	بنزين
١٣٠ +	١٠٠٦	٤٠٦	ملايين الأطنان	أسمنت
٢ -	٥١٤٠٧	٥٤٧٠٥	آلاف الأطنان	سكر نفى
١٢٣ +	٦٤٢٠	٢٨٨٠	ملايين الأطنان	كحول نفى ومحول
	٦٩٠٣	—	آلاف الأطنان	فوسفات
				توليد الكهرباء (٣٨ - ١٩٤٨)
				سياد (١٩٥٠)

هذا من حيث الكمية ، أما من حيث القيمة فقد زادت في عام ١٩٤٩ إلى

(١) عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي (ص ٢٦٩) العدد الثالث سنة ١٩٥٢

حوالى ٣٥٩ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، لكن هذه الزيادة لاتصل فى الحقيقة لأكثر من ٢٧٥ ٪ ، إذا ما أخذ فى الحسبان أن الرقم القياسى لأسعار المنتجات الصناعية فى عام ١٩٤٩ قد بلغ ٣٦٠ (١) .

وعلى العموم فإن النصيب الذى تساهم به الصناعة المصرية فى دخلنا الأهلى ، لا يزال ضئيلا ولا يتناسب مع ما ينبغى أن تكون عليه فى بلد ضاقت بسكانه الموارد الزراعية . فبحسب التقدير الذى قامت به مصلحة الاحصاء عن صافى هذا الدخل فى عام ١٩٤٨ ، لم يزد نصيب الصناعة عن ١٠٤ ملايين من الجنيهات أو ما يعادل $\frac{1}{10}$ الدخل الكلى (١٠١٧ مليون) و $\frac{1}{10}$ الدخل الزراعى الذى بلغ فى هذا العام حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . ومعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الصناعى لم يزد عن ٣٥ جنيهات أو ١٩٩ جنيها مقومة بالرقم القياسى لنفقات المعيشة عام ١٩٤٨ .

وبالرغم من كل هذا ، فإن الصناعة فى مصر لا تزال تتسم بإنتاج السلع الاستهلاكية ، بل أنها لا تكاد تكفى حاجة الاستهلاك المحلى من هذه السلع . فلقد بلغت وارداتنا من السكر فى عام ١٩٥٠ حوالى ٧ ملايين من الجنيهات ، فى حين أننا كنا نصدر منه فائضا قبل الحرب الأخيرة . كذلك بلغت وارداتنا من المواد البترولية عن هذا العام ١٠ ملايين ، ومن الأسمدة ١٢ مليونا ، ومن القطن ومصنوعاته ٦ ملايين ، ثم من منتجات المطاحن حوالى ٤ ملايين .

٣ - الاستثمار

تعتبر الشركات المساهمة في الأمم الحديثة التي تدين بالمبادئ الفردية ،
الأساس الذي يقوم عليه كيانها الاقتصادي ، وعلى أكتاف هذه الشركات يقع
العبء الأكبر من وظيفة الاستثمار في هذه المجتمعات . بل لقد ثبت بالاحصاء أن
أكثر من ٨٥ ٪ من مجموع العمال المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية في بعض الدول
تضمهم الشركات المساهمة ، وأن النسبة الباقية ، وهي نسبة ضئيلة كما يبدو ، هي التي
ما زالت تزاول بعض الأعمال في ظل المشروع الفردي الصغير الذي يتلاءم وطبيعة
هذه الأعمال (١) .

فإذا صح هذا ، لجاز لنا دون أن نخطئ كثيراً ، أن نعتبر التغيرات التي طرأت على
حركة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة ، دليلاً نتبع على هداها اتجاه
الاستثمار في مجتمعنا المصري بل لعل مما يؤكد سلامة هذا المقياس ، ودقته في
التسترشاد إلى مواطن القوة ومواطن الضعف في الكيان الاقتصادي كوحدة ،
أنه فيما عدا الاستثمار الزراعي وأعمال البناء ، فإن الشركات المساهمة تضطلع فعلاً
بالشطر الأكبر من النشاط الاقتصادي في مصر .

فإذا قيل بأن استبعاد النشاط الزراعي ، وهو يمثل الجانب الأكبر من الاقتصاد
المصري ، سوف يفقد المقياس دقته ، ويباعد بينه وبين تصوير الحقيقة . . إذا
قيل هذا ، لسكان في الحقيقة التي أوضحناها في حديثنا عن الزراعة ، وهي أن

استثمارنا الزراعى قدبقى تقريبا فى حالة من الثبات والركود منذ مطلع هذا القرن ، ما يغنى عن تكرار القول بأن استبعاد هذه النشاط لن يغير من النتيجة ، وأنه من المستطاع اعتباره عنصرا دائما لا يؤثر على صحة المقياس .

فاذا سلمنا بهذا لأصبح من المستطاع أن نميز بين ثلاث حقبات فى تاريخ الاستثمار فى مصر ، لكل حزمة سماتها وخصائصها التى تميزها عن غيرها (١) .

أولا — (١٨٨٤ — ١٩١٤)

تميزت هذه الحقبة باطراد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، واتجاه هذه الأموال الى الاستثمار الزراعى ، وبالأخص الى تأسيس بنوك الرهن العقارى والزراعى . وقد كان من أهم العوامل التى ساعدت على هذا الاتجاه ، فضلا عن قصور الأموال الوطنية ، كبر الضمان فى هذا النوع من الاستثمار ، وارتفاع سعر الفائدة الذى كان يتراوح بين ٢ — ٥ ٪ فى الشهر ، ثم عدم تدخل الحكومة لحماية المقترضين من صغار الملاك ، مما كان له أوخم العواقب عليهم . إذ أدى الى خروج مساحات كبيرة من الأراضى الى ايدى الأجانب .

(١) أنظر فى هذا الموضوع (البراوى و عيش : التطور الاقتصادى فى مصر — الطبعة الرابعة — ص ١٧٥ و ٢١٠ و ٢٤٨)

والجدول التالي (١) يبين توزيع رؤوس الاموال حسب نوع الاستثمار سنة ١٩١٤

النسبة المئوية	القيمة بملايين الجنيهات	نوع الاستثمار
٤٧ر٥	٥٥	بنوك الرهن العقاري والزراعى
١٦ر٥	١٩	شركات اراضى الزراعة والبناء
١٥ر٥	١٨	شركات الترع والمياه والرى
٨ر٥	١٠	شركات صناعية
١	١	شركات تجارية
١١	١٣	شركات أخرى
١٠٠	١١٦	المجموع

كذلك تميزت هذه الفترة باحجام المصريين عن توظيف أموالهم في غير النشاط الزراعى ، مما أدى إلى سيادة رأس المال الأجنبى الذى كاد يسيطر فى شبه احتكار على حياة البلاد الاقتصادية ، عن طريق الأعمال العامة والصناعية والتجارية والمعرفية .

والجدول التالي (١) يبين توزيع ملكية الأسهم والسندات حسب موطن الملاك

السنة	القيمة السككية بملايين الجنيهات	المملوكة في مصر		المملوكة في الخارج	
		النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة
١٨٨٤	٦٣٦	٩	٠.٣٦	٩١	٦٣٠
١٨٩٢	٧٣٢	١٣	١.٠٢	٨٧	٦٣١
١٨٩٧	١٣٣٩	٢١	٢.٥٥	٧٩	١١٣٤
١٩٠٢	٢٦٣٣	١٥	٤.٥٢	٨٥	٢٢٣١
١٩٠٧	٨٧٣٢	٣٤	٣٠.٥٢	٦٦	٥٧٣٠
١٩١٤	١٠٠.٣ (٢)	٢٩	٢٨.٥٩	٧١	٧١.٣

ثانياً — (١٩١٤ — ١٩٤٥)

وقد تميزت هذه الفترة باطراد تقلص رؤوس الأموال الأجنبية ، وانسحابها من تمويل الرهن العقاري والزراعي ، نتيجة لازدياد تدخل الحكومة لتنظيم هذا النوع من الاستثمار ، بتحديد حد أعلا لسعر الفائدة ، واصدار بعض القوانين التي تهدف إلى حماية المقترض الصغير ، ثم مساهمتها في إنشاء بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١ .

على أن أهم ما يميز هذه الفترة ، أن أنكمش الأموال المستثمرة في بنوك الرهن ، قد صاحبه اتساع باهر في تمويل المشروعات الصناعية والتجارية ، ولا سيما عقب إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ واصدار التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ .

(١) الدكتور حسن الشريف . The Changing Nature of The Sources

& Uses of Business Funds (P. 61)

(٢) مستبعداً منها أوراق قناة السويس وقيمتها ١٦ مليون جنيه .

والجدول التالى يبين توزيع رؤوس الأموال حسب نوع الاستثمار فى بداية ونهاية الفترة (بملايين الجنيهات) .

سنة ١٩٤٥		سنة ١٩١٤		نوع الاستثمار
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
١٣	١٢	٤٧٥	٥٥	بنوك الرهن العقارى والزراعى
١٦٥	١٥	١٦٥	١٩	شركات أراضى الزراعة والبناء
١١	١٠	١٥٥	١٨	شركات الترعى والمياه والرى
٣٢	٢٩	٨٥	١٠	شركات صناعية
١٢	١١	١	١	شركات تجارية
١٥٥	١٤	١١	١٣	شركات أخرى (١)
١٠٠	٩١	١٠٠	١١٦	المجموع

كذلك تميزت تلك الفترة باقبال المصريين على فروع الاستثمار الأخرى غير الاستثمار الزراعى ، فارتفعت نسبة المملوك فى مصر من الأسهم والسندات ، وإن كان جانباً كبيراً آمن هذه الملكية قد ظل فى أيدي الأجانب المتمصرين

المملوك فى الخارج		المملوك فى مصر		القيمة الكلية بملايين الجنيهات	السنة
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة		
٧١	٧١٣	٢٩	٢٨٥٩	١٠٠٢	١٩١٤
٤٨	٤٥٢	٥٢	٤٦٠	٩١٢	١٩٣٤
١٣	١٠٣	٨٧	٦٥٢	٧٥٥	١٩٤٠
١٥	١٢١	٨٥	٦٣٥	٧٥٦	١٩٤٥

(١) تشمل شركات النقل والبنوك التجارية والشركات المالية .

ثالثا — (١٩٤٥ — ١٩٥٢) (١)

تراكمت المدخرات الفردية والاحتياطيات الكبيرة لدى الشركات خلال الحرب العالمية الثانية ، لتعذر استثمارها بسبب انقطاع الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية . ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها ، حتى نشطت موجة قوية من الاستثمار ، فتأسس الكثير من الشركات ، كما عمد أغلب الشركات القائمة الى تجديد معداتها ، وزيادة رؤوس أموالها ، وذلك كما يتبين من الجدول الآتي الذي يبين الاستثمارات الجديدة (بملايين الجنيهات) .

١٩٥٢	٥١	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	١٩٤٦	بيان
٢٠١	١٠٦	١٠٠	٣٠٧	١٠٩	٧٠٣	١٥٠٦	رؤوس أموال شركات جديدة
١٠٨	٧٠٠	٤٠٣	٣٠٨	٣٠٥	٣٠٣	٤٠٧	سندات وزيادة رأس المال
٣٠٩	٨٠٦	٥٠٣	٧٠٥	٥٠٤	١٠٠٦	٢٠٠٣	المجموع

على أن هناك حقيقة نود أن ننبه إليها الأذهان : هي أن هذه الأرقام قد توهم البعض بأن زيادة كبيرة قد طرأت على نشاط الشركات المساهمة ، في حين أن الواقع ليس كذلك . إذ أن عددا كبيرا من الشركات التي تأسست خلال هذه الفترة لم يكن يمثل مشروعات جديدة ، وإنما تأسست ليحل محل منشآت فردية أو شركات تضامن أو توصية كانت موجودة من قبل .

كذلك ينبغي ألا نغفل أن سير الاستثمار الفعلي لم يكن متمشيا مع الزيادة في رأس المال النقدي ، وذلك لتعذر الحصول على الآلات والمعدات الانتاجية من

(١) نشرة البنك الأهلي (العدد الرابع سنة ١٩٥١ ص ٢٦٩) .

أوروبا من جهة ، ولصعوبة الاستيراد من بلاد العملة الصعبة بسبب قلة أرصدةنا من تلك العملات ، من جهة أخرى .

وثمة ظاهرة أخرى تميزت بها هذه الفترة ، وهي أن حوالى ٦٠ ٪ من هذه الأموال قد استثمرت في الصناعة ، وبالأخص الصناعات القائمة على غزل ونسيج القطن ، وأن حوالى ٢٠ ٪ كان من نصيب المشروعات التجارية ، أما الجزء الباقي فقد تقاسمته فروع الاستثمار الأخرى (١) .

وأخيرا ينبغي ألا ننسى ، إذا شئنا مقارنة هذه الأرقام بأرقام ما قبل الحرب ، أن الأرقام الأولى تمثل عملة هبطت قيمتها كثيرا عن تلك التي تمثلها الأرقام الأخيرة (٢) ، وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار وسيادة أحوال التضخم .

رابعاً — مستقبل الاستثمار

والآن وقد عرضنا لتاريخ الاستثمار ، هذا العرض الموجز ، فهل نستطيع أن نستشف من خلاله حجب المستقبل ، وأن تنبأ إلى أين نسير ويسير معنا استثمارنا ؟

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال قد غدت بينة ولا تحتاج إلى كثير إيضاح . فلندع رقم البنك الأهلي القياسى لأسعار الأسهم يتحدث ، وإذا تحدثت الأرقام بطل كل دليل ، واندحضت كل حجة .

(١) أنظر لوحة ٩

(٢) أنظر لوحة ١

الرقم العام	شركات الأراضي	شركات المباني والفنادق	الشركات الصناعية والتجارية	شركات المرافق العامة والمواصلات	البنوك وشركات التأمين	في آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٤٦
٩٨	١٠٠	٨٩٣	١٠٣٦	٩٢٣	٩٩٢	١٩٤٧
٨٩٧	١٠٣٣	٧٧٠	٩٥٥	٧٩٩	٩١٤	١٩٤٨
٨٤١	١٠٣٧	٧٨٧	٨٧٦	٦٩٤	٨٧١	١٩٤٩
٧٧٠	٩٧١	٧١٥	٨٢٩	٥٦٧	٨٠٠	١٩٥٠
٧٣٠	٩٢١	٦٧٩	٩٠٣	٤٦٩	٧٤٧	١٩٥١
٥٤٨	٦٥١	٥٢٥	٦٦٩	٣٥٦	٦٠٠	١٩٥٢

فاذا كان ذلك هو الحال بالنسبة لأسعار الأسهم ، فهل ثمة من يطمع في أن يتحسن المستقبل ، أو أن يكون أقل اظلاما مما كان عليه الماضي أو الحاضر ؟

إن أسعار الأسهم مقياس شديد الحساسية ، وهو دون ريب يمثل عيون الاستثمار ونذيره الذي ينبئ بكل خطر ، أو يبشر بكل خير ، ولقد كان بعض الاقتصاديين يعتقدون أن تقلبات هذه الأسعار انما يتوقف على ربحيتها ، ولذلك فقد يكون هذا الانخفاض عرضا طارئا ، مبعثه انخفاض الربحية في عام من الأعوام . غير أن الاتجاه الحديث في الفكر الاقتصادي ، لم يلبث حتى أثبت خطأ هذا الرأي ، مدلا على أن هذه الأسعار انما تتوقف على الاتجاهات البعيدة المدى التي تؤثر على سير الاستثمار وتحكم في مستقبله . ولهذا فقد ترتفع الربحية في عام أو في عدة أعوام متتالية ، ومع ذلك تظل أسعار الأسهم في طريقها النزول دون أن تقف الغلة المرتفعة حائلا في هذا الطريق . ذلك لأن العوامل التي تحكم هذه الأسعار ليست عوامل وقتية تتعلق بالغلة السنوية في ذاتها ، وانما هي عوامل دائمة تتعلق

بسلامة الأصل الرأسمالى الذى أغرقت فيه قيمة الأسهم ، كما تتعلق بعوامل التفاؤل أو التشاؤم التى يوحى بها مستقبل الاستثمار (١) .

ولعل Keynes لم يكن مخطئا حينما قال بأن سعر الفائدة لا يؤثر على حجم الاستثمار باعتباره نفقة خسب ، وإنما يؤثر عليه أيضا ، وإلى حدود أبعد بكثير ، باعتباره عينا من عيون المستقبل ، تنذر بأحداثه كما تبشر بمباهجه .

ولكن مالنا نذهب بعيدا . ألم ترتفع غلة الأسهم فى مختلف أنواعها خلال السنوات الثلاث (٥٠ — ١٩٥٢) ، ومع ذلك ظل الهبوط المطرد سمة أسعارها المميزة ؟

(١) أنظر الفصل الثالث من القسم الثانى من هذا البحث .

٤ - التجارة الخارجية

لمحة تاريخية

اتسمت هذه التجارة بالزيادة المطردة منذ عام ١٨٨٤ ، حتى وصلت أعلا حد لها في عام ١٩٢٠ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٦٢ مليون جنيه إلى ٨٨ مليون ، والواردات من ٨ ملايين إلى ١٠١ مليون . لكن هذه الموجة من الرخاء ما لبثت أن هدأت ، فهبطت القيم وإن تسكن كميتها لم تتأثر . وعندما حلت الأزمة العالمية ، وهبطت أسعار المواد الأولية هبوطا يفوق ما حل بأسعار المواد المصنوعة ، نقصت قيمة الصادرات في السنوات ٣٠ - ١٩٣٢ نقصا كبيرا فجائيا ، في حين أن الواردات وإن تسكن قد هبطت كذلك إلا أن هبوطها كان تدريجيا وبانتظام . بعد ذلك أخذت مصر تنظم وسائل إنتاجها وتقتصد في مصروفاتها حتى استطاعت أن تسير الظروف الجديدة وعندئذ عادت التجارة إلى سيرتها الأولى ، وأخذت المبادلات تزداد ازديادا مطردا .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وانقطعت المواصلات بين البلدان ، وأخذت مرارد الانتاج تتحول لصنع المعدات الحربية ، عادت تجارة مصر إلى الانكماش والتقلص ، فهبطت كميتها خلال السنوات ٤٢ - ١٩٤٤ إلى نحو ٤٠ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، كما تحولت نسبة التبادل إلى غير صالح مصر ، فانخفضت إلى ما يقرب من ٦٠ ٪ . مما كانت عليه في العام المذكور .

ولكن ما ان وضعت الحرب أوزارها حتى عادت التجارة تسترد مكائنها الأولى ، فأخذت كل من الكمية والقيمة تطرد ارتفاعا ، كما راحت نسبة التبادل تتحول

شيئا فشيئا إلى صالح مصر ، إلى أن كان عام ١٩٤٧ حينما وصلت الكمية والنسبة إلى مستوى ما قبل الحرب تقريبا ومنذ ذلك التاريخ أخذت كمية الصادرات تميل إلى الثبات أو الزيادة الطفيفة وإن كانت قيمتها قد استمرت في الارتفاع بسبب تحسن نسبة التبادل بين مصر والخارج . أما كمية الواردات فقد انطلقت تحلق إرتفاعا حتى كادت تصل في عام ١٩٥١ إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب (أنظر اللوحين ١٠ و ١١) .

والجدول التالي (١) يبين حجم وقيمة الصادرات والواردات قبل وبعد الحرب الأخيرة :

السنة	الصادرات		الواردات	
	القيمة بملايين الجنيهات	الرقم القياسي للكمية	القيمة بملايين الجنيهات	الرقم القياسي للكمية
١٩٣٨	٢٩	١٠٠	٣٧	١٠٠
١٩٣٩	٣٣	١١٧	٣٤	٨٤
١٩٤٠	٢٨	٧٢	٣١	٨٢
١٩٤١	٢٢	٥٧	٢٣	٤١
١٩٤٢	١٩	٤٣	٥٦	٥٧
١٩٤٣	٢٥	٤٢	٣٩	٣٤
١٩٤٤	٢٧	٣٨	٥١	٤٦
١٩٤٥	٤٢	٥٧	٦٠	٥٣
١٩٤٦	٦٤	٨٥	٨٣	٨٥
١٩٤٧	٨٦	١٠٣	١٠٢	٩٦
١٩٤٨	١٤١	١٠٩	١٧٣	١٥٤
١٩٤٩	١٣٦	١١٨	١٧٨	١٦٠
١٩٥٠	١٧٣	١١٧	٢١٣	١٨٨
١٩٥١	٢٠١	٨٦	٢٤٢	١٨٨
١٩٥٢	١٤٣	٨٠	٢١٦	١٤١

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي (سنة ١٩٥١ العدد الأول ص ٢٣)

الميزان التجاري

وقد كانت السمة التي تميز تجارتنا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ، هي زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات . ففي أعدا أزمتي ١٩٠٧ و ١٩٣٠ حيث هبطت أسعار القطن وقلت الصادرات عن الواردات ، نجد أن الميزان التجاري قد ظل في صالح مصر منذ مطلع القرن الحالي .

غير أن هذه الزيادة في الصادرات المصرية ، لم تلبث حتى انقلبت عجزا ظل يلزم ميزاننا التجاري منذ نشوب الحرب الثانية حتى اليوم . وقد استمر هذا العجز يزداد عاما بعد آخر ، إذ قلت صادراتنا من القطن ، بينما زادت وارداتنا من السلع الاستهلاكية و مواد الغذاء نتيجة للعجز المطرد في إنتاج هذه المواد (١) حتى لقد ارتفعت قيمة وارداتنا من القمح وحده من ١٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٣٧ مليون في عام ١٩٥١ و إلى ٣٢ مليون عام ١٩٥٢ .

(١) انظر لوحة ٣ والجدول ص ٢٥ من هذا البحث

والجدول التالى يبين العجز والزيادة فى الميزان التجارى قبل وبعد الحرب العالمية الأخيرة

السنة	العجز او الزيادة بملايين الجنيهات	نسبتها إلى قيمة الواردات	السنة	العجز او الزيادة بملايين الجنيهات	نسبتها إلى قيمة الواردات
		%			%
١٩٣٣	٢ +	٧	١٩٤٦	١٤٠٢ —	١٧
١٩٣٤	٢٠٤ +	٨	١٩٤٧	١٢٠٦ —	١٢
١٩٣٥	٣٠٢ +	١٠	١٩٤٨	٢٩٠٧ —	١٧
١٩٣٦	٢٠٤ +	٨	١٩٤٩	٤٠٠٢ —	٢٣
١٩٣٧	١٠٥ +	٤	١٩٥٠	٣٧٠٢ —	١٧
١٩٣٩	٠٠٨ +	٢	١٩٥١	٣٨٠٨ —	١٦
١٩٤٥	١٥٠٣ —	٢٦	١٩٥٢	٧١ —	٢٣

وقد كان لا مفر لمصر — مع اطراد هذا العجز فى ميزانها التجارى — من أن تمول تجارتها بما تخرج عنه تباعا من أرصدها الاسترلينية ، مما أدى إلى استهلاك جانب كبير من هذه الأرصدة دون أن تقيد منه فى تصنيع البلاد واستيراد السلع الإنتاجية ، فتهبط رصيدها من الاسترليني غير المفرج عنه إلى ١٧٣ مليون جنيه فى أواخر يولييه سنة ١٩٥٢ ، وقد كان حوالى ٤٠٠ مليون عند انتهاء الحرب . ولولا أننا استطعنا تعويض جانب كبير من العجز فى الميزان التجارى عن طريق فائض العناصر غير المنظورة فى الميزان الحسابى ، لتضاعف الخطر وتفاقم الشر . على أنه مما يبعث على التفاؤل أن أولى الأمر قد بدأوا يتجهون لهذا الخطر ، فعملوا على اخذ من استيراد استراتيجيات مع توسيع زراعة القمح والحبوب ، كما عملوا على فرض قيود شديدة على المبالغ المحولة للخارج ، مع ضغط نفقات

التمثيل الخارجى ، والمدفوعات الحكومية الخارجية عموما ، وإن كانت هذه كلها اجراءات محدودة الأثر وآجلة النتائج .

نسبة التبادل (١)

أشرنا من قبل إلى أن نسبة التبادل *Barter terms of trade* كانت قد انخفضت خلال سنى الحرب ، وإلى أنها قد عادت تتحول إلى صالح مصر فى فترة ما بعد الحرب . ويجدر بنا أن نشير الآن إلى مبعث هذا التحول ، وهو تقلبات أسعار القطن . فالمعروف أن القطن يمثل أكثر من ٨٠٪ من الصادرات المصرية ولذا تعتبر أسعاره هى العامل المسيطر فى تقلبات الرقم القياسى لأسعار هذه الصادرات ، ومن ثم فى نسبة التبادل . ولعل مما يؤكد ذلك ما نشاهده من تحيز الرقم القياسى لأسعار الصادرات (الذى بلغ ٥٠٥ عام ١٩٥٠) إلى جانب الرقم القياسى لأسعار القطن (وقد بلغ ٦٣٤ فى نفس العام) فى حين أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات الأخرى لم يرتفع عن ٢٣٤ .

وما أظن أننا بحاجة لأن نؤكد مرة أخرى خطأ الاعتماد على نسبة تبادل تخضع لتقلبات أسعار محصول كالقطن ، فى التعرف على الاتجاهات البعيدة المدى التى تؤثر على سير التجارة الخارجية . فليس يكفى أن ترتفع مثل هذه النسبة فى بعض السنوات ، حتى نقطع باستمرار اتجاهها فى صالحنا ، لأن هذا الارتفاع يغلب أن

$$(١) \text{ الرقم القياسى لنسبة التبادل } = \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

يكون وليد ظروف طارئة (١) لا تلبث حتى تزول . ولعل في الانهيار الذي أصاب تلك النسبة هذا العام (١٩٥٢) ما يؤكد لنا صواب النتائج التي وصلنا إليها .
والجدول التالي (٢) يبين الأرقام القياسية لنسبة التبادل وأسعار الصادرات والواردات .

السنة	اسعار الصادرات	اسعار الواردات	نسبة التبادل
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩	١٠٠	١٠٩	٩١
١٩٤٠	١٣٢	١٦٣	٨١
١٩٤١	١٣٢	٢٢٠	٦٠
١٩٤٢	١٤٩	٢٦٤	٥٦
١٩٤٣	٢٠٢	٣١٢	٦٥
١٩٤٤	٢٤٢	٣٠٢	٨٠
١٩٤٥	٢٤٩	٣١١	٨٠
١٩٤٦	٢٥٦	٢٦٥	٩٧
١٩٤٧	٢٨٦	٢٩١	٩٨
١٩٤٨	٤٣٩	٣٠٣	١٤٥
١٩٤٩	٣٩٢	٣٠٢	١٣٠
١٩٥٠	٥٠٦	٣٠٦	١٦٥
١٩٥١	٧٩٨	٣٤٩	٢٢٩
١٩٥٢	٦٠٨	٤١٦	١٤٦

أنواع الصادرات والواردات

يُبقَى في موضوع التجارة الخارجية أن نشير إلى حقيقتين على غاية الأهمية :

(١) مثل الحرب الكورية

(٢) أنظر لوحة ١٢

الأولى — أن الصادرات المصرية وإن تكن قد تنوعت منذ مطلع القرن الحالى ، إلا أنها ما زالت محتفظة بظاهرة ميزتها طوال هذه السنين . فما زالت مصر من البلاد المصدرة للمواد الأولية ، وذلك كما يتبين من الجدول التالى الذى يبين النسبة المؤية لأنواع الصادرات قبل الحرب الأخيرة .

الأصناف	١٩٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	١٩٣٧
حيوانا حية	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٥	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.٠٣	٠.٠٢
مواد غذائية أولية	٤٠٦٦	٨٠٦٤	٧٠٠٧	٣٠٥١	٣٠٠٩	٣٠١٧	٥٠١١
مواد غذائية مصنوعة	٤٠٢٣	٥٠٣٥	٤٠٩٢	٥٠٨٠	٥٠٧٧	٧٠٥٧	٦٠٨٨
مواد أولية	٧٧٠٦١	٧٤٠٢٢	٨٠٠٦٥	٨٧٠١٤	٨٣٠١٢	٨٥٠٣٥	٨٠٠٧٤
مواد نصف مصنوعة	١٠٦١	١٠٧٦	٠٩٤	٠٩٨	١٠٥٤	١٠٥٢	٠٩٤
مواد تامة الصنع	٣٠١٦	٣٠٥٧	٢٠٨١	٢٠٤٦	٢٠٨٣	٢٠٣٤	٢٠٩٥
سبائك ونقر	٨٠٥٩	٦٠٣٢	٢٠٥٦	٠.٢	٣٠٥٦	٠.٢	٣٠٣٦

أما بعد الحرب ، فما زالت صادرات القطن الخام تمثل أربعة أخماس الصادرات فى مجموعها ، حيث بلغت نسبتها ٨٧٪ من صادرات ١٩٥٠ و ٨٠٪ من صادرات ١٩٥١ .

والثانية — أنه برغم التعريفة الجمركية (١٩٣٠) التى عملت على حماية الصناعات المصرية الناشئة ، بفرض ضريبة مرتفعة على الأصناف التامة الصنع ، خصوصا اذا كان لها مثيل بين المنتجات المحلية ، فقد بقيت المواد المصنوعة تستحوذ على مايربو على ٦٥٪ من وارداتنا قبل الحرب الأخيرة ، وذلك كما يتبين من التوزيع النسبى بالجدول الآتى : —

الأصناف	١٩٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	١٩٣٧
حيوانات حية	٦٦٥	٤٤٣	٦٦٩	٧٧٤	٦٦٧	١٠١٩	٨٦
مواد غذائية أولية	٧٨٦	٧٣٩	٥٣٢	٦٠٣	٥٩٢	٥٤٥	٤٩٤
» مصنوعة	٩٩٢	٧٦٦	٥٥٨	٥٢٥	٥٣٦	٦٠٤	٥١٥
مواد أولية	٧٩٢	٩٠٢	٨٧٠	٨٨٥	٩٤٥	٨٤٥	٩٠٩
مواد نصف مصنوعة	٧٥٠	٨٧٧	٩٨٢	١١١٩	١٠٦٩	١٠٩٥	١١٤٣
مواد تامة الصنع	٦٥٣٥	٦٦١٤	٦٩٨٧	٦٧٧٥	٦٧٨٣	٦٧٨٣	٦٨٣٥
سبائك ووقود	٧٩	٥٩	٠٢	١٩	٠٨	٠٩	١٨

وقد عمل التقدم المحسوس الذي حققته الصناعات المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة على انخفاض الواردات من بعض السلع الاستهلاكية المصنوعة، إلا أن اطراد زيادة حاجتنا الى السلع الانتاجية، المصنوعة، مصحوبا بأطراد زيادة المستورد من المواد الغذائية ومن مواد القرف والسلع الكمالية، قد فوتنا علينا فرصة الاستفادة الكاملة من هذه الميزة.

وأخيرا، لا يفوتنا أن نشير إلى أن نسبة المستورد من المواد الغذائية قد ارتفعت من حوالي ١١٪ من جملة الواردات عام ١٩٣٩، إلى أكثر من ٢٢٪ خلال الأعوام الأخيرة (٤٨ — ١٩٥١). وهذه ظاهرة خطيرة بلا شك، إذ لا يقتصر خطرها على احتمال وقف الاستيراد من جراء نشوب حرب جديدة، بل يمتد إلى أن فائض البلاد المصدرة قد يقصر يوما عن حاجه البلاد المستوردة، كما عبرت عن ذلك الهيئات الدولية، وكلا الاحتمالين يضع مصر في مركز غاية في الحرج.

وعلى العموم فإن اطراد زيادة السكان يؤدي بلا شك إلى تخصيص قدر متزايد من الانتاج — سواء بطريق مباشر أو غير مباشر — لمجرد سد حاجة الغذاء، ولين

يتم ذلك بالطبع الا على حساب نقص في الموارد التي يمكن تخصيصها لتنفيذ المشروعات الكبرى وتصنيع البلاد . وما هذا الاتجاه الجديد في تجارتنا الخارجية ، من حيث العجز المستمر في الميزان التجاري ، وفي الأغذية بنوع خاص ، الا مظهرا جديدا من مظاهر اختلال التوازن بين كثرة السكان وقلة مواردهم .

٥ - المالية العامة

ليست المالية العامة سوى جزء من دخل السكان، يخصص للاتفاق على مصالحهم المشتركة. وهذا الجزء إنما يتوقف في نهاية الامر على الدخل الاهلي، ويرتبط به اشد الارتباط. فاذا نقص هذا الدخل، نقصت معه موارد الدولة، وقلت قدرتها على النهوض باعمالها المتنوعة، واذا زاد زادت، واتسع نشاطها، وتنوعت خدماتها.

وقد ظلت ايرادات الدولة تتجه نحو الزيادة المطردة، فارتفعت من ١١٢٨ مليون جنيه في عام ١٩٠٠ الى مايقرب من ٢٠٠ مليون في الوقت الحاضر، أو بمعنى آخر، الى مايعادل ربع الدخل الاهلي اوثلثه. ولعل ذلك يدلنا على مدى ما لسياسة المالية العامة من أثر على الاحوال الاقتصادية، كما يدل على حقيقة أخرى على جانب كبير من الخطورة: وهي ان مالية الدولة يمكن ان تكون أداة فعالة في توجيه الاقتصاد القومي، اذا شئنا ان نمضي بهذا الاقتصاد في الطريق الصحيح.

على انه من الامور التي تدعو الى الانزعاج، ان ميزانية الدولة، رغم القدر الكبير الذي تستقطعه من الدخل الاهلي، قد بدأت تكشف عن عجز ظل يتكرر في السنوات الاخيرة. وقد كان من نتائج هذا العجز ان جانباً كبيراً من الاحتياطي الذي تكون في العشرين سنة الاخيرة استنفد في سداده، كما لجأت الدولة في اكثر من مناسبة الى عقد القروض الداخلية. لكن الاخطر من كل هذا، ان موازنة الميزانية في السنوات الاخيرة اصبحت تتم على حساب المشروعات الانشائية، او على حساب تعطيلها.

ولاشك ان هذه الظاهرة - ظاهرة عجز الميزانية - انما ترجع في المقام الاول الى الزيادة المطردة في المصروفات ، التي هي بدورها نتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة حاجاتهم بالتبعية . فلقد حاولت الدولة ان تعوض في ربيع القرن الاخير ما تأخر من مرافقها بسبب الاحتلال ، فأخذت تسرع الخطى نحو تعميم التعليم ونشر الصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، الا ان هذه الجهود اقترنت بزيادة مطردة في السكان ، مما أفسد على الدولة خططها ، وجعل مواردها تتضاءل ، رغم زيادتها ، لانها اصبحت تقسم على عدد متزايد من الناس .

وليت الامر اقتصر على ذلك . فلقد صاحب هذا النمو في عدد السكان ، تخطيط في السياسة التي انتهجتها الدولة لتحقيق اهدافها . اذ برزت الشؤون الاجتماعية في مقدمة هذه الاهداف ، واختفت الى حد ما الناحية الاقتصادية ، فلم تقل من موارد الدولة او من عناية الحكومات ، ماهي خليفة به من رعاية جديده به من اهتمام .

والخلاصة أننا حاولنا الاتفاق قبل الانتاج ، فبقى ميدان العمل والانتاج ضيقا ، عاجزا عن أن يقابل نمو السكان . بل إن الأمة لم تكن من خدماتها الاجتماعية الثمرة المرجوة ، ذلك لأن تأخرها الاقتصادي قد فوت عليها فرصة الاستفادة من تلك الخدمات ، وفي الفقر ونقص الغذاء ما يحول بلا شك دون نجاح التعليم والصحة .

أما عجز الأداة الحكومية ، واتسام نفقاتها بطابع الاسراف ، وأعمالها بطابع الجور ، فحديث يطول ولا ينتهي . ولذلك نؤثر ألا نأجبه اكتفاء بما هو معروف للجميع عن مدى الفساد والفوضى ، الضارين أظناهما في كل مرفق تديره أو تشرف عليه الحكومة .

وعلى العموم ، فقد لعب تخطيط السياسة المالية ، وما صحب هذا التخطيط من
عجز في التنفيذ ، دورا خطيرا في زيادة الاختلال بين الموارد وبين السكان .
إذ كانت أسباب الأزمة واضحة منذ زمن بعيد ، وكان من المستطاع تداركها في
حينها ، باستثمار الموارد جميعها ، واستغلال الامكانيات كاملة ، ولكن شيئا من
ذلك لم يحدث ، فتعقدت الأمور ، وتكثرت المشاكل .

القسم الثاني

زيادة الانتاج

تحرير

يقوم التقسيم التقليدي لمشكلة إعادة التوازن بين السكان وبين الموارد في مصر على أسس ثلاث : هي التصنيع ، وتحديد النسل ، وتشجيع الهجرة . ونحن وإن كنا لانجد مفرا من اتباع هذا التقسيم ، تيسيرا للبحث ، وايضا للجوانب الرئيسية الهامة من المشكلة ، إلا أننا نميل إلى استبدال الاساس الأول ، وهو التصنيع ، بما هو أعم وأشمل ، ونعني بذلك : الانتاج بكافة نواحيه من زراعية وصناعية وتجارية وغير ذلك .

ولعل أهم ما يلفت النظر فيما كتب عن المشكلة ، أنه على الرغم من كثرة ما كتب فيها ، فإن أغلب الذين نادوا بتنمية الانتاج ، كانوا يكتفون بالإشارة إلى أن بمصر امكانيات لزيادة المساحة المزروعة لو نفذت، مشروعات الري والصرف ، أو أن بمصر امكانيات لقيام الصناعة لو استثمرت مواردها من معدنية وزراعية . وكان أكثر هؤلاء الكتاب يجتهدون في ابراز الأرقام التي تؤكد وجود الاحتياطات الضخمة من المعادن الدفينة ، والاحتياطات الهائلة من الأراضي البور والصحارى القابلة للاستصلاح . هذا فضلا عن طول الشواطئ المصرية التي يمكن أن تستغل لصيد الأسماك ، وكثرة الأراضي الرملية الخفيفة التي تصلح لزراعة الفاكهة والخضر ، والصحارى الشاسعة التي يمكن أن تتحول إلى مراعي سمندسية تمدنا بملايين الاطنان من اللحوم والجلود والالبان . ثم هم بعد ذلك يصورون لنا الصناعات الجسارة التي يمكن أن تذخر بها البلاد ، طولا وعرضا ، وتقوم على استغلال هذه المعادن وتلك اللحوم والالبان ، والخضر والفاكهة . وأخيرا نراهم يذهبون يضربون الأمثال بالبلاد الزراعية الغنية ، مثل نيوزيلاند

والارجنتين ، ثم يقولون إننا نستطيع أن نصبح من نظائر هذه البلدان لو أننا أحسننا استثمار مواردنا ، وعكفنا على استغلال امكانياتنا .

وهكذا نجد أكثر هؤلاء الكتاب ، وقد شغلهم تعداد مصادر الثروة ، والاجتهاد في حصر شتاتها ، عن أن يبينوا لنا كيف نستطيع استغلال هذه الثروة ، وما هي الوسائل المجدية الفعالة لتحقيق هذه الآمال ، ثم لماذا لم نستخدمها من قديم ، وهل هناك من العقبات ما يحول دون استخدامها في المستقبل ؟

فهم لم يبحثوا مثلاً مدى صلاحية تلك الموارد للاستغلال الاقتصادي ، وهل هي موارد حقيقية ، أم أنها سراب كالذهب المذاب في مياه البحر ؟

إلى هذا ، فانهم لم يقولوا لنا أين نجد الأسواق التي يمكن أن تستوعب منتجاتنا ، إذا ثبت بالدليل سلامة الاستغلال الاقتصادي لهذه الموارد . فهل تحتمل السوق المحلية مثلاً قيام تلك الصناعات الضخمة ، أم أنه لا بد من تلمس بؤيتنا لدى الأسواق الأجنبية ؟ وحيثئذ هل تتيح المنافسة الدولية للمنتجات المصرية أن تقف على قدم أمام المنتجات الأجنبية العريقة ، مثل منتجات الأرجنتين وهولندا وغيرها من البلاد ؟

ثم إنه بافتراض وجود تلك الأسواق ، وبافتراض قدرتنا على غزوها ، فهل أعددنا للتمويل عدته ؟ وهل صحيح أنه من الميسور الحصول على رؤوس الأموال اللازمة ، وأن المدخرات النومية من الوفرة بحيث يمكنها تمويل التوسع المنشود ، أم أنه من الضروري أن نلجأ إلى الخارج كي نسد الثغرات التي تتخلف عن قصور تلك المدخرات ؟

وعلى افتراض توفر الأموال ، فهل نضمن وجود المستثمرين المستعدين لحمل مخاطر الاستثمار في بلد فقير ، محدود السوق ، ضعيف القدرة على الانفاق ؟

وأخيراً ، أى الفريقين ينبغي أن يلعب الدور الرئيسى فى وظيفة الاستثمار :
أهى الدولة ، مع مانعرفه عن تخطيط السياسة وعجز التنفيذ فى مصر ، أم الأفراد
مع مانعرفه من انعدام « الحوافز » ، وبطء الاستثمار الفردى (١) ، وعجزه عن
أن يلحق بالزيادة المطردة السريعة فى عدد السكان ؟

تلك هى الاسئلة التى لم يتطوع للإجابة عليها ، سوى نفر قليل من الكثرة
الغالبية التى أخذت على عاتقها عبء معالجة المشكلة . ولعلنا لاندنو عين النصواب ،
إذا قلنا أن الحل الحقيقى للمشكلة ، انما يتوقف على الإجابة عنها ، أكثر من
توقفه على تعداد مصادر الثروة . والاشادة بعظم الامكانيات الكامنة المعطلة .

ولقد بذت تلك الحقيقة واضحة لأعين الهيئات واللجان التى شكلتها « هيئة
الأمم المتحدة » ، بقصد دراسة حالات الأمم المتخلفة ، واقتراح الوسائل الكفيلة
بانهاضها . فلقد اجمعت كل التقارير والبحوث التى قامت بوضعها هذه اللجان ، على
أن مشكلة البلدان المتخلفة ، انما تتمثل فى ندرة المشروعات المدروسة القابلة
للتنفيذ ، أكثر منها فى صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

ولعلنا لانكون قد انقلنا على القارىء ، اذ نقتطف بعض الفقرات من مجموعة
الابحاث والتقارير التى أخرجتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ عن « وسائل تمويل
التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة » . وأولى هذه الفقرات هى التى جاءت بتقرير
البنك الدولى للانشاء والتعمير ونصها (٢) :

(١) أنظر ص ٣٩ من هذا البحث .

Methods Of Financing Economic Development
In Under - Developed Countries (U. N. 1949)

P. 91 (٢)

« The most striking lesson of the Bank's experience to date is the dearth of soundly conceived development projects ready for financing ... The very fact of under-development connotes an insufficiency of the talents necessary to translate development concepts into practical propositions ready for execution ... Moreover, the last twenty years have witnessed a catalysmic depression and a long destructive war — hardly a fertile period for the preparation of long-term development plans — But not only have the plans not yet been made, even the material is lacking. Data of all kinds, including economic, are fragmentary and often unreliable. »

أما الفقرة الثانية فقد جاءت بتقرير اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية ونصها (١):

« The provision of finance alone will not guarantee development; unless realistic, painstaking preparations have been made to execute useful projects ... The number of really matured and prepared projects fit for immediate execution appears to be much more limited than total needs »

وأما الفقرة الثالثة فمن تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة وهي كالآتي (٢):

« The technical facts, maps and statistics on which development plans might be based are often inaccurate or lacking ... The inability of many countries to offer realistic, well-documented blueprints of what they propose to do, is one of the factors seriously limiting international investment. »

ولعلنا نكون الآن قد اقتنعنا بأهمية الأسئلة التي سقناها في هذا التمهيد، وهي أسئلة يكاد كل منها أن يستغرق بحثاً مستقلاً، مما يجعل من المتعذر أن نحاول الإجابة عليها في الصفحات المحدودة لذلك البحث الضيق .
على أنه إذا لم يكن من المستطاع والحال كذلك ، ان نجيب على كل هذه الأسئلة ، فلا أقل من أن نحاول الإجابة على بعضها ، وهذا هو ما سوف نقرده بعض الفصول القادمة .

(١) المرجع السابق P. 118

(٢) P. 76

الفصل الأول

لا بد من خطة وسياسة مرسومة

ليس في مراحل التاريخ مرحلة كان العالم فيها أكثر خضوعا للعوامل الاقتصادية مثل المرحلة التي يمر بها في عصره الحالي . فلقد بلغت المدنية حدا من التعقيد ، جعل نجاح السياسة في أى بلد متوقفا على المبادئ الاقتصادية التي تتبعها حكومتها ، ومدى انفاق هذه المبادئ ، أو تنافرها مع طبيعة الشعب وموارده .

ولقد شهد العالم خلال السنوات الثلاثين تجربة اقتصادية أثارت دهشته وأعجابه في ذات الوقت . تلك هي تجربة « الاشتراكية الوطنية » في ألمانيا التي أصلحت مركزها الاقتصادي وقضت على البطالة وهيات للناس مستوى كريما من العيش . فلقد قدرت الدولة ، بناء على احصاء دقيق ، حاجات المعيشة المعقولة للفرد ، ورسمت خطا لهذا المستوى انتظم قسما كبيرا من الشعب ، ثم عملت على رفع الطبقات التي دونه الى مستواه ، بالأخذ من الطبقات التي فوقه بالقدر اللازم فقط . ثم مضت الدولة وقد استقرت حالة العيش فيها ، تتوسع في الانتاج ، وتقيم بنيتها الاقتصادية على أسس وطيدة ودعائم ثابتة .

^{لحربها} وشهدت الحرب العالمية الثانية فاذا الانتاج العالمي يخضع للاقتصاد الحربي ، وانتهت الحرب فاذا العالم خاضع للاقتصاد الموجه ، واذا بكل دولة تضع الخطط ، وترسم السياسات ، الطويلة الأمد البعيدة الأهداف .

هكذا جرت الأحداث في غالبية الأمم ، أما في مصر فقد بقيت الأمور تجري كما شاء لها الهوى ، تستقر حيناً وتضطرب أحيانا ، وما كان أحوالنا ،

أكثر من أية دولة أخرى ، الى خطة وسياسة ، تقوم على تعبئة كل عنصر من عناصر الانتاج ، لتطلقها متعاونة متكاملة في طريق معلوم الغاية محدد الأهداف .

لكن هذه الدعوة الى الرسم والتوجيه ، كثيرا ما تقابل - للأسف - بغير الترحاب والقبول الذي لقيته في البلدان الاخرى ، وذلك استنادا الى أنها لا تصلح إلا للتطبيق في المجتمعات الاشتراكية ، ونحن في مصر بلد رأسمالي . ونحن نود أن نبادر فنظمين أو أئيك المتخوفين الحريصين ، الى أننا لن ننادي بأن تصبح مصر بلدا اشتراكيا ، ولكننا كذلك لن نرضى بأن تبقى مصر بلدا رأسماليا ، دون أن يعرف معنى لرأس المال .

ومهما يكن من أمر ، فلقد أثبتت التجارب أن الدولة تستطيع ، مع سيادة النظام الفردي ، أن تتعاون مع المشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي على أساس خطة مشتركة . وحيث أن يعدو تدخل الدولة أن يكون تنظيما للانتاج ، واستغلالا للوارد المعطلة ، مع بقاء المشروعات في أيدي أربابها .

٩
انما الخطة التي ننادي بها هنا ، أن تقوم الدولة بوضع دستور اقتصادي يكون ثمرة جهد وابحاث دقيقة ، تتناول كل مرافقا ، وتقوم على أسس من الاصلاحات الشاملة البعيدة المدى . فاذا وضع هذا الدستور شرعا في تنفيذه على نظام خمسي أو عشري . فنستطيع مثلا أن نضمن هذا الدستور مشروعات لاقامة قرى نموذجية ، أو لتعميم مياه الشرب النقية ، أو نشر وسائل الوقاية من الامراض ، وتوسيع نطاق التربية والتعليم ، ولا سيما التجربة المعروفة « بالترية الاساسية » التي تهدف الى خلق الفلاح المستنير ، وإيقاظ وعيه بأمور معيشته وأحوال وطنه .

الى جانب هذه المشروعات الاجتماعية ، وهي بلا شك ذات آثار اقتصادية ، توجد مشروعات اقتصادية بحتة ، وهي التي ينبغي أن يكون لها الاعتبار الاول ، مثل

مشروعات الري بأعلى النيل ، والصرف في شمال الدلتا ، ومشروعات لاستغلال القوى المحركة من الخزانات المقامة على النيل ، واستخدام هذه القوى لإدارة مصانع تنشأ في مراكز زراعية ، وتقوم على استغلال بعض منتجاتها . كذلك يمكن ان نضمه مشروعات لتحسين المواضلات والنقل ، ولا سيما النقل النهري ، وإقامة المنشآت الضرورية لتشجيع الاستثمار الفردي ، وتعميد طريقه .

وإن لنا في المحاولة الجريئة التي قامت بها الأرجنتين في عام ١٩٤٧ (١) ، لقدوة نحذيرها ، وعبرة نتعظ بها ، إذ آثرنا لانفسنا النجاة من المصير المظلم الذي ينتظر كل أمة تركت لامورها الحبل على الغارب . فلقد عملت هذه التجربة على تنظيم الإدارات الحكومية ، مركزية كانت أو محلية ، بما في ذلك تنقيح قانون الانتخاب والقوانين الجنائية والمدنية ونظام التعليم والخدمات الصحية ، كما عملت على تعديل اللوائح الجركية ورسومها ، والسماح لربح مليون من الأجانب بالهجرة إليها ، مع وضع خطط لاستغلال المناطق غير العامرة بالسكان ، بحيث تتوافر الأيدي العاملة للصناعات الجديدة المراد انشاؤها .

على أن أهم ما في المشروع ، هو ذلك الجزء الذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي بحيث يصبح قادرا على سد حاجات البلد بمنتجاته ، وهو هدف يقوم على تحقيق التوازن بين عنصري الصناعة والزراعة بحيث يكمل كل منهما الآخر ، أو بمعنى آخر ، بحيث يخلق من البلد وحدة اقتصادية متكاملة ، يتحقق معها مبدأ « النمو المتوازن » ، **Balanced Growth** (٢)

(١) البراوى : مشروعات السنوات الخمس (ص ٤٣٦)

(٢) Nurkse , P. 4

وقد قسم الجانب الخاص بتنمية الثروة في المشروع الارجنتيني إلى سبعة أقسام هي :

- (١) المسائل الديموجرافية .
- (٢) المسائل الاجتماعية .
- (٣) الوقود والقوى المحركة .
- (٤) الأعمال العامة .
- (٥) الانتاج .
- (٦) التجارة .
- (٧) المالية .

وقد اعتمد لهذا المشروع ٦٦٦٢ مليون بستوس ، أى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه ، كما تقرر لتنفيذه مدة خمس سنوات تبدأ من يناير سنة ١٩٤٧ . وقد كان طبيعيا أن يصادف الأرجنتين عقبة تدبير مثل هذا المبلغ الكبير ، ولكنها استطاعت أن تذللها بأن خولت للبنك المركزى حق استخدام ٨٥ ٪ من ودائع المصارف عنده ، فى مقابل أن تتعهد الحكومة بضمان جميع الودائع .

كذلك عملت الحكومة على تدعيم المشروع باحتكار عملية التصدير إلى الخارج ، فأنشأت بها هيئة تقوم بشراء المنتجات الرئيسية مثل الحبوب واللحوم من الفلاحين ، وفق أنمان تكسفل لهم ربحا مناسباً ، ثم تقوم هى ببيعها فى الأسواق العالمية . ولقد قدر ربحها من هذه العملية ، فى عام ١٩٤٧ وحده ، بما يعادل ١٢٥ مليوناً من جنيهات المصرية .

ومهما يكن من أمر التجربة الارجنتينية ، فإنه ليس فى نيتنا أن ننادى بتطبيقها أو بتطبيق مشيلتها فى مصر ، لان اختلاف الظروف بين البلدين ، كفىل بأن يجعل هذا التطبيق متعذراً . انما الذى نود أن نذبه اليه الأذهان ، ونلج فى تنبيهها اليه ، ان خطة

دقيقة وسياسة مرسومة ، قد باتت اليوم ضرورة لازمة إذا شئنا لا نفسنا النجاة ،
وينبغى أن نسارع على الفور بوضع أسسها والمبادرة بتنفيذها .

لكن هذا التنفيذ قد يعترضه مثل ما أعترض الأرجنتين من صعوبة في الحصول
على المال اللازم . لذا نقترح مثلاً أن تبدأ الهيئة أو المؤسسة التي سيوكل إليها تولى
هذه الخطة ، بالاستيلاء على الجزء الحر من الاحتياطي العام ، يضاف إليه حصة
مناسبة تخصص لها سنوياً من ميزانية الدولة . أما أهم موارد المشروع فتكون
بتوجيه الادخار الأهل إليها ، وذلك بإصدار سندات حكومية صغيرة القيمة حتى
تتمكن كل طبقات الشعب من الاشتراك فيها . ولا بد من التمهيد لهذه السندات بحملة
دعاية قوية ومستمرة تستعمل فيها كل الوسائل الممكنة لترغيب الجمهور فيها ،
وافهامه أهميتها في حياتنا الاقتصادية ، فنسميها مثلاً سندات « الحرية » على نمط
سندات « الدفاع » أو سندات « النصر » التي أصدرتها الحكومة البريطانية
خلال الحرب .

إلى جانب هذا ، فإن الحكومة تستطيع أن تفرض على الشركات استخدام
نسبة معينة من الأرباح غير الموزعة في شراء تلك السندات ، أو استخدام أموال
صندوق التوفير (١) وأموال القصر وماشابه ذلك في شراء تلك السندات .

وأخيراً فإن المشروع سوف يصبح على مضي الأيام مالكا لبعض المرافق
الائترادية كالمصانع ووسائل النقل ومساكن العمال ، فضلاً عن المرافق المائلة الموجودة
بالفعل ، والتي يمكن أن تضم إليه للارتفاع بمزايا الوحدة المتكاملة ، مثل السكك
الحديدية ، ومصالح الأملاك والمناجم والمحاجر . الخ :

ولعل مما يبعث على التفاؤل أن تطالعنا الصحف ونحن نكتب هذه
السطور (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢) نبأاً اعتزام الحكومة اصدار مرسوم تعيين
أعضاء مجلس الانتاج القومى . وهم نخبة من المفكرين والاقتصاديين وذوى الخبرة
فى كل فرع من فروع الإنتاج ، أما مهمة المجلس فسوف تكون رسم السياسة
الانتاجية وتنفيذها تنفيذا بعيدا عن التقيد بقيود الروتين الحكومى ، اذ له ان يعهد
إلى الحكومة أو الشركات أو يقوم بنفسه بإنشاء المؤسسات الصناعية والانتاجية .

الفصل الثاني

التوسع الزراعى

أولا - تنويع الإنتاج

يتقد بعض الكتاب أن انخفاض الدخل الزراعى فى مصر ، إنما يرجع إلى اعتمادنا على القطن كأساس ، وذلك رغم التدهور النسبى فى أهمية هذا المحصول ، سواء أكان بسبب التوسع فى زراعته فى بلاد كثيرة . أو بسبب التوسع فى صناعة الألياف والخیوط الصناعية ، التى أخذت بالتدریج تحل محله فى كثير من أوجه استخدامه . ويستشهد هذا الفريق على ذلك ، أن أحد الخبراء قد قدر أنه من مجموع إنتاج القطن المصرى الذى يبلغ حوالى ٨ ملايين من القناطير سنوياً ، تستهلك الصناعات المحلية حوالى مليونين ، وأن حوالى ٣ - ٤ ملايين يستهلكها غزالون يتعرضون لخسارة كبيرة إذا رغبوا فى تحويل آلاتهم إلى استخدام أقطان أقصر تيلة ، ولكن هؤلاء الغزالين ليسوا على استعداد لمجاراة ارتفاع أسعار القطن المصرى إلا فى حدود معقولة . أما باقى المحصول فيشتريه فريق من الغزالين طالما أن أسعاره تقارب أسعار الأمريكى ، تفضيلاً لميزاته من حيث المتانة وطول التيلة وبياضها . ومن ذلك يتضح أن القطن المصرى ليس فى مركز احتكارى يمكنه من الاحتفاظ بمستويات أسعاره المرتفعة .

ولهذه الأسباب يقترح ذلك الفريق من الكتاب تنويع الإنتاج تنوعاً عالياً يقوم على التحليل الدقيق لأرباحية الحاصلات ، فتزداد مثلاً المساحات المزروعة بالخضر والفاكهة ، التى يمكن أن تقوم عليهما صناعات الحفظ والتعبئة ، كما يمكن ادخال بعض المحاصيل الصناعية مثل فول الصويا والجنين والكتان

والزهور العطرية والنباتات الطبية . وكذلك العناية بتربية الحيوان والتوسع في صناعة منتجات الالبان .. إلى آخر ما هو معروف من وسائل الزراعة المشتركة .

على ان هذه المقترحات وان كانت تبدو وجيهة من حيث انها تهدف إلى رفع قيمة الناتج في عمومها ، فانها لا تساعد بمفردها على حل المشكلة ، فضلا عما يمترض تطبيقها من صعوبات ، لعل أبسطها هو جهل الفلاح بها وعدم إدراكه لمزاياها . إلى هذا ، فاننا نعتقد أن سياسة التنويع تلك ، ليست من السياسات الثابتة التي يمكن أن تنتهج في كل السنين . فها هو مريبح في عام ، قد يؤدي إلى خسائر في عام آخر ، تبعاً لتغيرات العرض والطلب .

وعلى العموم فان كل ما نستطيع أن نوصي به في هذا المجال ، هو أن تشرف الدولة بما لها من إمكانيات علمية وإحصائية ، على توجيه الزراعة إلى نواحي الاستغلال الاوفر ربحا ، وإرشادهم إلى أنواع المحاصيل التي تجود في الاراضي المختلفة .

ثانيا - زيادة غلة الفدان

ومن الكتاب من يرى أن غلة الفدان آخذة في الهبوط بمعدلات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ في أغلب الحاصلات ، وذلك بسبب إجهاد التربة دون العناية بتسميدها العناية الكافية . كما أن معدل إنتاج الفدان يختلف من منطقة إلى أخرى بسبب الاختلاف في التربة ووسائل الزراعة السائدة ، ومدى العناية بالمزروعات ومحاربة آفاتهما . ولهذا يقترح ذلك الفريق ان نكرم جهودنا لتحقيق «توسع رأسي» ، عن طريق زيادة غلة الفدان ، وذلك بأن نكثف استخدام الاسمدة وتشجيع صناعتها ، فضلا عن تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ومدها بالآلات

والأدوات اللازمة . وأخيرا ينادى ذلك الفريق بتعميم المجموعات الزراعية مع تزويدها بوسائل مكافحة الآفات وانتخاب البذور واستنباط أنواع جديدة منها عن طريق التهجين الصناعي .

على أننا نرى أن سياسة التوسع الرأسي، وإن كانت خيرا في ذاتها ، فهي، شأنها شأن سياسة تنويع الانتاج ، لا يمكن أن تكون البلسم الشافي لعلاج المشكلة ، والتخفيف من ضغط السكان .

ثالثا — تحديد الملكية

أما الداعون إلى تحديد الملكية ، فيقيمون حججهم على أن اطراد اتساع الشقة بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، قد عمل على ابعاد حجم الوحدة الانتاجية للزرعة عن الحجم الاقتصادي الأمثل ، وبالتالي أدى إلى انخفاض الناتج في مجموعه . فبينما كان متوسط ما يملكه ١٤ مليون من الملاك لا يزيد على ٣.٠ من الفدان ، كان هناك حوالي ٦٠ شخصا يزيد متوسط ما يملكه كل منهم على ٤٤٠٠ فدان . هذا بصرف النظر عن المساوي . السياسية والاجتماعية الأخرى ، من حيث اعراض الملاك الكبار عن الاستثمار الصناعي والتجاري ، أو استغلال الملاك للمستأجرين والعمال ، مما يحد من مقدرتهم الشرائية ، وبالتالي يؤدي إلى ضيق السوق المحلية للسلع الصناعية .

ولقد استجاب أولو الأمر في مصر لضرورة تحديد الملكية ، فأصدروا قانون اصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهو ينص على جعل الحد الأقصى ٢٠٠ فدان ، وبهذا يبلغ ما يشمل التوزيع حوالي ٦٠٠.٠٠٠ فدان (أو ما يعادل ١٠ ٪ من جملة المساحة) يتم توزيعها على ٥ سنوات ويتنفع بها حوالي ١٥٠.٠٠٠ من الفلاحين .

ويندى بعض الاقتصاديين تخوفهم من أن القانون سوف يؤدي إلى نقص الانتاج نتيجة لتفتت الملكيات الكبيرة ، فضلا عن صعوبة تمويل الملاك الجدد ومدوم بحاجتهم من الاسمدة والبذور كما كان يفعل الملاك القدامى . إلا أنه يرد على ذلك بأن أكثر هذه الملكيات كان يؤجر بالفعل للفلاحين في مساحات صغيرة ، فإذا كان ثمة أثر لانتقال الملكية من المالك إلى الزارع الفعلي ، فلن يكون هذا الأثر سوى زيادة الحافز على الانتاج . ومن جهة أخرى فإن القانون سوف يعمل على تجميع الملكيات المفتتة وحمايتها من التضاؤل كما تقضى بذلك بعض مواده . أما مشكلة التمويل ، ففي مقدور الحكومة أن تعمل على تيسيرها عن طريق بنك التسليف الزراعي ، أو عن طريق الجمعيات التعاونية التي نص القانون بالفعل على تكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فإن ثمة حقيقة ينبغي ألا تغيب عن الأذهان ، وهي أن إعادة توزيع الأرض المزرعة ، لن يضيف إلى دخلنا الأهلي جديدا . ولعله من الخطأ أن نوهم الناس بأن هذا التوزيع سوف يحقق كل مطالبهم ، لأنه بافتراض توزيع الاراضى جميعها في مساحات صغيرة لا تزيد على ه أفدنة ، فإن عدد الملاك لن يزيد في مجموعه عن ١٢ مليون ، ويبقى بعد ذلك أكثر من نصف الزراع محرومين من تملك الارض .

فتوزيع الارض لا يعدو في الواقع أن يكون مسكنا وقتبا ، الى وقت الحل النهائي الذي يأتي عن طريق زيادة المساحة المزروعة ، وتقليل الضغط عن الزراعة بإفساح ميدان العمل في المنشآت الصناعية والتجارية .

رابعا — زيادة المساحة المزروعة

يختلف الباحثون في تقدير المساحة التي يمكن استصلاحها وإضافتها إلى

المساحة الحالية ، كما يختلفون في وسائل هذا الإصلاح ومدى سلامته من الناحية الفنية . وفيما يلي نلخص بعض هذه الوسائل وكيفية تنفيذها : —

(١) استصلاح الاراضى القلوية في المناطق الشمالية ، والانتفاع بمخلفات مصانع السكر في استصلاح اراضى الجهات الجنوبية ، أسوة بما هو متبع في حوض نهر السند .

(٢) الانتفاع بالمشروعات الايطالية في تجفيف البحيرات الشمالية بشق بعض الترع التى تحمل اليها مياه الفيضان ، فقد ثبت أن السمية التى تحملها هذه المياه سنويا تكفى لتكوين طبقة سمكها متر في مساحة قدرها ٨,٠٠٠ فدان .

(٣) إصلاح اراضى الواحات بالانتفاع بالمياه الجوفية وجعلها مراكر هامة لصناعات زراعية معينة .

(٤) الانتفاع بمخلفات المدن بتصريفها في مناطق خالية يمكن استغلالها كغابات لإنتاج الأخشاب ومحطات لإنتاج الأسمدة العضوية ومواد الوقود الغازية .

(٥) الانتفاع بمنخفض القطارة ووادى الريان كمناطق زراعية حديثة لقلوبها ، ويمكن الانتفاع بالتيار الكهربائى المولد محليا في استصلاحها .

(٦) استخدام المصارف المغطاة بدلا من المصارف الحالية ، وبذا نستطيع توفير حوالى نصف مليون فدان تشغلها هذه المصارف فى الوقت الحالى .

(٧) الانتفاع بالاراضى الصحراوية فى زراعة بعض أنواع الفاكهة والخضر التى تلائمها التربة الخفيفة .

(٨) توفير المياه اللازمة لهذه الاصلاحات جميعها ، سواء بتنفيذ مشروعات التخزين الدائم بأعلى النيل مثل خزانات فكتوريا والبرت وتانا ، أو بتحويل

مجرى النيل عند منطقة السدود ، أو بالانخفاض بمياه الفيضان التي تتدفق في كل عام إلى البحر الأبيض ، دون أن تفيد منها بشئ . .

هذه طائفة من المشروعات والوسائل التي يقترحها بعض الفنيين لزيادة المساحة المنزرعة . وإن كنا لا نستطيع القطع بمدى صلاحية هذه المشروعات من الناحية الفنية ، فما لا شك فيه أن هناك من الأراضي ما هو قابل للاستصلاح ، ويمكن أن يستفاد به في زيادة الرقعة المستثمرة .

فإذا ثبت هذا ، لكان لنا أن نتساءل : على كاهل من يقع عبء استصلاح تلك الأراضي ؟ أو بعبارة أكثر صراحة : أتقوم الدولة أم يقوم الأفراد بتنفيذ تلك المشروعات ؟

يعتقد البعض أن الاعتماد على المشروعات والجهود الفردية للاضطلاع بتلك المشروعات سوف لا يأتي بالنتائج السريعة المنشودة . فالحواجز على استثمار الأراضي قد أصبحت ضعيفة ، خصوصا بعد أن هبطت أثمانها على أثر صدور قانون الإصلاح الزراعي ، دون أن يقابل ذلك هبوط مماثل في أجور عوامل الانتاج التي تستخدم في استصلاحها ، بل على العكس نجد أن هذا القانون قد عمل على رفع أجور العمال الزراعيين عما كانت عليه .

كذلك يرى هذا الفريق أن بقاء النشاط الفردي بعيدا عن مجال استصلاح الأراضي ، رغم ارتفاع أثمانها فيما مضى ، إنما يقطع بعجز هذا النشاط ويوحى بقصوره . ولعل ما يؤكد هذا العجز أن الائتمان الزراعي ، مع ما كان يمكن أن يقدمه من خدمات جليلة في هذا المضمار ، يكاد أن يكون منعدما في مصر . فمن مجموع القروض التي عقدها بنك التسليف الزراعي والتعاوني منذ أنشأته في عام ١٩٣١ حتى نهاية عام ١٩٥١ وتقدر بحوالي ١٣٠ مليون جنيه (١) لم تزد قيمة القروض

(١) أنظر التقارير السنوية للبنك

التي قدمت بقصد استصلاح الأراضي عن ١٠٧ ألف جنيه ، أى بنسبة لا تتجاوز ٠.١٪ ، وحتى هذه الأراضي لم تكن بورا وإنما كانت أراضى منزرعة لا يعوزها سوى الإصلاح الطفيف .

وعلى ذلك يرى هذا الفريق (١) أن تقوم الحكومة بحصر الأراضي القابلة للاستصلاح ، ثم تعتمد إلى تقسيمها إلى مزارع كبيرة نسبيا تخصص هيئة للإشراف على كل مزرعة بحيث تخضع جميع الهيئات لإدارة مركزية تتولى السياسة العامة للمشروع . بل ذلك أن ينقل إلى المناطق المستصلحة عدد من سكان المناطق المزدهرة ، ثم تقسم عليهم الأراضي لزراعتها في حدود الخطة الموضوعة ، احتفاظا بمزايا الإنتاج الكبير ، بشرط أن يكون هذا التقسيم بالتأجير لا بالتملك . أما الإيراد المتحصل فيخصص لدفع ثمن الآلات والخدمات والأسمدة ، وسداد القروض التي تعقدها الهيئة المركزية ، وتكوين الاحتياطي والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية وما إليها . أما المتبقى بعد ذلك فيضاف إلى ميزانية الدولة .

أما كيف يتسنى للحكومة تدبير الأموال اللازمة للمشروع ، فيرى أنصار الفكرة ، أن هناك قوة ادخارية تخفيها البطالة المقنعة التي تعاني منها الزراعة المصرية ، وأنه من المستطاع بوسيلة أو بأخرى ، أن تجند هذه القوى لخدمة المشروع (٢) . ولتوضيح ذلك يقولون أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة قد قامت بعمل تجربة علمية ، فاستطاعت أن تثبت أن فلاحه ١٠ فداناً — بنفس الوسائل المستخدمة حالياً — لا يحتاج لأكثر من ٨ أسرات ، أى أنه يكفي لزراعة المساحة الحالية حوالي مليون أسرة أو ما يعادل نصف السكان الزراعيين في سنة ١٩٣٧ وعدد ١١,٨٠ مليون (١٣ مليون في تعداد ١٩٤٧) .

وثمة تجارب أخرى تدل جميعها على أن الزراعة المصرية تعاني بطالة مقنعة ، أو بمعنى آخر ، أنه من المستطاع تحويل جانب من الأيدي العاملة فيها إلى نواح

(١) البراوى : مشروعات السنوات الخمس (ص ٤٤٨)

(٢) Nurkse, P. 23

إنتاجية جديدة دون أن يعترى الدخل الزراعى الحقيقى أى نقصان . من ذلك أن بعض الخبراء المصريين والأجانب (١) قاموا بعمل أبحاث دقيقة لمعرفة مقدار العمل الإنسانى اللازم لاستغلال الأراضى المصرية ، خلصت نتائجهم إلى أن هذا العمل يقدر بحوالى ٣٧٠ - ٣٩٤ مليون يوم من عمل الرجال ، يضاف إليها ١٢٥ - ١٩٨ مليون يوم من عمل النساء أو الصبية . فإذا فرضنا أن أيام العمل السنوية هى ٣٠٠ يوم ، وأنه يلزم لتنظيم الاستغلال والإشراف على توجيهه ، حوالى ١٢٠,٠٠٠ من الاختصاصيين ، لما زادت حاجة الزراعة إلى أكثر من ١,٣ - ١,٤ مليون من الرجال و٤٠٠ - ٦٥٠ ألف من النساء والأطفال . ومعنى هذا أن حوالى ١٣ مليون من السكان ، بينهم أكثر من ٧,٥ مليون من الأيدي العاملة المنتجة . ذكورا وإناثا ، يقومون اليوم بما يستطيع أن يقوم به مليونان أو ثلاثة ملايين ، إذا أحسن توجيههم ونظمت جهودهم ، وذلك مع بقاء نفس الوسائل والمعدات المستخدمة حالياً على ما هى عليه .

وإذا كان الأمر كذلك ، لحق لنا أن نقول بأن العمال « الزائدين » إنما يصبحون عبئاً على غيرهم ، لأنهم بجانب اعتبارهم عنصراً غير منتج ، فهم يستهلكون جانباً من إنتاج العمال « المنتجين » . وبديهي أننا فى الحياة الواحة لا نستطيع أن نميز بين هذين النوعين من العمال ، بمعنى أن نقول أن عمروا من فريق المنتجين وأن زيدا من فريق الزائدين . فالجميع يعملون ، والجميع ينتجون . ولكننا نؤثر أن نبقى على هذا التمييز ، تسهيلاً للتجليل النظرى . وتيسيراً لعرض المشكلة فى صورتها الحقيقية .

فلو أمكننا الآن أن نتصور أن العمال الزائدين قد حولوا للعمل فى إصلاح الأراضى البور ، وأن العمال المنتجين سرف يحافظون على إنتاج نفس الغلة

السكية دون نقصان ، ويحافظون في نفس الوقت على معدل استهلاكهم السابق دون زيادة ، لجاز لنا أن نتوقع بأن الفئة « المنتجة » سوف تحقق من دخلها فائضاً يسد حاجة الفئة « المحولة » ، وأن هذا الفائض يعادل تماماً ما كانوا يستهلكونه بالفعل أثناء إقامتهم بين ظهرانيهم .

لكن كيف نستطيع أن نضمن بقاء معدل الاستهلاك لدى الفئتين ، المنتجة والمحولة ، عند مستواه الأصلي ، مع ما نعلمه من أن الظروف الجديدة سوف يكون لها دون ريب آثارها التي تعمل على رفع هذا المعدل ؟ وإذا استطعنا أن نحقق ذلك ، أفلا ينتظران يؤدي نقل « الفائض » إلى حيث تعمل الفئة المحولة ، إلى تكبد بعض النفقات الإضافية ؟

هنا لك يقول أنصار الفكرة أنهم لا ينكرون احتمال زيادة الاستهلاك ، أو احتمال تكبد بعض النفقات الإضافية مثل نفقات النقل ، لكنهم مع ذلك يصرون على إمكان تحقيق الفكرة رغم ما يعترضها من صعوبات . فلو فرضنا أن قيمة ما كان العمال « المحولون » يستهلكونه بلغت ٦٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ، وأن النفقات الإضافية ، وهي النفقات المترتبة على زيادة الاستهلاك وتكاليف النقل سوف تبلغ ٢٠ مليوناً ، فإنه لو استطيع تدبير تلك الملايين العشرين بوسيلة من الوسائل العادية مثل القروض الخارجية أو الداخلية ، لكان معنى ذلك أننا استطعنا استثمار ٤٠ مليوناً من الجنيهات كانت تبتلعها البطالة المقنعة .

ومرة أخرى يتساءل المعارضون : لكن كيف السبيل إلى انقاذ الفائض من أفواه المنتجين ؟

هنا تصطدم الفكرة بأول عقبة من عقبات التنفيذ . فهناك فريق يرى أن فرض « ضرائب المباشرة على الزراع كفيل بانقاذ الفائض وتوجيهه إلى الغرض المنشود .

ولكن فكرة الضرائب المباشرة قد تجد من يعارضها والحجج كثيرة . كذلك الضرائب غير المباشرة ، فإن أثرها قد لا يجدى ، خصوصا إذا ما أخذ في الحسبان أن ما يشتريه الفلاح من السلع لا يبلغ سوى نسبة ضئيلة جدا مما يستهلكه من حاصلاته مباشرة *Consumption on the spot* .

ويدور أنصار الفكرة يبحثون عن الوسيلة هنا وهناك ، ثم ينتهى بهم الامر إلى تجربة «المزارع الجماعية» . ذلك أن جماعيتها في الإنتاج ، تعنى في ذات الوقت «جماعية» في التوزيع ، وبهذا تستطيع الدولة أن تضع يدها على الفائض المنشود دون كبير عناء .

هذه هي خلاصة رأى الذين يعتمدون على الحكومة في حل المشكلة . أما الذين يعارضونهم ، فيقولون أن صعوبة التمويل ما تزال رغم ذلك بغير حل . ذلك أنه بافتراض نجاحنا في تجنيد الطاقة الادخارية «المقنعة» — وهو نجاح غير محقق لكثرة ما يعترض الفكرة من صعوبات — فالتنازل لن نحصل على أكثر من عنصر «العمل» ، وتبقى التجربة بعد ذلك قاصرة عن توفير المعدات الرأسمالية ، وهي في مجموعها لا بد وأن تبلغ رقما كبيرا . ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، أن إيكال الامر للحكومة كما يزعم الآخرون ، إنما يحمل في طياته أعظم المخاطر ، لأنه يعرض المشروع — على أهميته الحيوية — لمقبرة الروتين ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع النفقات ارتفاعا بالغا . ولعل أقطع البراهين على صحة ذلك ، هو ما لقيته سياسة مصلحة الاملاك الاميرية من فشل في استصلاح الاراضى المملوكة للحكومة (١) . فلقد وضعت هذه المصلحة سياسة قدرت فيها أن إصلاح القدان

(١) تقرير ديوان المحاسبة (٤٧ / ١٩٤٨) ص ٢١٠

» » » (٤٨ / ١٩٤٩) ص ٢٦٦

» » » (٤٩ / ١٩٥٠) ص ١٦

يكلفها حوالى ١٩ جنيها ، يصرف نصفها فى السنة الاولى والنصف الآخر فى مدى خمس سنوات لصيانة الإصلاح ، ومع ذلك فقد امتدت هذه المدة إلى أكثر من ١٢ سنة مما ترتب عليه ان ارتفعت التكاليف إلى أكثر من ١٠٠ جنيه . هذا إلى أن مجموع ما تم إصلاحه بمعرفة تلك المصلحة فى المدة من سنة ١٩٣٥ — تاريخ بدء سياسة إصلاح الأراضى — إلى سنة ١٩٥٠ ، لم يزد على ٣١٣,٨٣٩ فداناً ، أى أن نسبة ما تم إصلاحه خلال ١٥ سنة بالقياس إلى مجموع الأراضى القابلة للإصلاح والتي بلغت ١,٣٥٥,٠٤٩ عام ١٩٤٥ لم تتجاوز ٢٣ ٪ . وعلى الرغم من أن المصلحة قررت منذ عام ١٩٤٥ أن تتخلص من أراضىها أولاً فاولاً ، فإن نسبة ما تم بيعه من الأراضى المستصلحة لم تزد للآن عن ١٣٧,٠٤٩ فداناً أو ما يعادل ٤٣ ٪ من جملة هذه الأراضى .

على أن الفوضى التى صاحبت سياسة الحكومة بالنسبة لأراضىها ، قد لا تبدو بجلاء إلا إذا ذكرنا ، فضلاً عما تقدم ، أن حساب الأرباح والخسائر للأراضى المؤجرة والمنزوعة بمعرفة مصلحة الأملاك قد كشف عن خسائر كبيرة وصلت فى بعض الحالات إلى أكثر من ١٩ جنيهاً فى الفدان الواحد .

أما السياسة المائية التى تعهدها الحكومة منذ سنة ١٩٢٠ ، والتي أعيد تنظيمها عام ١٩٤٠ ، وشرع فى تنفيذها عام ١٩٤٢ ، فكيفاناً دليلاً على فشلها أنه ، إلى جانب بقاء المساحة المنزوعة دون زيادة تذكر ، فقد تعرض محصولا القطن والأرز عام ١٩٥١ للبهوط الكبير بسبب قلة المياه .

ويخلص أنه ارتكبت الأراضى للشركات والأفراد ، فى نهاية الأمر ، إلى أن الخير والبركة لا يمكن أن يحلا إلا على أيدي هذه الشركات . ولذا ينبغى علينا أن نمهد لها السبيل كي تقوم بالإصلاح المنشود ، خصوصاً بعد أن تكفل قانون

الإصلاح الزراعي بتهيئة الفرصة المناسبة ، إذ قرر إعفاء الأراضي المملوكة بقصد استصلاحها من تحديد الملكية خلال ٢٥ سنة من وقت التملك .

على أننا نعتقد ، أن الأمر قد بات يتطلب مزيدا من التعاون بين الحكومة وبين الافراد ، حتى نبلغ غايتنا بأسرع ما استطاع . فتقوم الحكومة مثلا من جانبها بالإتفاق على المشروعات العامة ، كشروعات الري وشق الطرق ومد الطرق التي تربط هذه المناطق ببقية مناطق القطر ، ولا بأس بعد ذلك من أن تترك للأفراد فرصة السير في بقية المشروع .

ولقد تحقق بالفعل جانب من هذه السياسة ، إذ وافق مجلس الوزراء في نوفمبر سنة ١٩٥٢ على بيع الأراضي الحكومية البور ، وتقدر بحوالى ١,١٨٤,٦٠٧ أفدنة للأفراد والشركات . وعلى أثر ذلك شرعت وزارة المالية في مباحثة الشركات الزراعية المصرية لتعرف مدى قدرتها على استصلاح واستغلال تلك الأراضي ، فتقدم إليها في ديسمبر من نفس العام قرابة ٢٠ شركة بعروض مختلفة ، تغطي مساحة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ فدان . ولا تزال المباحثات جارية حتى الآن .

لكن على الرغم من كل هذا ، فما زلنا نعتقد أن الإصلاح الزراعي لم يبلغ بعد نهايته ، ولا بد من أن توضع له خطة مدروسة ، تقوم على استهداف الآمال البعيدة في توسيع المساحة ، والتنظيم العلى ، وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال القومية والأجنبية لاستغلال مواردها على أحدث الأساليب .

أما النقاط الأساسية التي ينبغي أن تتضمنها هذه الخطة ، فيمكن تلخيصها

فيما يلي : —

أولا — استصلاح أكبر قدر من الأراضي القابلة للزراعة . وقد قدر الأستاذان Clark و Cleland أنه من المستطاع — بالوسائل المعروفة في الوقت الحاضر — أن تزيد الرقعة المنزرعة بما يتراوح بين ٧ و ٨ ملايين من الأفدنة .

ثانيا — تغيير الأساليب الزراعية الحالية ، بحيث تصطبغ بالطابع الآلي **Mechanisation** فيقام في طول البلاد وعرضها محطات للجرارات ، ومجموعات للتجارب العلمية ، لتقديم الخدمات للزراع على نحو ما هو جار في البلاد الزراعية المتقدمة .

ثالثا — إعادة توزيع السكان على مختلف المناطق بحيث يقل الضغط عن المناطق المزدحمة ، ويتسنى تعمير المناطق الجديدة بحاجتها إلى الأيدي العاملة .

رابعا — العناية برفع المستوى الاجتماعي والثقافي لسكان الريف ، قنعم الأندية والمسارح والحمامات الشعبية وموارد المياه الصالحة ، إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية المعروفة .

خامسا — الاهتمام بالتصنيع الزراعي ، ولا سيما صناعتي مستخرجات الالبان وحفظ الفاكهة ، مع الاستفادة في ذلك بكهربية جميع الخزانات المقامة على النيل .

سادسا — العناية بالثروة الحيوانية بوجه خاص ، حيث أن هذه الناحية — على أهميتها وارتفاع دخلها — قد تأخرت كثيرا بالنسبة للوسائل الزراعية الأخرى .

سابعا — تنظيم التعاون الزراعي **Co-operation** ودعمه بأحدث ما وصلت اليه البلاد العربية في استخدامه .

ثامنا — العناية بتصريف الإنتاج الزراعي ، وتنظيم وسائله في الداخل والخارج .

الفصل الثالث

مشاكل الصناعة

أولاً — التسويق

(١) ضيق السوق المحلية

من المظاهر العامة التي تشترك فيها الأمم المتخلفة اقتصادياً ، ومن بينها مصر ، تلك الحلقة المفرغة ، التي يسيطر عليها الفقر على هذه الأمم « The Vicious Circle of poverty » وهي حلقة بدايتها ونهايتها في انخفاض الإنتاجية نتيجة لقلة رأس المال المستخدم في الإنتاج Capital-Intensity of production .

فحينما تنخفض الإنتاجية يهبط الدخل ، وإذا هبط الدخل ازدوجت النتيجة ، فيقترن ضعف القدرة على الإدخار ، بضعف القدرة على الشراء والاستهلاك . أما ضعف القدرة على الإدخار فنتيجته المحتومة هي تعذر تكوين رأس المال ، الذي بدوره لا يستطيع رفع الإنتاجية المنخفضة ، وأما ضعف القدرة على الشراء فنتيجته ضيق نطاق السوق ، وقصور الطلب عن أن يوفر للصناعات ولأربابها الحوافز التي تشجعهم على استثمار أموالهم فيها ، وبالتالي زيادة رأس المال . ونتيجة كل هذا أن تبقى الإنتاجية المنخفضة على انخفاضها ، وأن تظل هذه الأمم في توازنها المتخلف Underdevelopment Equilibrium حبيسة لا تستطيع من « الحلقة المفرغة » فكاً أو مهرباً .

وإذا كان الأمر كذلك ، لجاز لنا أن نقول بأن المشكلة ، في أسلوبها العلى ، لا تخرج عن كونها مشكلة عرض وطلب على رأس المال : عرض جامد ، وطلب عديم المرونة .

لكن مشكلة العرض قد تبدو في نظر البعض أيسر حالا من مشكلة الطلب ، إذ يرى هذا البعض أنه إذا كان الأمر متوقفا على « كثافة رأس المال » المستخدم وحسب ، وكانت الموارد القومية ، بحكم انخفاضها ، قاصرة عن تحقيق هذه الكثافة ، لسكان المستطاع تحقيقها عن طريق الأموال الأجنبية ، وهذه تكاد تكون متوفرة في البلاد الغنية بها Rich-capital countries ومتأهبة لتلبية الدعوة إذا ما بدت لها جذابة مغرية .

لكن الرد على ذلك قد لا يكون عسيرا ، إذا ما أخذنا في الحسبان الجانب الآخر من المشكلة ، ألا وهو ضعف المقدرة الشرائية ، ومن ثم ضيق السوق . فلنفرض مثلا أنه في مجتمع بدائي فقير ، لا يترك المنفق من الدخل على المواد الغذائية فائضا لدى الغالبية لانفاقه في استهلاك الأحذية . ولنفرض كذلك أن هذا المجتمع يضم فئة قليلة تجد ما تنفقه على هذا النوع من الاستهلاك ، وأن مجموع ما تنفقه هذه الفئة يغطي « النفقة الحدية » لمصنع صغير ينتج العدد المطلوب من الأحذية ، ويعتمد في إنتاجه على وسائل بدائية تؤدي إلى انخفاض إنتاجيته « المادية » Physical Productivity . هذا المصنع لو شاء أن يرفع هذه الإنتاجية ، بزيادة تكثيف المستخدم من رأس المال فاقترض الأموال اللازمة من الخارج ، ثم عمل على استيراد المعدات الحديثة التي تتيح له إنتاج عدد هائل من أزواج الأحذية . فقد يتبادر إلى الذهن أن مقومات النجاح قد توفرت لهذا المصنع ، طالما أنه استطاع التغلب على عقبة المال ، بالاقتراض ، وعلى انخفاض الإنتاجية بتكثيف رأس المال . ومع ذلك

فالحقيقة غير ذلك تماما . إذ أن فقر غالبية السكان ، وقصور مواردهم الضئيلة عن تخصيص جانب لاستهلاك الأحذية ، أو بالأحرى ، أن عدم نشاط « الطلب » لمواجهة « العرض » المتزايد ، قد يهبط بالإنتاجية « القيمة » Value productivity إلى الحضيض ، رغم ما تصيبه الإنتاجية « المادية » من ارتفاع كبير .

فشكة البلدان المتخلفة، هي في الحقيقة مشكلة «تسويق» أكثر منها مشكلة «تمويل» . وفي مصر يعتبر ضيق السوق المحلية من أبرز العقبات التي تعترض طريق التصنيع . إذ أن سوء توزيع الثروة (١) بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية ثلاثة أرباع السكان بسبب نزاحهم على موارد الزراعة المحدودة ، قد عمل على انقسام السوق المصرية إلى سوقين متباينين : سوق للسلع الضرورية ، وهذه ضيقة ولا تناسب عدد السكان ، لأن قدرتهم على الشراء والاستهلاك محدودة بدخولهم المنخفضة . وسوق للمواد الترفية والسكالية ، وهذه تستمد الطلب عليها من الفئة القليلة ذات الدخل المرتفع ، وهم في الغالب يفضلون المنتجات الأجنبية في هذا النوع من الاستهلاك .

ويعتقد بعض الكتاب ، حلا لمشكلة السوق ، أنه من المستطاع تحويل جانب من الطلب على السلع الأجنبية ، إلى المنتجات المحلية ، بفرض قيود الاستيراد ورفع التعريفة الجمركية ولو إلى حد المنع . لكن تلك السياسة يعترضها صعوبات كثيرة لعل أهمها :

أولا — أنه قد يترتب على تدفق القوة الشرائية الجديدة إلى السوق المحلية موجة هائلة من التضخم يضار بسببها أغلب الطبقات الفقيرة .

ثانيا — أن ارتباطنا بالاتفاقات الاقتصادية الدولية ، ثنائية كانت أو متعددة ، قد يجعل من غير الميسور تنفيذ مثل هذه السياسة دون أن تتعرض

صادراتنا لسياسات مضادة ، ودون أن نتعرض للوم الهيئات الدولية التي تشرف على تنظيم التجارة الدولية ، وبالأخص « صندوق النقد الدولي » .

ثالثاً — وأخيراً فإن أغلب المنتجات المستوردة قد لا يتسنى صنعها في مصر ، إما لعدم توفر الظروف التي تساعد على قيام صناعاتها ، وإما بسبب ضخامة « الوحدة الإنتاجية » ، واعتمادها في تصريف منتجاتها على أسواق عالمية ، مما يجعل من المتعذر على مصر منافسة الدول الصناعية العريقة فيها .

ومن الكتاب من يعلق الآمال الكبار في أن يستطيع « العهد الجديد » ، بسياسته التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل الأهل لصالح الطبقات الفقيرة ، أن يرفع من مقدرتها الشرائية ، ومن ثم يتسع نطاق السوق المحلية . لكننا نرى أن هذه السياسة وإن بدت آثارها طيبة بالنسبة للصناعات القائمة حالياً ، والتي تعاني شيئاً من الكساد في الوقت الحاضر ، إلا أنها تنطوي على أكبر المخاطر التي قد تحقق بالطبقات التي يراد لها أن تنتفع بها . إذ أنها كسياسة الحد من الاستيراد ، قد تؤدي إلى موجة تضخمية هائلة ، ما لم نعمل في نفس الوقت على توسيع نطاق الإنتاج بالقدر الذي يقابل زيادة الطلب المتوقعة .

وأخيراً فإن مجرد إعادة توزيع الدخل ، قد لا يؤدي إلى تحقيق الآمال المتعلقة عليها ، ما لم يصاحب ذلك توسع في استصلاح الأراضي بالقدر الذي يرفع من المقدرة الشرائية للفلاحين بالفعل . على أننا ينبغي أن نحترس لظاهرة أخرى ، وهي أن اتساع نطاق السوق المحلية قد لا يؤدي إلى اتساع نطاق الصناعة المحلية ، إذ قد يؤدي إلى زيادة المستورد من السلع الأجنبية ، ولذلك يجب أن نرسم سياسة واضحة للتصنيع .

(٢) النمو المتوازن

النمو المتوازن « Balanced Growth » نظرية حديثة (١) في التنمية الاقتصادية ، تعتمد على عدة مبادئ أهمها نظرية Keynes في «مكرر الاستثمار» ، وقانون الاسراق المعروف باسم قانون Say وهو ما عبر عنه J. S. Mill بقوله :

« Every increase of production, if distributed without miscalculation among all kinds of produce in the proportion which private interest would dictate, creates, or rather constitutes, its own demand. »

وتقوم النظرية على أن توسعا شاملا يتضمن إنشاء مجموعة كبيرة من الصناعات في آن واحد ، لا بد وأن يغدو قوة دافعة تعمل على قيام صناعات جديدة متنوعة تغذى بعضها بعضا بالمعاملات ، وتكون في مجموعها وحدة متكاملة يستهلك بعضها ما ينتجه الآخر . فخلق طلب جديد على المنتجات الصناعية إنما يتوقف على زيادة حجم المعاملات بين المؤسسات المختلفة ، كما يتوقف على زيادة القوة الشرائية التي تسرى في التداول ، بسند من الإنتاج الحقيقي الذي لا بد وأن تقتضاه على خلقه عوامل الإنتاج الموظفة في مختلف الصناعات .

لكن هذا النمو المتوازن ، وإن كان قد تم في دول غرب أوروبا ، كما يقول الأستاذ Schumpeter في نظريته عن «النمو الاقتصادي» نتيجة لجهود الافراد ، وبفضل الظروف المواتية التي هيأت لهم سبيل الكسب والربح إبان القرن الماضي ، فقد لا يتسنى اليوم تحقيقه في الدول المتخلفة بنفس الديناميكية .

وهنا يبدو دور الدولة جليا في ضرورة وضع خطة ، وسياسة مرسومة ، تستطيع بها أن تحقق ما يقصر عنه النشاط الفردي في التنمية المتوازنة . وقد كان

ذلك ما فعلته الحكومة اليابانية للنهوض بالصناعة فيها خلال الفترة التي سبقت عام ١٩١٤، إذ عملت هذه الحكومة على توسيع نطاق السوق المحلية، حتى توطدت فيها دعائم الصناعة، وانخفضت تكاليف الإنتاج، ومن ثم أمكنها أن تغزو الأسواق الخارجية، وأن تصيب فيها ما أصابته من نجاح وتفوق.

على أنه إذا كان ثمة ما نشير به، لإمكان الاستفادة بهذه النظرية في مصر، فهو أن الحكومة تستطيع، إذا أحسنت رسم خطتها، وأحكمت توجيه مالياتها — وهي كما قدمنا تستغرق حوالى ثلث أو ربع الدخل الأهل — أن تؤثر في الاقتصاد القومى بما يحقق له النهوض المنشود، والنمو المتوازن.

(٣) الأسواق الخارجية

هناك فريق من الكتاب يرى أن ما تتمتع به مصر من موقع جغرافى ممتاز، يجعل أسواق البلاد العربية بما فيها السودان والمغرب الأقصى، فى متناول فئاعها الاقتصادية، وعلى ذلك فهم ينادون بتوثيق علاقاتنا التجارية بهذه البلدان، كأساس لفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الصناعية والزراعية (١). لكننا نريد أن نقول لهؤلاء الذين يعلقون الآمال الكبار على تلك الأسواق، إنها ليست من السهولة كما يظن. ويكفى للدلالة على صدق ذلك أن نسوق بعض الأدلة من الواقع الملوس :

أولا — أن هذه البلدان تشترك فى الظاهرة العامة التى اشرنا إليها، وهى فقر السكان وضعف مقدرتهم الشرائية؛ فنطاق السوق فى الحقيقة لا يتوقف على المساحة أو على عدد السكان بقدر ما يتوقف على المقدرة الشرائية لهؤلاء.

(١) المؤتمر الاقتصادى الأول ١٩٤٦ (ص ٦٤)

السكان . وإن من البلدان لما تغطي مساحته آلاف الأميال المربعة ، ويحصى سكانه بالمئات من الملايين ، ومع ذلك يظل نطاق السوق ضيقاً تافهاً ، كما هو الحال في الصين والهند والبرازيل . ولعل في أرقام التجارة الخارجية مع مجموعة البلدان العربية ما يؤكد ضعف الآمال الكبيرة التي يعقدها عليها هؤلاء الكتاب .

تجارة مصر مع البلاد العربية سنة ١٩٥٠ (بالآف الجنيهات)

الواردات المصرية	المصادر المصرية			البلد
	جملة	معاد تصديرها	منتجات محلية	
٣٩٦٩	٧٠٦	٧٥	٦٢١	المملكة السعودية
٦٤	٠.٠٤	—	٠.٠٤	اليمن
١٢٧٨	٨٥	٢٣	٦٢	العراق
٦٧	٨٧٩	١١٥	٧٦٤	فلسطين
١٣	٧٧٧	١٠٢	٦٧٥	شرق الأردن
٤٨٧	٧٢٦	٤٨	٦٧٨	سوريا
٨٤١	١٣٢٥	٤١١	٩١٤	لبنان
٦٧١٨	٤٤٩٨	٧٧٤	٣٧٢٤	الجملة
٢١٢٦٨٢	١٧٥٤٢٨	٢٤٦٩	١٧٢٩٥٩	مجموع تجارة مصر
٪ ٣	٪ ٢.٥	—	—	النسبة المئوية

ثانياً — أن ارتفاع نفقات النقل بين هذه البلدان ، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج بسبب ضيق نطاقه وتأخر وسائله ، قد يبلغ بأثمان السلع المحلية حداً لا تقوى معه على الصمود في وجه المنتجات الأجنبية العريقة . على أن أهمية هذا العامل قد تصبح أقل مما تبدو ، إذا ما أخذنا في الحسبان أن أجور العمل في مصر منخفضة عنها في تلك البلدان ، وأن إطراد تزايد الإنتاج وتحسن

أساليبه ، سوف يساعد آخر الأمر على هبوط النفقات . هذا إلى أن الجامعة العربية قد بدأت بالفعل تفكر في إنشاء أسطول بحرى تجارى يتولى عمليات النقل ، ويقوم بتشجيعها بين البلدان العربية .

ثالثا - أن النهضات الاقتصادية المشابهة ، والتي تتفاعل عواملها وتخدم في هذه البلدان ، لا بد وأن تدفعها إلى انتهاج السياسات المضادة ، فتعتمد مثلا إلى حماية صناعاتها الناشئة بإغلاق أبوابها في وجه المنتجات الأجنبية . ولعل من الأمثلة القريبة أن « مجلس الأعمار العراقي » قد قرر هذا العام (١٩٥٢) أن يبدأ في تأسيس بعض الصناعات الجديدة بالعراق ، مثل صناعات الاسمنت والسماد والكبريت وإطارات السيارات ، والسكر وصب الحديد والنسيج . وقد اعتمد بالفعل لتشجيع هذه الصناعات حوالى ٣٠ مليون جنيه ، كما تقرر أن يكون التنفيذ على ٥ سنوات كجزء من برنامج ضخم يهدف إلى إنعاش الزراعة والصناعة .

رابعا - وأخيرا فلقد بذلت بالفعل بعض المحاولات التي ترمى إلى استخدام الجامعة العربية كأداة لتحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ، ولكن تنفيذ هذه المحاولات لم يلبث حتى تحطم على صخرة الفشل والعجز الذى تنسم به أعمال هذه الجامعة . فلقد نصت المادة الرابعة من ميثاق الجامعة على تأليف لجنة لوضع قواعد التعاون الاقتصادى ، فتشكلت اللجنة وقدمت بالفعل تقريرها فى عام ١٩٤٥ ، ولكنها لم تضمنه مشروعات جديدة لتحقيق هذا التعاون ، فبقى الغرض من تأليفها مهملًا حتى الآن .

وقد عادت المادة السابعة من ميثاق « الدفاع المشترك » فأكدت ضرورة هذا التعاون ، كما نصت المادة الثامنة منه على إنشاء مجلس اقتصادى من وزراء الدول الأعضاء ، ومع ذلك فإن المجلس لم يتألف إلى الآن ، ولم تتقدم قضية التعاون الاقتصادى خطوة رغم هذا التأكيد .

أما المشروعات التي قدمتها بعض الحكومات ، كمشروع « توحيد النقد » ، ومشروع « تسهيل التجارة » ، والمشروع المبدل له ، فلم تجد من يهتم بها أو يتوافر على درسها الدراسة التي تذهب بها إلى مجال التنفيذ .

ولقد أجازت اتفاقية « هافانا » للتجارة الدولية (المادتان ١٥ و ٤٤) قيام علاقات تجارية حرة بين مجموعة من الدول بحيث تستفيد منها الدول الأخرى بموجب امتيازات الدولة الأولى بالرعاية . وكان مجلس الجامعة العربية قد أقر سياسة « التفضيل الاقتصادي » من حيث المبدأ في دورة إنعقاده الرابعة عشر . ومع ذلك بقيت كل هذه النصوص إلى الآن حبرا على ورق .

وأخيرا ، فلعلنا نكون قد اقتنعنا بأن التعويل على الأسواق العربية ، كمنفذ لصناعاتنا الكبيرة التي ننشدها ، ليس في الواقع سوى حلم الضال بواحة مخضرة . ولعلنا نكون قد اقتنعنا أيضا ، بأنه لا منفذ لتلك الصناعات سوى سوقنا المحلية ، وأنه إلى هذه السوق ينبغي أن نوجه جل عنايتنا .

ثانيا - التمويل

أوضحنا في الفصل المتقدم ، مشكلة الخافز إلى الاستثمار ، أو بالأحرى جانب الطلب على رأس المال . وقد رأينا في هذا الفصل كيف أن ضيق السوق المحلية يعتبر في مقدمة العوامل التي تضعف من هذه الخوافز . أما في هذا الفصل فسوف نعود إلى الحديث عن « التمويل » ، أو بمعنى آخر عن جانب العرض لرأس المال .

(١) النظام المصرفي وأثره في النشاط الاقتصادي

نريد قبل كل شيء أن نوجه سوء الفهمين . أما الأول فهو : هل تساهم البنوك المنشأة في مصر في مد المستثمرين بالائتمان على النحو الذي اتبعته بنوك القارة الأوروبية ، حتى ينمو استثمارهم ويؤتي ثماره ؟ وأما الثاني فهو : هل تقوم هذه البنوك بامتصاص المدخرات القومية وتوجيهها Mobilisation نحو الاستثمار ، أو بمعنى آخر ، هل نجحت هذه البنوك في تربية « العادة المصرفية » لدى الجمهور ، ومن ثم في القيام بدور الوسيط بين المدخر والمستثمر ؟

الواقع أنه من بين ال ٢٤ بنكاً تجارياً التي انشئت في مصر خلال المائة عام الأخيرة لا يوجد ما يمكن أن يعتبر بنكاً مصرياً بحتاً سوى بنك مصر الذي أنشئ عام ١٩٢٠ ، ثم بنك القاهرة وهو ما زال في دور التأسيس (١٩٥٢) . أما البنوك الأخرى فإن كان بعضها يعتبر من الوجهة القانونية مصرياً ، فكلها بلا استثناء بنوك أجنبية أسست في مصر لترعى قبل كل شيء مصالح الأمم الأجنبية التي لها علاقات تجارية هامة مع مصر . هذا إلى أن كثيراً من هذه البنوك عبارة عن فروع لبنوك مراكزها الرئيسية في الخارج .

وقد تميزت هذه البنوك بظاهرة في غاية الخطورة، لأنها تتعارض مع مستلزمات النمو الاقتصادي المنشود. تلك الظاهرة هي زيادة تخصصها في أعمال البنوك التجارية. فلقد قامت هذه البنوك على غرض واحد، هو تمويل تجارة مصر الخارجية وتمويل حركة تصدير المحاصيل وبخاصة القطن، وذلك لكبر الضمان الذي ينطوى عليه هذا العمل، وإمكان حصول البنك المقرض على أمواله مرة في كل عام على الأقل، مما يبق على صفته الطليقة.

تلك هي الدائرة التي انحصرت فيها أعمال البنوك في مصر. ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي تزامنها في هذا المجال الضيق إلى انخفاض سعر الفائدة قصير الأجل، ومع ذلك فقد بقي الاستثمار الصناعي والتجاري لا يجد حاجته من الائتمان بسعر فائدة معتدل، لعدم توفر مصادر الائتمان الطويل الأجل. وكان من نتائج ذلك أن أصبح الفرق بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعرها طويل الأجل أكبر مما يكرن في الظروف العادية. مما شجع بعض البنوك على منح سلف لمدد قصيرة لأغراض تحتاج عادة لمدد طويلة ثم تجديد هذه السلف كلما حلت مواعيدها. وهي طريقة وإن كانت تقضى حاجة المقرض أحياناً، إلا أنها تعرضه لموقف خطير إذا ما طرأ ما يدعو البنك لطلب أمواله، ولذا فهي عامل لا يساعد على استقرار الحياة الاقتصادية واطراد نموها.

وما أظننا في حاجة لأن نوضح أن التقدم الاقتصادي في بلد ينحو نحو التصنيع وزيادة المساحة المنزرعة باستصلاح الأراضي البور، إنما يتوقف على سهوله الحصول على الائتمان طويل الأجل. ولذلك فإن انخفاض سعر الفائدة الائتمان قصير الأجل، وإن كان خيراً في ذاته، إلا أنه لا يغني عن الاقتدار إلى مصادر الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

ولعلنا نستطيع الآن أن نجيب على السؤال الأول، فنقرر دون حرج ،
أنه باستثناء الخدمات التي أداها بنك مصر منذ إنشائه (١٩٢٠) والبنك الصناعي
منذ إنشائه (١٩٤٩) ، فإن البنوك في مصر لا تقوم بمد الاستثمارات الصناعية
والتجارية بحاجتها من الائتمان طويل الأجل .

أما عن السؤال الثاني ، فلقد كان لعدم إقبال المصريين في الماضي ، على
التعامل بالشيكات ، أثره الكبير في عدم تعودهم إيداع ما يزيد على حاجتهم من
النقود بالبنوك ، مما أدى إلى قلة المدد الذي تستطيع البنوك منح الائتمان منه ،
وبالتالي جعل سعر الفائدة أعلا مما يمكن أن يكون لو زاد اعتماد المصريين على
التعامل بالشيكات بدلا من التعامل بالعملة .

لكن نقص التعليم بين المصريين لم يكن السبب الوحيد في تأخير تكوين « العادة
المصرفية » لديهم . ذلك لأن اعتماد البنوك — بحكم نشأتها الأجنبية — على
مديرين وموظفين من الأجانب ، واستعمالها اللغات الأجنبية للاتصال بعملائها ،
قد أوجد دون شك حائلا بينها وبين الجمهور المصري الصميم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإننا نستطيع أن نقرر مرة أخرى ، أن البنوك
في مصر قد فشلت في القيام بإحدى وظائفها الهامة ، وهي امتصاص المدخرات
القومية وتوجيهها نحو وجوه الاستثمار المفيدة النافعة .

ولقد بقي هذا الوضع قائما ، حتى فتح « بنك مصر » أبوابه ، معتمدا على
موظفين مصريين ، مستعملا اللغة العربية في أعماله ، فغرس بذور « العادة المصرفية »
في نفوس المصريين ، ومن ثم أخذت أرقام حساباته الجارية وودائعه تزداد
عاما بعد آخر .

المتوسط السنوى للتداول النقدي في الفترة ١٩١٤ — ١٩٣٨ (١)

السنة	بآلاف الجنيهات المصرية		
	الودائع المصرفية	البنوك المتداول	التداول النقدي
١٩١٤	٤٧٧٥٤	٣١٦٠	٧٩١٤
١٩٢٠	١٧٧٦٠٠	٤٨٤٠٠	٦٦٠٠٠
١٩٢٦	٤٣٧٨٦	٢٨١٦٠	٧١٩٤٦
١٩٣٠	٣٣٢٩٤	٢٢٦٥٠	٥٥٩٤٤
١٩٣٤	٤١٢٧٧	١٩٠١٠	٦٠٢٨٧
١٩٣٨	٤٩٩١٤	١٩٣٦٠	٦٩٢٧٤

ولعلنا نستطيع أن نتبين من الجدول المتقدم أنه في حين ظل التداول النقدي في الفترة التي أعقبت ١٩٢٠ (وهو تاريخ إنشاء بنك مصر) يميل إلى الثبات ، فقد تغير التوزيع النسبي لشقيه تغيرا كبيرا ، إذ أخذت الودائع المصرفية ترتفع ارتفاعا مطردا ، بينما أخذت البنوك المتداول طريقه نحو الهبوط المستمر . ولعل في هذه الأرقام ما يؤكد مرة أخرى أن بنك مصر قد نجح حقاً في تكوين « العادة المصرفية » لدى الجمهور المصري وأنه استطاع أن يسد جانباً من الشفرة التي خلفها النظام المصرفي القائم على اكتاف الأجانب .

على أننا نعتقد أن النظام المصرفي في مصر ، ما زال يعوزه الكثير من أوجه الإصلاح ، خصوصاً فيما يتعلق بتعديل النظم السائدة في البنوك الأجنبية ، بما يضمن زيادة ثقة الجمهور فيها وزيادة الإقبال عليها . ولا شك أن تقرب البنوك من الجمهور لن يعود على الأخير وحده بالمنفعة ، لأن تلك البنوك سوف تجد كثيراً من أبواب الاستثمار التي كانت موصدة دونها ، أو التي كانت تعتقد أنها تنطوي على كثير من الخطر ، ليست في النهاية كما كانت تظن ، فتفتتح بذلك أمامها آفاق جديدة لنشاطها .

وأخيرا فلعل مما يؤكد ضيق المجال الذى تعمل فيه هذه البنوك ، أنه من مجموع عددها البالغ ٢٤ ، يوجد ٥ بنوك ليس لها سوى مقر واحد ، و٧ لكل منها فرعان ، و٧ لكل منها ثلاثة فروع ، وبذلك واحد له خمسة فروع وآخر له تسعة ، وهناك ٣ بنوك فقط لكل منها أكثر من ١٠ فروع ، هى مصر (٥٢) وباركليز (٣٣) والعماني (١٢) .

(٢) بنك مصر والبنك الصناعى

رأينا كيف أن النظام المصرفى فى مصر قد فشل فى وظيفته كوسيط بين المدخر والمستثمر ، نتيجة للغفلة فى التخصص من جانب البنوك التجارية من جهة ، ولانقطاع الصلة بين هذه البنوك وبين أفراد الشعب الذين لديهم مال للاستثمار من جهة أخرى . غير أنه قد يكون من الانصاف أن نحمل المستثمر المصرى قسطه من المسؤولية . فهو إلى عهد قريب ، لم يكن يبد رغبة كبيرة فى تحمل مخاطر المشروعات التجارية والصناعية الكبرى ، وكانت الزراعة هى أول ما يخطر ببال كل من جمع مالا للاستثمار .

وقد ظلت الحال على ذلك المنوال ، حتى أنشئ بنك مصر ، فجعل من أهم أغراضه دراسة المشروعات الصناعية والتجارية وبذل المعونة المالية لتنفيذ الصالح منها ، حتى لقد بلغت المؤسسات التى اشترك فى تمويلها حتى اليوم ما يقرب من ٢٤ مؤسسة ، يقوم على اكتافها العبء الأكبر من النشاط الصناعى والتجارى فى مصر .

لكن مجهودات بنك مصر فى هذا الميدان لم تكن كافية بمفردها ، لأن التوسع الصناعى الذى نهدف إليه ، كان يتطلب حتما إنشاء بنك أو بنوك قائمة بذاتها ، تملك الاموال والكفايات اللازمة لاستغلال الثروة الأهلية . لهذا عمدت الحكومة عام ١٩٤٩ إلى إنشاء بنك صناعى تكون وظيفته الاشتراك فى إنشاء

وتدعيم المؤسسات الصناعية عن طريق شراء أوراقها المالية ومنحها سلفاً لآجال قصيرة بضمان البضائع أو الأوراق المالية ، ولآجال متوسطة (١٠ سنوات) بالضمان العيني . أما رأس المال الابتدائي وقدره ١,٥ مليون جنيه ، فقد اكتتبت الحكومة فيه بـ ٥١ ٪ ، واكتتبت البنوك والغرف التجارية وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية عند التأسيس بنحو ٣٠ ٪ وطرح الباقي للاكتتاب العام .

أما حدود السلطة الائتمانية لهذا البنك فتصل إلى حوالي ١١ مليون جنيه ، هي عبارة عن رأسماله وقدره ١,٥ مليون ، و ٧,٥ مليون يستطيع أن يصدر بقيمتها سندات تتعهد الحكومة بضمان أصلها وفوائدها ، ثم ٢ مليون يجوز للبنك اقتراضها من الحكومة مباشرة . غير أن البنك يستطيع اجتياز هذه الحدود بالحصول على مرارد إضافية ، مثل إحالة بعض القروض بعد ضمانها إلى البنوك الأخرى ، وخضم الأوراق التجارية لديها ، أو الاقتراض من البنوك ومن شركات التأمين وصندوق توفير البريد . كما يمكن التصريح له بقبول ودائع لآجال طويلة ، أو الاقتراض من البنك الدولي على نحو ما فعلت البنوك الصناعية في تركيا والحبشة .

وقد باشر البنك نشاطه في أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ولكن الصعاب لم تلبث أن اعترضت طريقه . فقد تبين أن أكثر المشروعات التي تقدم إليه لم تدرس الدراسة الكافية التي تؤهلها للتنفيذ ، كما أن الكثير من المؤسسات التي تتقدم إليه بطلبات للاقتراض ، لا تقيم نشاطها على دفاتر منظمة تتيح للبنك فرصة التعرف على حالتها الحقيقية .

ومهما يكن من أمر تلك الصعاب والعقبات ، فما لا شك فيه أن إنشاء هذا البنك قد جاء مكملًا للنقص في نظامنا المصرفي . على أن ذلك لا يمنعنا من أن نأخذ على البنك ضعف الجانب الفني في نظامه ، وهو الجانب الذي يقوم على

دراسة المشروعات الصناعية الجديدة وإخراجها إلى حيز الوجود . ولهذا نوصي
بضرورة تدعيم هذا الجانب وسد الثغرات التي يتكشف عنها .

كذلك نلاحظ أن الجانب الأكبر من نشاط البنك خلال السنوات الثلاث
التي انقضت من عمره ، قد انصرف إلى منح السلف والاعتمادات حيث بلغت في
تلك الفترة ١,١٣٦,٠٠٠ جنيه ، في حين لم تزد قيمة ما اشترك به في رؤوس
الأموال عن ٥٠,٠٠٠ جنيه . ونظرا لما رأيناه من الصعوبات التي تعترض ناحية
التسليف ، فلعله أن يكون من الأجدي على البنك ، وعلى الصناعة عموما ، أن
ينصرف جل نشاطه إلى المساهمة في رؤوس الأموال ، والمعاونة الفعلية في إنشاء
المشروعات على النحو الذي نهج عليه بنك مصر بالنسبة لشركاته .

ولا يفوتنا قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نشير إلى أن هناك من ينادي
بتنمية الجمعيات التعاونية الصناعية ، ومدها بقروض البنك ، تخفيفا لمخاطر
الاقراض . ونحن وإن كنا لا ننكر للجمعيات التعاونية فضلها ، وما حققته من
نجاح في بلدان كثيرة ، إلا أننا نرى أن الوقت لم يحن بعد لكي يدخل التعارن
مضمار الصناعة في مصر . ذلك لأنه ، بالإضافة إلى تأخر الوعي التعاوني عندنا ،
وما أثبتته التجارب من فشل الجمعيات التعاونية المصرية في أغلب النواحي التي
طرقها ، فإن مجال الصناعة عندنا لم يصبح بعد من المجالات الميسرة المعبدة ، كما
هو الحال في البلاد الأخرى .

(٣) التعاون المصرفي العربي

من الأمور التي برزت أهميتها عقب الحرب الأخيرة ، فكرة المؤسسات
المصرفية الدولية أو الإقليمية ، وهي الفكرة التي تمخضت في عام ١٩٤٤ عن
البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

وقد عادت الفكرة فتجددت في مؤتمر للكمونواث البريطانى ، الذى عقد بمدينة Colombo في يناير سنة ١٩٥٠ ، وكانت نتيجته المشروع المعروف بنفس الاسم للتعاون الاقتصادى بين دول جنوب وجنوب شرق آسيا . أما هذا المشروع فيقوم على تحقيق برنامج اقتصادى يستغرق تنفيذه ٦ سنوات ويتكلف ١٨٦٨ مليون جنية ، يخص الهند منها ١٣٧٩ مليون ، ويخص الباكستان ٢٨٠ مليون ، وسيلان ١٠٢ مليون ، ثم المستعمرات الأخرى ١٠٧ ملايين .

وقد قدر للمشروع أن يحصل على حوالى ١٠٣٠ مليون جنية من الموارد القومية لمجموعة البلدان المنتفمة به ، أما الباقى وقدره ٨٣٨ مليوناً فيعول على الخارج فى الحصول عليها . ويدخل ضمن الموارد القومية أرصدة استرلينية للمنطقة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون ، أما الموارد الخارجية فتعتمد على مصادر ثلاث : هى القروض التى تطرحها الحكومات فى الأسواق الحرة ، والقروض التى تعقدها مع الهيئات الدولية ، ثم القروض والمنح التى تعقدها الحكومات فيما بينها .

وقد تحدد أول يوليو سنة ١٩٥١ موعداً لتنفيذ المشروع ، حيث يبدأ الجزء الأول من البرنامج بإنشاء مجلس مشترك للتعاون الفنى Council of Technical Co-operation تكون مهمته الاشراف على اتفاق ٨ ملايين من الجنيهات ا كتبت بها الحكومات المشتركة بغرض تدريب الفنيين ومدهم بالمعدات اللازمة .

فاذا أخذنا هذا المشروع قياساً ، لبدا من الواضح أن مشروعاً مماثلاً يقوم على تحقيق التعاون المصرى لوحدة اقليمية مثل الشرق العربى ، أو الشرق الأوسط ، قد يسد جانباً كبيراً من الصعوبة التى تلاقيها هذه المنطقة فى الحصول على الأموال ، خصوصاً بعد أن تحققت خيبة الآمال المعقودة على البنك الدولى فى إجابة مطالب الأمم من تلك الأموال .

(٤) المدخرات القومية

لسنا بحاجة لأن نؤكد مرة أخرى أن قدرة الأمة على الإدخار ، إنما تتوقف من البداية إلى النهاية على قدرتها على الإنتاج . كذلك لسنا بحاجة لأن نؤكد أننا بلد فقير ، واننا نعتبر في ذيل الأمم المتحضرة من حيث متوسط دخل الفرد .

إذا سلمنا هذه الحقيقة ، أمكننا أن نتبين هول حقيقة أخرى ، لعلها قد غابت عن اذهان الكثيرين في تلك الأيام . تلك هي اسرافنا في الاستهلاك — ولا سيما إستهلاك السلع الترفية — تشبها بالبلدان المتقدمة الغنية التي سبقتنا في مضمار الانتاج ، وبالتالي في مستويات معيشتها .

لكن ذلك الاسراف قد لا تبدو خطورته إلا إذا ذكرنا بجانبه أن سوء توزيع الثروة قد عمل بدوره على وجود طبقات متباينة دخولها ، تباينا لا يمكن أن يحقق التعاون بينها في وظيفة الادخار (١) . طبقة متناهية في الفقر لا تكاد تباع أقل حاجاتها بانفاق دخلها عن آخره ، وطبقة متناهية في الثراء ، تنفق جل دخلها على السلع الترفية ، متأثرة بمستويات المعيشة التي بلغتها الأمم الغنية Demonstration Effect (٢) ، ثم « تكتنز » الباقى ضنا به من مخاطر الإستثمار ، وضمانا لها على استمرار بقاء ذلك المستوى حاضرا ومستقبلا . ثم طبقة متوسطة ، وهذه ، بالإضافة إلى فئة قليلة من الطبقة المثرية ، هي التي تقوم بالجانب الأكبر من وظيفة الإدخار في مصر .

(١) انظر لوحة ١٤

(٢) Nurkse, P. 37

ولعلنا الآن في مركز يسمح لنا بأن نقرر دون حرج كبير ، أن المدخرات القومية لا بد وأن تكون ضئيلة إلى أبعد الحدود . فإذا سئلنا ما الدليل ، فيها كم إياه :

(١) ثبت اقتصادياً أنه كلما هبط مستوى الدخل في بلد كلما ازداد ميله للاستهلاك وقل ميله للادخار ، أو بالأحرى قلت قدرته على الادخار . وقد وجدنا بالأحصاء أن متوسط دخل الفرد في مصر يعتبر من أدنى المتوسطات في العالم . هذا ، فضلاً عن أن أكثر من ٩٥ ٪ من حجم الدخل الأهلئ يتقسم بين أفراد يتراوح دخل الواحد منهم بين ١ — ٥٠٠ جنيه في السنة . وهو مبلغ ضئيل كما يبدو ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار أحوال التضخم السائدة ، ثم الحقيقة المعروفة عن حجم الأسرة المصرية ، وما تميزت به من زيادة عدد أفرادها زيادة لا نظير لها في أى بلد متحضر .

(٢) الدليل الثانئ في هذه الحاجة ، هو دليل الواقع المجتزأ من صميم العرف والعادات التي جبل عليها المصريون . فمن قديم عرف عن المصريين ، وبالأخص طبقة أهل الريف ، ميلهم إلى الاكتناز ، وإيثار الاحتفاظ بوفوراتهم الضئيلة ، وهي مجموعها لا بد وأن تكون كبيرة ، في شكل عملة قانونية أو في شكل حلى ومجوهرات ، على أن يودعوها المصارف كي توجهها نحو وجوه الاستثمار المفيدة . كذلك لم تخل الطبقات المثرية من مثل هذا الميل إلى اقتناء الحلى والمجوهرات ، ولعل في أرقام الواردات السنوية من الذهب المخصص لغير الأغراض النقدية والتي تتراوح بين ١٠ — ٢٠ مليوناً من الجنيهات ، ما يؤكد صدق هذا التحليل .

(٣) أما الدليل الثالث ، فهو مهزلة « الأرمدة الاسترلينية » التي أفلتت من أيدينا ملايينها الأربعمئة دون أن تتمكن من استثمارها ، أو في الأقل ، من الانتفاع بها في تجديد صناعاتنا التي أهلكتها مضاعفة الإنتاج أثناء الحرب

العالمية . أما دلالة هذه المأساة في إثبات ضعف قدرتنا على الإدخار ، فواضحة كل الوضوح . فاعتمدت السياسة التي اتبعتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، للإتفاق على جيوشها وجيوش حلفائها في مصر ، على اقتطاع نسبة قنراوح بين ١٢ — ٢٢٪ من الدخل الأهلئ سنوئاً ، أجبر المجتمع المصرى على إدخارها حينئذ انقطع سبيل الواردات وأعلنت انجلترا تحميم هذه الأرصدة . ولكن ما ان وضعت الحرب أوزارها ، وارتد إلى المستهلكين حرية الاستيراد وحرية الإتفاق ، حتى وجدنا الآفة تنعكس ، وينقلب الادخار الموجب « إدخارا سالبا » إذا صح لنا أن نستعير التعبير الكينزى . إذ أننا بدلا من أن نعوذ إلى تدعيم مدخراتنا بفائض سنوى يطرد ارتفاعا مع الأيام ، وبدلا من أن نعوذ إلى استثمار هذه المدخرات فيما يؤدى إلى استغلال مواردنا المعطلة ، وتوفير العمل للأيدى العاملة المتزايدة ، فقد لجأنا إلى مدخراتنا السابقة ، نحتزئها عاما بعد آخر ، كئ نسد بها الثغرات التى أخذت تفتح فى ميزاننا الحسابى نتيجة لإطراد زيادة الاستهلاك .

من كل هذا ، نستطيع أن نلئ صدق ما سبق أن قررناه ، وهو أن ضالة الدخل الأهلئ ، مع ما يصاحب هذه الضوءولة من سوء فى توزيعه ، لا يمكن أن يؤدى إلا إلى نتيجة واحدة ، هى انخفاض القدرة على الادخار .

وإذا كنا قد اقنعنا الآن بهذه الحقيقة ، فهل لنا أن نتساءل عن الوسائل التى يستطيع بها زيادة حجم الإدخار ، ومن ثم زيادة حجم الاستثمار ؟

يرئ بعض الاقتصاديين أن هناك وسيلة فعالة ، هى أن تنظم الواردات تنظيميا يهدف إلى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية والتوسع فى استيراد السلع الرأسمالية . لكن سياسة كهذه لا بد لنجاحها من أن تكون الأمة قادرة فعلا

على الإدخار ، بمعنى أن تكون مستعدة للتضحية بجانب مما تستهلك في سبيل الحصول على سلع الإنتاج ، الأمر الذي نجحت في تحقيقه بعض البلدان ذات الاقتصاد الموجه باتباع سياسة « العزلة الاقتصادية » . فلقد استطاعت اليابان في مستهل نهضتها الصناعية — أى قبل ١٩١٤ — أن تدخر بهذه الوسيلة ما يتروح بين ١٢ — ١٧ ٪ من دخلها الأهلئ ، كما أن روسيا تدخر اليوم بنفس الوسيلة حوالئ ٢٥ ٪ من هذا الدخل في كل عام .

لكن الأمر في البلاد ذات الاقتصاد الحر ، يختلف عنه في البلدان الخاضعة للنظام الموجه . إذ أنه في تلك البلدان قد يعتمد المستهلكون إلى تحويل ما كانوا ينفقونه على السلع المستوردة لإنفاقه على السلع المصنوعة محليا ، وبذا تنعدم الغاية التي تهدف إليها سياسة الحد من الاستيراد ، وهي زيادة حجم المدخرات . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا العمل إذا ما تم من جانب الأفراد ، لأدى بالسلع الإنتاجية المستوردة إلى أن تتجه لإنتاج سلع الاستهلاك متأثرة بالطلب المتزايد عنها ، بدلا من أن تتجه لإنتاج السلع الرأسمالية التي تهدف السياسة إلى تحقيقها . ولعل من الأمثلة التي تؤكد ذلك ، أن الولايات المتحدة أمدت جزر الفلبين بمليارين من الدولارات عقب الحرب العالمية الثانية ، لتعينها على زيادة طاقتها الإنتاجية وتكوين رؤوس الأموال بها ، فلم تزد النتيجة عن انتعاش وقئ في الاستهلاك ، لم يلبث حتى أدبر عندما اختفت آثار المليارين من الدولارات . بل إن مأساة الأرصدلة الاسترلينية التي أفرج عنها لمصر خلال السنوات الخمس الماضية ، لتصور تلك الحقيقة المؤلمة أصدق تصوير . فلنسأل أنفسنا كم ادخرنا أو استثمرنا من هذه الأموال ، وكم أنفقناه على سلع الاستهلاك ؟

على أن ذلك لا يمعنى حتما أن سياسة « الحد من استيراد سلع الاستهلاك »

ولاسيما المكالمة منها ، سوف لا يكون لها أى أثر على حجم المدخرات . ذلك أن جانباً من الأموال الحبيسة سوف يتجه دون شك إلى الإدخار ، حينما تعينه الحيل في العثور على السلع البديلة التي لا تقوم صناعاتها بمصر ، مثل السيارات وغيرها . ولكن ذلك الأثر بدوره ، إنما يتوقف على ما سوف يدخر بالفعل من هذه الأموال ، إذ قد يكون من الضالة بحيث لا يتكافأ وما تنطوى عليه السياسة من مخاطر ، لعل أبسطها موجة التضخم التي لا بد وأن تحدث نتيجة لتدفق القوى الشرائية الجديدة إلى الأسواق المحلية . هذا إلى أن تلك المدخرات قد تتحول ، بباعث من العقلية الزراعية التي لا تزال تسيطر على الكثرة الغالبة من أثريائنا ، وتجعلهم يفرون من تحمل مخاطر الصناعة ، فتأخذ طريقها إلى « الاكتناز » أو إلى الاستثمار العقاري . وفي كل هذا ما يعطل الغرض الذي من أجله تستن السياسة .

(٥) الادخار الاجبارى

أمام هذه الصعوبات التي تعوق سبيل الادخار الفردى الاختيارى ، فى ظل النظام الحر ، يعتقد فريق من الاقتصاديين أنه لا مناص من أن تقوم الدولة بفرض ادخار إجبارى ، سواء برفع الضرائب على الدخل ، أو باتباع سياسة « التويل بالتضخم » Inflationary Gap (١) وحيث أن سوف تبعد الدولة أنه قد تحقق لديها فائض ، اما أن تستثمره بنفسها ، أو تدع للأفراد مهمة الاستثمار ، اكفاء بما قامت به من تحقيق الادخار .

٢ — التمويل بالتضخم

التمويل بالتضخم لون من ألوان الادخار الاجبارى ، وبمقتضاه تقوم الدولة بطبع كميات إضافية من أوراق البنكnotes ، دون أن تتقيد بتغطيتها بالذهب أو بعملات أجنبية ، ثم تعتمد إلى اطلاقها للتداول على الوجه الذى انبغته كل من إنجلترا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص فى البلدان التى كانت خاضعة لها ، مثل فرنسا بالنسبة لألمانيا ومصر بالنسبة لإنجلترا .

ويعتقد أصحاب هذا رأى انه طالما انطوى المجتمع على موارد معطلة ، وطالما توفرت الأيدى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة ، فان قيام الدولة بتنفيذ شبكة كبيرة من المشروعات العامة ، مع تمويلها بالبنكnotes الإضافى ، سوف يؤدى دون ريب إلى خلق قوى شرائية جديدة ، لا تلبث حتى تسرى فى التداول فتنتقل موجة النشاط إلى الصناعات الأخرى ، وهذه يزداد طلبها على المواد والعمال ، فيرتفع معدل العمالة فى المجتمع .. وهكذا تدور الدورة .

وإلى هنا قد تبدو الوسيلة ولا غبار عليها ، إلا أن فريقا من الإقتصاديين مزودا ببعض التجارب الواقعية ، يرى أن تلك السياسة وإن بدت يسيرة سهلة المنال ، إلا أنها تنطوى على الكثير من المخاطر التى قد لا تدانىها مخاطر الفاقة التى ترسف فى أغلالها البلدان المتخلفة . إذ يرى هذا الفريق انه وإن كان صحيحا أن التمويل بالتضخم قد يكون مجديا فى المجتمعات الصناعية ، حينما يعترى « الطلب الفعال » شىء من التكاثر والركود ، وحينما تضطر المصانع إلى تسريح بعض عمالها وتعطيل جانب من معداتها ، مما يجعل من الميسور على هذه المصانع أن تعاود نشاطها حالما ينشط الطلب ، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك إذا أريد تطبيق مثل هذه السياسة فى المجتمعات المتخلفة . فزيادة كمية النقود فى هذه المجتمعات يندر

أن تؤدي إلى زيادة مماثلة في نشاطها الانتاجي أو في معداتها الرأسمالية . إذ لا يمكن أن يتصور زيادة الانتاج في مجتمع ما ، اعتمادا على أن هذا المجتمع يضم بعض الموارد العاطلة ، طبيعية كانت أو إنسانية ، دون أن يستعان في تلك الزيادة باستخدام الآلات والمعدات الرأسمالية . ولكن إذ كان الشائع أن طابع البلدان المتخلفة هو الطابع الزراعي ، وأنها تعتمد على الخارج في استيراد تلك المعدات ، فإن زيادة كمية المصدر من العملة الوطنية ، دون أن يصاحب هذه الزيادة ارتفاع في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة مقدرتها على استيراد الآلات ، بل على العكس ، قد يؤدي إلى سيادة التضخم ، فتتباطئ قيمة عملتها ومن ثم تضعف قدرتها على الاستيراد .

وقد وجدنا ، حينما تصدينا لعرض المشكلة في بداية هذا البحث ، أن اعتماد مصر على الاستيراد من الخارج قد أخذ يطرد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لزيادة عدد السكان . كما وجدنا أن وارداتنا لم تعد تقتصر على المعدات الانتاجية فحسب ، بل امتدت حتى شملت المواد الغذائية التي أصبحت تكون جانبا ضخما من وارداتنا السنوية .

فاذا كان الأمر كذلك ، فإن زيادة كمية النقود في مجتمع كمجتمعنا ، دون أن نعهد إلى تقليل اعتمادنا على الخارج بزيادة الصادرات أو بتخفيض الواردات ، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة الضغط على السلع الموجودة في الأسواق ، وهي كآرائنا ضئيلة الاستجابة للطلب المتزايد ، فينتهي الأمر إلى ارتفاع أسعارها وارتفاع أحوال التضخم . وكلما توالى خلق النقود توالى ارتفاع الأسعار .. وهكذا تدور الدائرة إلى نهايتها المحتومة ، وهي انهيار العملة من أساسها .

ولكن آثار التضخم لا تقف عند هذا الحد ، لأنها تمتد إلى مدخرات الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وهي تكون في مجموعها مددا لا بأس به ، فتطيح بها ، نتيجة

لارتفاع مستوى الأسعار واضطرار هذه الطبقات إلى زيادة إنفاقها للبقاء على مستواها المعيشي دون انخفاض . كذلك قد تمتد هذه الآثار فتعصف بربحية المنشآت الاقتصادية القائمة ، فتتحول الأموال المستثمرة فيها تدريجاً إلى المشروعات ذات الصبغة « المضاربة » ، أو إلى اقتناء الذهب والعملات الأجنبية خشية انهيار العملة الوطنية . ولا شك أن في كل هذه الأساليب ما يحول دون تحقيق الغرض الذي من أجله استنتت السياسة ، وهو زيادة حجم الدخل الحقيقي للأمة بزيادة توظيف عوامل الإنتاج .

ومن البديهيات المعروفة كذلك ، أن استجابة عرض المنتجات الزراعية للطلب الفعال ، تعتبر أقل مرونة من استجابة عرض المنتجات الصناعية ، لأن عرض عوامل الإنتاج الزراعية ، ولا سيما الأرض ، يعتبر ضعيف المرونة حتى في الأجل الطويل . فإذا صح هذا ، لجاز لنا أن نتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة تفوق ارتفاع أسعار المنتجات الأخرى . ومعنى ذلك أن تتحول نسبة التبادل إلى صالح طبقة الزراعة ، وهم في مصر يكونون أكثر من ثلاثة أرباع السكان ، فيعمدون إلى زيادة استهلاكهم من المواد التي ينتجونها ، فيقل عرضها ويتوالى ارتفاع أسعارها ، وكل هذا ينزل أشد الأضرار بصوالم الطبقات الأخرى ، ولا سيما طبقة العمال الصناعيين .

وحق إذا قيل بأنه من الميسور التحكم في هذه الحالة بأن تحدد الدولة أسعار المواد الزراعية ، لكان الجواب على ذلك أن هذه السياسة لا بد وأن تؤدي إلى سيادة نوع من « التفضيل السلعي » بين المزارعين ، فيقل طلبهم على النقود ويزداد إثارهم للاحتفاظ بمنتجاتهم ، فينتهي الأمر إلى اختفائها من السوق الحرة ، ومن ثم تنشط حركة الأسواق السوداء .

لكن لعل أسوأ نتيجة لسياسة التمويل بالتضخم ، أنها تؤدي إلى الأخلال

بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات ، إذ أنها تلقى العبء كله على كاهل الطبقات العاملة ، في حين يثرى على حسابها الطبقات التي تعتبر في غنى عن كل إثراء .

ب — السياسة الضرائبية

وإذا كانت السياسة التضخمية لم تلق من تعاضيد الاقتصاديين ما يحولها من الوسائل المأمونة ويخلصها من الأضرار التي تلازمها وتعتبر سمة من سماتها ، فإن سياسة رفع الضرائب على الدخول قد أصبحت في نظر الكثيرين هي المنفذ الوحيد لتحقيق الآمال المذهشودة ، إذ يرى أنصار هذه السياسة أنها سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق السرعة المرجوة في زيادة حجم الإدخال ، لأنها تضع في متناول الدولة أموالا كان مآلها إلى الاتفاق على الكاليات أو إلى الاكتناز ، ومن ثم يتسنى لها أن توجهها إلى وجوه الاستثمار النافع . هذا بالإضافة إلى إمكان تلافى ويلات التضخم إذا ما راعت الدولة الاعتدال في منح الائتمان للمستثمرين ، كما فعلت اليابان في مستهل نهضتها .

أما الذين يعارضون السياسة باعتبارها عائقا من العوائق التي تعترض نمو رأس المال ، فيعتقد أنصارها أن Keynes قد تكفل بالرد عليهم ، حيث يقرر أنه ما لم نصل إلى نقطة « التوظيف الكامل » فإن نمو رأس المال إنما يتوقف على زيادة الميل للانفاق على الاستهلاك . وعلى ذلك فإن الدولة حينما تزداد خدماتها العامة ، بزيادة مواردها ، إنما تعمل في ذات الوقت على أن توفر للأفراد جانباً مما كانوا ينفقونه على تلك الخدمات ، يستطيعون تخصيصه لزيادة استهلاكهم من المنتجات الأخرى ، فيتسع نطاق السوق أمام هذه المنتجات ، ومن ثم يزداد الحافز إلى الاستثمار ، وينمو رأس المال القومي بصفة عامة .

ولكن أنصار السياسة الضرائبية لا يقفون بسياساتهم عند هذا الحد ، لأنهم يتبعونها

بسياسة أخرى يعتبرونها جزءا منها ومكملة لها . فهم يقترحون (١) أن تحدد الحكومة للشركات المساهمة - وهي القائمة بالجزء الهام من نشاط البلاد الإنتاجي - نسبة مئوية من رأس المال يجب ألا تتعداها في توزيعها للأرباح ، ولتكن هذه النسبة ٨ ٪ مثلا ، أما الجزء المتبقى بعد توزيع هذه النسبة فعلى الشركة أن تصرف فيه طبقا للسياسة التي يرسمها لها مجلس الإنتاج القومي .

على أننا وإن كنا نسلم مع أنصار تلك السياسة ببطء الأدخار « الاختياري » إلا أننا لا نحبذ اتباع سياساتهم الضرائبية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية . وحجتنا في ذلك أننا طالما نؤمن بسيادة المشروعات الخاصة ، وطالما أننا نعتمد في نهضتنا على جهود الأفراد في ظل نظام حر يقوم على الجهد المبذول وتحمل الأخطار ، فإن واجبنا يحتم علينا أن نقدم لهذه الجهود وامتلك المشروعات كل ما نستطيع من تيسير وتشجيع ، وإن يتأتى ذلك إذا نحن عمدنا إلى زيادة عبء الضرائب فوق كواهلهم .

ثم من الذي يستطيع أن يضمن لنا بأن الدولة لن تغرى بمدخراتها الإجبارية ، فتنفقها فيما لا يعود على البلد بأى نفع ، بل على العكس قد يجر في أذباله أوخم الواقب . فإذا سئلنا القرائن ، فأمامنا أرقام الميزانية التي بلغت مصروفاتها عام ١٩٥١/٥٠ أكثر من ٢٣٠ مليون جنيه خصصت كلها تقريبا لأبواب استهلاكية . هذا بصرف النظر عن التبذير العجيب في إنفاق هذه الأموال ، والتخبط الاعمى في إدارة سياستها .

أما الذين يقترحون تحديد نسبة الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة بحد أعلا ، مع إخضاع الجزء الغير موزع لسلطة مجلس الإنتاج ، فقد فاتهم قطعا

(١) الدكتور عبد الرازق حسن (أزمتنا الاقتصادية ص ١١٤)

أن طبيعة هذه الشركات لا يمكن أن تتفق ومثل السياسة التي يقترحونها . فكلنا يعرف أن أسعار الأسهم إنما ترتبط بغلتها ومستقبل هذه الغلة أو وثق الارتباط . ولا شك أن المقبل على شرائها إنما يدخل في اعتباره ربحيتها الحاضرة والاحتمالات التي سوف تطرأ على هذه الربحية من انخفاض أو ارتفاع . فإذا كانت بعض الشركات كما يقول أصحاب الفكرة توزع نسبة مرتفعة من قيمتها الاسمية ، فليس معنى ذلك أن حائز الأسهم يحصل بالفعل على هذه النسبة ، لأن مبدأ « التداول » *Negociability* الذي تتميز به هذه الأوراق قلما يجعلها تستقر في حيازة المكتتب الأصلي . وعلى ذلك فإن ال ٢٠ ٪ التي توزعها بعض الشركات على حد قوتهم ، قد لا تصل إلى أكثر من النسبة العادية التي تسود كل نوع من أنواع الاستثمار ، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن من يقبل على شراء مثل هذه الأسهم لابد وأن يدفع ثمنها لها يتلاءم وربحياتها المرتفعة . والخلاصة أننا لانشارك لحظة في أن من ينادون بهذه السياسة إنما يسعون إلى هدم الأسس التي قامت عليها فكرة المساهمة « بمسؤولية محدودة » ، لأنهم يعرقلون تداولها ، ويحكمون ربطها بأصحابها الأصليين ، وليس لكل هذا سوى نتيجة واحدة هي عرقلة سبيل الاستثمار بدلاً من تشجيعه .

وأخيراً ، فلئن كان ولا مفر من أن تلجأ الدولة إلى فرض إدخار إجباري ، يساند الإدخار الفردي ويعضده في وظيفته ، فإن أماننا من الوسائل الأخرى غير زيادة عبء الضرائب ، الكثير . ولعل أيسر ما نستطيعه في هذا الشأن ، أن نحمد أئمان الأراضي التي استولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي ، مع إخضاع حصيلتها لأشراف « البنك الصناعي » أو « مجلس الإنتاج القومي » ، لتوجيهها نحو الاستثمارات النافعة المفيدة . أما أصحاب تلك الأراضي فليس ثمة ما يضيرنا إذا نحن عوضناهم بأسهم في الصناعات الجديدة ، تضمن الحكومة حشداً أدنى

لأرباحها يعادل سعر الفائدة الذي اعترمت أن تصدر به السندات الجديدة ، سدادا
لأثمان تلك الأراضي .

على أن هناك أمرا هاما ينبغي أن نختاط له ، وهو أنه إذا لم يكن ثمة مفر
من أن نسمح بتداول هذه الأسهم في الأسواق المالية ، تيسيرا على أصحابها ،
فلا أقل من أن نعمل في ذات الوقت على الحد من الأقراض بضمانتها ، إجتنابا
لموجة التضخم التي قد تعم البلاد نتيجة لهذا التداول .

بهذا ، وبهذا وحده ، نستطيع أن نحقق ما نهدف إليه من زيادة حجم الاستثمار ،
دون أن نعاقب أنفسنا بزيادة عبء الضرائب ، الأمر الذي لا يمكن أن يؤدي
إلا إلى الدمار المحقق لصناعاتنا الحالية والمستقبلية .

(٦) المدخرات الصغرى

ولا يفوتنا قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نشير إلى ناحيتين هامتين ،
لارتباطهما بحجم المدخر والمستثمر أشد الارتباط ، ونعني بهما : سوق الأوراق المالية
ووفورات المدخرين الصغار .

أما سوق الأوراق المالية فإن أهميتها لا يمكن أن نخفي ، وآثارها في زيادة
حجم الاستثمار غنية عن كل بيان . ذلك أن سوقا منظمة تمكن المستثمرين من
تحويل أموالهم من وجه من وجوه الاستثمار إلى وجه آخر ، لا بد وأن تكون
عاملا له خطره في إتساع حجم الاستثمار ، إذ أنها تتيح السبيل لأصحاب المشروعات
القديمة كي يحرروا أموالهم من هذه المشروعات ، كلما بدا لهم أن في الجديد آمالا
أوسع ، وإغراء أكبر . أو بمعنى آخر ، لأنها تتيح لفئة المستثمرين المحترفين ،
الفرصة كي يتوفروا على إنشاء المشروعات الجديدة ، كلما استطاعوا أن يتخلصوا
من مشروعاتهم القديمة ببيعها لغيرهم .

ومن المعلوم أن المؤسسات المالية توظف جانباً من أموالها في شراء مختلف الأوراق المالية ، وأن حجم هذا الجانب إنما يتوقف على قابلية تلك الأوراق لأن تحول إلى نقود بسرعة وبدون كبير تضحية . ولكن لما كان هذا الشرط لا يتحقق إلا حيث تكون السوق متسعة ، وحركة التبادل فيها مستمرة ، إذ لولا ذلك لأدى عرض كمية كبيرة من تلك الأوراق للبيع في وقت واحد إلى تدهور في أسعارها وتعرض حاملها لخسائر كبيرة . لذلك يبدو من الضروري أن نوجه بعض عنايتنا لهذه الناحية ، وأن نحاول توفير السوق المالية المنظمة التي يمكنها أن تقوم بتلك المعونات الصادقة التي تؤديها للأدخار والاستثمار في البلدان الأخرى .

أما الناحية الثانية ، فمن الواضح أن القيام بتركيز المدخرات الصغيرة وتوظيفها جملة ، إلى جانب أنه يضر في متناول المدخر الصغير الفرص التي لا يتمتع بها إلا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، فإنه في نفس الوقت يتيح لطلاب رأس المال مدداً جديداً من المدخرات ، ما كانوا ليحصلوا عليه لولا عملية التركيز هذه .

ولقد قامت في مصر بعض المؤسسات التي تؤدي هذه الخدمة الجليلة ، مثل صناديق توفير البريد والمصرفية ، وكذا شركات التأمين والأدخار . لكننا نعتقد أن المجال ما زال يتسع للكثير من تلك المؤسسات ، ولنأخذ على سبيل المثال « جمعيات البناء » التي تؤدي في بريطانيا خدمة مزدوجة عظيمة النفع . فبينما هي تعطي فريقاً من المدخرين الصغار فرصة للحصول على عائد من وفوراتهم الصغيرة ، إذ هي تيسر السبيل لفريق آخر كي يتمتعوا بنعمة الملكية التي ما كانوا ليحظوا بها إلا بعد سنين طويلة من الأدخار .

(٧) رؤوس الأموال الأجنبية

رأس المال الأجنبي إما أن يأتي في شكل استثمار فردي Induced Investment

تضطلع به الشركات الخاصة ، وإما أن يأتى فى شكل قروض Autonomous Investment تعقدتها الحكومات فيما بينها ، أو تمددها بها المؤسسات المالية الدولية ، وأخصها بنك الانشاء والتعمير .

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال الفردية ، فقد أثبتت التجارب أن الشركات تحجم كثيرا عن استثمارها فى البلدان المتخلفة ، وذلك بسبب ضيق السوق فى هذه البلدان وضعف حوافز الاستثمار فيها كما قدمنا . بل إن «الربحية» المرتفعة التى تحظى بها هذه الأموال فى بلادها ، قد لا تقف حائلا دون خروجها فحسب ، وإنما قد تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال من البلدان المتخلفة لانخفاض ربحيتها فيها . وهذا هو ما عبر عنه الاستاذ J. H. Williams المستشار الاقتصادى لبنك الاتحاد بنيويورك ، حيث يقول : —

« A part of our puzzle has been that , while the role we should play in the world is that of creditor country , the conditions are often more favorable for investment here not only for Americans but for others. »

على أن هذا الكلام قد يبدو متعارضا مع ما يلاحظ من ارتفاع «ربحية» بعض الصناعات فى البلدان المتخلفة ، ومن ثم ارتفاع عائد رأس المال فيها . لكن هذه الربحية المرتفعة يغلب أن تكون «أجرا» للمهارة العالية التى تعتبر نادرة الوجود فى هذه البلدان ، أو قد تكون ضربا من ضروب «الريع» أو شبيهه ، الذى تتمتع به هذه الصناعات بسبب ضعف المقدرة على امدادها بالمعدات الرأسمالية ، نتيجة لأحوال التضخم النقدي السائدة فيها .

على أن ذلك لا يعنى بالضرورة أنه لا يوجد تيسار من رؤوس الأموال ينجم من البلدان المتقدمة الغنية الى البلدان المتخلفة الفقيرة . فلقد ثبت أن ٧٨٪ من رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة فى الخارج خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٤٩

كانت وجهتها البلدان المتخلفة . لكن هذه الأرقام قد تبدو مضللة ما لم نذكر بجانبها أن ٩٠٪ من هذه الأموال ، كان موجها لاستغلال موارد البترول في هذه المناطق ، وهو استغلال يكاد يكون مستقلا تمام الاستقلال عن اقتصادها القومى ، ولا تزيد آثاره عليها بأكثر من الاتاوات النقدية التى تدفع للحكومات هذه البلدان . وحتى هذه الاتاوات غالبا ما تكمنز أو تنفق على المصالح الخاصة لحكام تلك البلاد ، ولا ضير بعد ذلك اذا ما بقيت الشعوب فى تأخرها وفقرها ، تفترش الحصى وتلتحف السماء !!

لكن هذه الحقائق ينبغى ألا تكون مدعاة لقنوطنا ، أو لافعادنا عن تهيئة كافة الظروف التى تغرى الأموال الأجنبية باستثمار مواردنا . وإنى على يقين أننا نستطيع أن نفيد كثيرا من هذه الأموال ، إذا نحن تحررنا بعض الشيء من مخاوفنا التى نبديها تجاه الاستثمار الاجنبى ، متأثرين بالتجارب القاسية التى مرت بنا فى أواخر القرن الماضى ، والتى لم تعد الظروف « الجديدة » تسمح بتكرارها . واهل فى مقدمة الأمور التى يجب أن نأخذ بها لاجتذاب تلك الأموال — بالإضافة إلى ما ينبغى توفيره للصناعات عموما من تسهيلات — هو : —

أولا — الاسراع فى استصدار قانون الشركات مع تعديله بما يحقق توفير الحوافز لهذه الأموال ، مثل تعديل النسبة التى اشترطها قانون ١٩٤٧ لمساهمة المصريين فى رأس المال ، والسماح باعادة نسبة معينة من الأموال الأجنبية لبلادها كل عام ، بحيث يفيد أصحابها من أرباحها . ثم اعفاء هذه الأموال من ازدواج الضريبة ، أو تخفيفها ، خلال مدة معينة من بداية الاستثمار .

ثانيا — التوسع فى تطبيق نظام « المنطقة الجمركية الحرة » .

ثالثا — تهيئة الاستقرار الداخلى وتأمين المشروعات الأجنبية ضد الاضطرابات والحركات السياسية . ولعله مما يبعث على التفاؤل فى هذه الناحية ، ان مصر

استردت كثيراً من احترام الأمم الأخرى وثقتها بما أقدمت عليه في حركتها الأخيرة (يوليو ١٩٥٢) .

أما النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي، وهو القروض، فلعله أيسر بكثير من الاستثمار الفردي، ولذا يبدو الأمل عظيماً في أن يتحقق جانب كبير من نهوضنا عن طريقه .

وتنقسم القروض إلى قسمين : فأما القسم الأول، وهو القائم على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فيناسب المشروعات الكبرى والمرافق العامة الأساسية، كالإنشاء شبكة من الآبار الارتوازية للري أو تحسين طرق النقل والمواصلات أو تنمية مصادر القوة المحركة . والمهم أن تدرس المشروعات دراسة وافية من الناحية العلمية والعملية والمالية، حتى يتأكد البنك من صلاحية المشروع وفائدته الاقتصادية .

وأما القسم الثاني، وهو الخاص بالقروض من الحكومات، فقد يكون أحياناً ذا صبغة سياسية واضحة، إلا أن هذا لا ينقص من فائدتها الاقتصادية للبلاد المقترضة، وينبغي ألا تغفل أهميتها في ظروفنا الحالية .

وهنا لا يفوتنا أن نعرض في إيجاز لبعض جوانب المناقشة التي تدور حول الموضوع في هذه الأيام . فهناك فريق من الكتاب يعتقد أن فتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية إنما يحمل في طياته أفدح الأضرار التي يمكن أن تحيق باقتصاد الأمة أو بسيادتها . هذا فضلاً عن الصعوبات والعراقيل التي تعترض سبيل الاقتراض أو تجعل من غير المضمون أن يغطي العائد من استثمارها الفوائد المدفوعة . فهم يحتاجون قائمين (١) : د إنه ينبغي لكي نقترض بسعر ٥ ٪ مثلاً

(١) الدكتور عبد الرازق حسن (أزمنا الاقتصادية ص ١٣٤)

أن نحصل من استثمار الأموال المقترضة على أكثر من هذه النسبة ، ليس فقط لكي ندفع هذه الفوائد ، وإنما لندفع المصاريف الإدارية ونحصل على ربح للبلاد .

ونحن لا ننكر لهذه الحجة وجاهاً ، ولكننا نعتقد كذلك أنه قد غاب عن أصحابها أن المسألة ليست مسألة الأرباح التي سوف تحققها الأموال المقترضة وحسب ، وإنما هي في المرتبة الأولى والأهم ، مسألة دخل قومي ، ومسألة كيان اقتصادي للبلاد في مجموعه . وما أظن أننا في حاجة لأن نردد مرة أخرى المبدأ الكينزي المعروف — مبدأ « المكرر » Multiplier — وهو المبدأ الذي يقوم على أن كل استثمار جديد لا يقتصر آثاره على الصناعة التي يزاوّل فيها نشاطه فحسب ، وإنما تمتد هذه الآثار إلى ما هو أبعد وأعمق ، ولا سيما في البلدان الفقيرة التي يعتبر ميل سكانها الحدي للإنفاق مرتفعاً بدرجة كبيرة ، وهي ميزة لا تقتصر عليها مصر والحمد لله (١) . فاقترض ١٠٠ مليون جنيه ، وهو مبلغ يكاد يعادل كل رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة القائمة في مصر ، فضلاً عما يحققه بذاته من خلق استثمارات جديدة ، فضلاً عما يحققه من توفير العمل لجانب كبير من سكان الريف الزائدين عن حاجة الزراعة ، واستغلال الموارد المعطلة من معدنية وزراعية ، فإنه سوف يؤدي دون ريب إلى سريان موجة من النشاط ، لا تلبث قوتها حتى تتضاعف وتشتد كلما تدافعت وتغلغلّت في ثنايا الحياة الاقتصادية . وقد لا تغل المشروعات الجديدة — وهو أمر مستبعد — أي ربح ، فنضطر إلى تحمل بعض الخسائر مثل الفائدة المدبوغة وغيرها من المصاريف ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يدعي بأننا قد خسرنا ، أو أننا لم نستفد من اقترض هذه الأموال . ذلك لأن العائد الذي سوف يعود على الدخل الأهلي عموماً ، لا بد وأن يعوض عشرات المرات خسارتنا في تلك المشروعات . . والعبرة لا تكون بمفردات الدخل ، وإنما بمجموعه .

وعلى أى الأحوال ، فالمفروض فى السياسة الاقتصادية التى سوف تشرف على توجيه الأموال المقرضة أنها سياسة سليمة وأنها لن تلجأ إلى الاقتراض ، ما لم تثبت سلامة المشروعات الجديدة ودقة دراستها . وحيث يمكن القول بأن ما بيديه هذا الفريق من مخاوف لا يستند إلى أساس من الصواب ، أو دعامة من الصحة .

لكن الذين يتبنون سياسة المعارضة لا يقفون عندها الحد ، لأنهم يعودون إلى الحاجة قائلين (١) إن المفروض عند الحصول على رأس مال أجنبي أن البلد المدين سوف يدفع المبلغ الذى اقترضه مع فوائده أو أرباحه خلال مدة معينة . ولكن لما كان الدفع لا يتم بعملة البلد المقرض ، بل بعملة البلد المقرض ، فإنه سوف يكون من المتعين علينا أن نقوم بتصدير المواد اللازمة للبلد المستثمر ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخصيص جانب من وسائل الإنتاج لصنع هذه المواد . وحيث أن البلد الوحيد الذى يستطيع الإقراض فى الوقت الحاضر هو الولايات المتحدة ، وإذا كان المعروف أن هذه البلاد تنكاد تنكفى نفسها وليست فى حاجة إلا إلى المواد الاستراتيجية ، فإن المتوقع أنها ستطلب قيام صناعات معينة ، هى فى الغالب صناعات حربية ، أو تطلب استغلال قواعد استراتيجية ، على النحو الذى اتبع فى الاتفاقات المعقودة بين أمريكا ودول غرب أوروبا وتركيا . فإذا قيل بعد ذلك بأن من المستطاع أن يتم السداد عن طريق آخر كتصدير السلع العادية أو نحوها ، لكان السؤال : وهل لدينا من المواد ما نرغب فيه أمريكا بالذات ؟

ثم يستطرد أنصار هذه الحجة فيجيبون على تساؤلهم قائلين : « إن صادراتنا للولايات المتحدة التى بلغت فى عامى ٥١ - ١٩٥٢ حوالى ٣٥ مليون جنيه ،

(١) المرجع السابق (ص ١٣٤ وما بعدها)

قد استوردنا في مقابلها بما قيمته ١٠٠ مليون جنيه (١) . ولقد كان القطن هو المادة الرئيسية في الصادرات حيث بلغ حوالى مليون قنطار في العامين المذكورين ، فهل من الممكن مثلاً أن نزيد تصدير القطن مع ما نعلمه من المقاومة العنيفة التى يلقاها من كبار منتجيها في أمريكا ، ومن أن ارتفاع كمية الصادر في هذين العامين كان عرضاً مبعثه زيادة الطلب بسبب الحرب الكورية ؟ ،

وهكذا نجد هؤلاء الكتاب ، وقد راخوا ينفذون من حجرة ضيقة إلى أخرى أضيق منها . ومن الأضيق إلى الأكثر ضيقاً ؛ وهم كلما نفذوا إلى واحدة أحكموا خلفهم الرتاج وثبتوا المزالج ، حتى لنجدهم في النهاية وقد سجنوا أنفسهم في « القمقم » المسحور الذى حدثتنا به خرافات الأقدمين .

ولكننا نود أن نهون عليهم الأمر ، فنقول لهم إن المسألة ليست من الخطورة بالشكل الذى يتصورونه . ففيما يتعلق بطريقة السداد ، نعتقد أنه لن يكون من العسير — قبل أن نصل إلى النقطة التى يبدأ فيها الضغط الاقتصادى والسياسى — أن نكيف وارداتنا التكمييف الذى يحقق لنا سداد الأموال المحولة للخارج ، وذلك بأن نعلمد إلى الاستغناء عن البنود الترفية من هذه الواردات مثل السيارات الفاخرة والمجوهرات وما فى حكمها . إلى هذا ، فإن قيام الصناعات الجديدة ، ولا سيما صناعات الحديد والسماد ، سوف يؤدى دون ريب الى الاستغناء عن وارداتنا منهما ، والتى بلغت قيمتها فى العامين موضع التمثيل (١٩٥٢ / ٥١) حوالى

(١) صحة الرقم ٦٠ مليوناً ولا أدري على أى أساس بنى الدكتور عبدالرازق هذا التقدير . صحيح أننا استوردنا منها عام ١٩٥١ ذهباً قيمته ٤٠ مليوناً لاستخدامه فى تدعيم الغطاء النقدى ، ولكن أحداً لا يستطيع القول بأن هذا الذهب يعتبر من البنود الدائمة فى ميزان التجارة ، والتى يمكن أن توضع موضع الاستشهاد والتدليل .

٤٥ مليوناً من الجنيهات . وأخيراً فلئن كان الأمل ضعيفاً في إمكان زيادة الصادر من القطن كما يقولون ، فهو بغير شك محقق في إمكان زيادة الصادر من السلع المصنوعة ، ولا سيما إذا أمكننا التوسع في تصنيع المنتجات الزراعية التي تلتقي اليوم أسواقاً رائجة في الكثير من البلدان الصناعية :

وعلى العموم فإن مسألة السداد ، والسداد لأمريكا بالذات ، لا تعدو في الحقيقة أن تكون مسألة « السياسة » التي سوف تتبعها في اتفاق « حضيلة الدولار » ، وفي تفصيل الأهم على المهم . وأعتقد أنه لن يكون من العسير التغلب على تلك العقبة إذا ما نظرنا إليها في ضوء الاستثمارات الجديدة ، والتي ستؤدي حتماً إلى رفع المقدرة الانتاجية للبلد ، ومن ثم إلى متانة مركزها في مضمار التجارة الخارجية .

وأما عن الضغط السياسي والاقتصادي الذي تحدثوا عنه ، وأخذوا يمثلون له بما حدث في بلدان مثل تركيا وفرنسا وأوروبا ، فيكفي للرد عليهم أن نقول إنه إذا كانت هذه البلدان قد أقدمت على قبول الأموال الأمريكية ، مع أن من بينها بلاداً سبقتنا بكثير في حنكتهما السياسية وفي وعيها الشعبي ، كما أنها بحكم دخولها المرتفعة ليست في مثل حاجتنا إلى الاستعانة بتلك الأموال .. إذا كانت هذه البلدان قد أقدمت على فتح أبوابها لتلك الأموال ، مع علمها بالمساوى والأوضاع التي قيل إنها تلازمها وتعتبر سمة من سماتها ، فلا شك أنه يصبح غروراً أن نعتقد في أنفسنا اليقظة وفي هذه البلدان الغفلة والسذاجة . ولكن لم لانقولها كلمة صريحة ؟ .. لم لانصارع أنفسنا بأنه قد بات من المستحيل على أية دولة ، لها ظروف مصر واستراتيجية مصر ، أن تعيش وحيدة محايدة في هذا العالم المتلاطم المصطخب ؟

نعم لقد آن لنا أن نعترف بهذه الحقيقة ، لأن إنكارنا لها لن يزيدنا سوى بعداً عن الحقائق ، واماغنا في الوهم . بل لعل لا أكون مخطئاً إذا قلت إن الذين

يعترضون على رأس المال الأمريكى ليس لديهم ما يمنع من الاستعانة برؤوس الأموال العربية .. أو الروسية مثلاً . ولكن أياً ما تكون جنسية الأموال الأجنبية ، وسواء أكانت هذه الأموال أمريكية أو روسية أو عربية ، فإن ثمة حقيقة لم يعد من مصلحتنا اليوم إنكارها ، وهى أن مصر ليس فى مقدورها أن تنهض بمدخراتها القومية وحدها ، وأنه لا بد من الاستعانة بالأموال الأجنبية لتحقيق هذا النهوض ، إذا شئنا حقيقة أن نهض .

فالمسألة اذن مسألة خيار بين أمرين ، أو قل بين طريقين كلاهما مخوف بالمسكاره : فإما أن نظل فى طريق البؤس والفاقة الذى ننحدر فيه عاماً بعد آخر نتيجة لتدفق سيال السكان ، تاركين مواردنا معطلة الى يوم نستطيع استغلالها فى حدود قدرتنا وطاقتنا - وهو يوم لا نشك لحظة فى أنه يتعد عنا كلها مضى الزمن وتعقدت الأمور - وإما أن نسارع إلى استغلال هذه الموارد ولو اضطررنا إلى التضحية بجانب منها فى سبيل الحصول على المعدات الرأسمالية التى تتيح لنا سبيل استغلالها . والطريق الأخير فى رأينا هو أسلم الطرق ، ولكن المهم أيضاً أن نجتهد كي تكون هذه التضحية عادلة غير مجحفة بحقوقنا .

ثالثا - البروة والصناعة

(١) السياسة الجمركية .

الحماية الجمركية سبيل مقرر من سبل التنمية الصناعية ، وعند البعض أنها الطريق الفعال للتغلب على العامل النفساني الذي لا يزال يدفع المستهلك المحلي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية ، حتى لو كانت أسعارها تزيد قليلا عن أسعار مثيلاتها من المنتجات المصرية . ولذا يرى هذا الفريق أنه نظرا للتضخم النقدي وانخفاض الكثير من العملات ، فقد أصبحت التعريفة الجمركية التي فرضت بتصد حماية الصناعات المحلية عام ١٩٣٠ غير متسقة مع الظروف الجديدة ، لا من حيث فئات الرسوم ولا من ناحية تقسيم بنودها . فلو فرضنا مثلا أن صنفا من الأصناف الترفية كانت قيمة الكيلو منه ١٠٠ قرش وكان في استيراده منافسة لأحد المنتجات المحلية ففرض عليه في سنة ١٩٣٠ رسم نوعي مقداره ٢٠ قرشا ، أي بواقع ٢٠٪ من ثمنه في ذلك الوقت ، فإن الرسم لا يعادل اليوم إلا ٥٪ . بعد أن طفر الثمن من ١٠٠ قرش إلى ٤٠٠ ، وظل الرسم على ما كان عليه .

لذلك ينادى هذا الفريق بتعديل التعريفة الجمركية بحيث تحقق الأمور

الآتية : —

(١) إعفاء الآلات والأجهزة المستوردة للصناعة الناشئة من الرسوم الجمركية .

(٢) إلغاء رسم الصادر بحيث يكفل توسيع المجال لتصريف المنتجات الصناعية ، مع التوسع في العمل بمبدأ رد الرسوم الجمركية (الدروباك) .

(٣) رفع الرسوم المفروضة على المنتجات الأجنبية المستوردة ، لتحقيق نوع من التوازن بين الانخفاض النسبي في هذه الرسوم ، وبين ارتفاع رسوم

الإنتاج المفروضة على الصناعة المحلية ، وارتفاع بعض نفقات الإنتاج مثل أسعار التيار الكهربائي أو الوقود بالنسبة لمستوياتها في البلدان الصناعية العريقة .

لكن الدعوة إلى الحماية لم تعد تلقى اليوم قبولا لدى الكثير من الكتاب ، إذ أن الرسوم الجمركية لا تعدو في الواقع أن تكون ضريبة يدفعها المستهلكون ، وليس من الحكمة أن يغبن السواد الأعظم من الشعب من أجل فئة قليلة من المنتجين ، ولذا يبادى البعض باتباع المبدأ القائل بأن مجموع ما يتحمله المستهلكون من تضحيات يجب أن يكون أقل من الزيادة الطارئة على الدخل الأهل من قيام الصناعات الجديدة .

ولما كان من المعروف أن بدء هذه الصناعات غالبا ما يكون على أيدي أفراد من ذوى النفوذ السياسى أو المالى الكبير ، مما يجعل من الصعب إزالة الحماية الجمركية متى وضعت ، فانه يكون من رشد السياسة أن تفرض عليها رقابة شديدة عن طريق مجلس من الخبراء ، تكون مهمته إعادة النظر فيها من وقت لآخر ، حتى لا يكون اطمئنان المنتجين إلى استمرار تمتعهم بالحماية باعثا لتقاعدهم عن العمل على تخفيض نفقات الإنتاج .

على أننا نرى أن الظروف الدولية قد أخذت تميل إلى تحرير التبادل بين الأمم ، عن طريق رفع القيود المفروضة عليها ، وفي مقدمتها الرسوم الجمركية المرتفعة . فهذه اتفاقية بروكسل وهافانا ، وتلك تقارير صندوق النقد الدولى وبحوث اللجان المختلفة بالأمم المتحدة ، وكلها تجمع على وجوب رفع تلك القيود ، وإطلاق حرية التجارة . فالراهن أن العالم قد بات يشعر بحاجة إلى مزيد من التعاون ، القائم على التخصص وتحقيق الميزات النسبية فى الإنتاج . وإذا ما اشتدت هذه الموجة ، وأخذت الأمم تميل لتنفيذها ، فسوف نجد أنفسنا عاجزين عن أن نواجهها بمفردنا ، ولذا ينبغى من الآن أن نفكر فى الوسائل

التي تكفل اصناعاتنا الصمود في وجه المنافسة الأجنبية دون الاعتماد على حمايتها . ولعل في مقدمة هذه الوسائل أن ندأب على تحسين الوسائل الفنية ، وتحسين وسائل النقل وتوليد القوى المحركة ، مع تخفيض أثمانها ، أو تخفيض رسوم الإنتاج ، ومنح الاعانات الحكومية لبعض الصناعات التي يعتبر بقاؤها ضرورة حيوية للبلاد .

(٢) السياسة التعليمية

تتميز الصناعة المصرية بإمكانها الحصول على العمال بأرخص الأجور ، إلا أن هذه الميزة تكاد أن تتكافأ مع عقبة أخرى هي عدم كفاية العامل المصرى في أول عهده بالصناعة . فالعمال كثيرا ما يأتون من الحقل إلى المصنع بغير دراية بالأعمال الصناعية ، ولذا ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة لتدعيم التعليم الصناعى ، والعناية بنشر مدارس ، وإنشاء المصانع والورش النموذجية ، وإرسال بعثات من العمال المصريين للتدرب في بعض المصانع الأجنبية لمدد قصيرة يعودون بعدها لتدريب غيرهم . ولا شك أن هذا التدعيم سوف يعمل على سد ثغرة طالما عانت منها الصناعات القائمة ، ألا وهي افتقارها إلى طائفة رؤساء العمال Foremen ، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الطائفة في تغذية الصناعات المستقبلية ، بالخبرة الفنية والمهارة العالية .

على أنه من الظواهر الغربية ، أنه برغم الحاجة الملحة إلى تدعيم المدارس الصناعية وتشجيع طلبتها ، فقد هبط عدد هؤلاء الطلبة من ١٧٥٥٨ في سنة ١٩٣٧ إلى ١٢٥٧٥ في سنة ١٩٥١ ، وذلك رغم الزيادة الكبيرة في فروع التعليم الأخرى . ولعل السبب في ذلك إنما يرجع إلى انصراف الطلبة إلى التعليم العام بعد أن فتحت أبوابه بالمجان ، ومن ناحية أخرى إلى انخفاض مستوى التعليم

الصناعى نظرا لقدم الآلات والمعدات التى يتدرب عليها الطلبة ، مع بقاء مناهج التعليم دون تعديل يتفق مع حاجة الصناعات فى الوقت الحاضر .

وعلى العموم فقد بات أمر العناية بتدريب العمال وتعليمهم ضرورة حيوية ، وشرطا أوليا من شروط النهوض الصناعى المنشود .

ومثل ما قيل عن العمال يمكن أن يقال عن طائفة الخبراء والفنيين ، فلقد أثبت التجارب أن المصريين لا يقلون عن الاجانب فى هذا المضمار كفاية أو قدرة ، إلا أن وسائل تعليمنا لا تزال كذلك فى حاجة إلى كثير من التوجيه والتنظيم . ولذا ينبغى أن يوجه الشباب بعد مرحلة التعليم العام نحو الدراسات التى تناسب ظروفنا الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية ، فلا يتركوا بغير توجيه ليتكدسوا فى دراسة لسنا فى حاجة إليها إلا بقدر محدود .

(٣) الاداة الحكومية

كنا على الدوام حريصين على ألا تقترب فى بحثنا من مشكلة «الاداة الحكومية» ، ومدى خطورة الدور الذى تقوم به فى اقتصادياتنا ، سواء بالنسبة للمشروعات الحكومية البحتة ، أو بالنسبة للمشروعات الخاصة كلما دعتها الظروف إلى الاتصال بها فى أمر من أمور التراخيص أو العطاءات أو الضرائب ، أو فى غير ذلك من الاعمال . وحرصنا هذا إنما ينبئ على يقين منا بأن معالجة مثل هذه المشكلة لا يمكن — مهما أوتينا من براعة وبيان — أن يتم فى صفحة أو اثنتين ، أو حتى فى عشرات الصفحات . فلقد أصبحت الاداة الحكومية مصدر سخط دائم من كل من أوقعه حظه العائر ، فى ضرورة الاتصال بهيئة من الهيئات الحكومية ، فما بالناس بالشئون الصناعية ، وكلنا يعلم مدى ما تتطلبه هذه الشئون من معالجة رفيعة ، ومن تيسير فى كل الأمور .

على أنه إذا كان من المتعذر أن نعرض لهذه المشكلة بالتفصيل ، فلا أقل من أن نشير إليها ، وأن نؤكد أنه ما لم يبدأ بإصلاح الإدارة الحكومية ، لكي تصبح دافعا للنشاط الفردي لا مشبها له ، فإن كل جهد يبذل بعد ذلك سوف يكون مآله الفشل لا محالة .

ولا يفوتنا آخر الأمر أن نشير إلى أن هناك من الأمور الأخرى ، التي وإن بدت ثانوية في معالجة مشاكل الصناعة الكبرى ، إلا أنها في الحقيقة قد تحمل أخطر الآثار ، إذا نحن أهملنا جانبها ، وأغفلنا أهميتها . ومن أمثلة هذه الأمور ، الإحصاءات الصناعية وأهمية مراعاة الدقة والسرعة في نشرها ، والمعارض الصناعية وضرورة تشجيع الإعلان عن المنتجات المحلية في الداخل والخارج ، ثم وسائل النقل وضرورة تخفيض نفقاتها .. الخ .

القسم الثالث

السياسة السكانية

الفصل الأول

نمو السكان

الأنثى هي موطن الخصوبة في الإنسال ، وإلى المعدل الصافي لتجديد الإناث
Net Reproduction Rate ينبغي أن نوجه جل اهتمامنا . ذلك لأن هذا المعدل
هو الذى يمكننا من التنبؤ عن كل زيادة أو نقصان في عدد السكان ،
ولنوضح ذلك بالمثال الرقبي التالي : فلو فرضنا أن ١٠٠٠ أنثى مولودة حديثاً
أمكهن في فترة حياتهن أن ينتجن ١٠٠٠ مولودة ، فإن عدد السكان بعد وفاة
الآلاف الأولى يبقى ثابتاً ، ويستمر المجتمع مجدداً نفسه بدون زيادة . لكن هذا
الفرض لن يكون صحيحاً إلا إذا استصاعت كل أنثى أن تجتاز سن القدرة على الحمل
(١٥ - ٤٩) دون أن تتخلف منهن واحدة ، وهو فرض لا يتحقق ، إذ في مصر
بالذات ترتفع نسبة الوفيات عن مثيلاتها من البلاد الأخرى .

فاذا صح ذلك لكان السؤال الآن : هل الخصوبة والوفيات في مستوى
يسمح لآلاف أنثى ولدت حديثاً أن تنتج في أثناء حياتهن ألف طفلة لتحل محلهن ؟

بحسب إحصاء سنة ١٩٣٧ في مصر ، نجد أن المعدل الإجمالي لتجديد الإناث
Gross Reproduction Rate هو ٢٨٢٢ لكل أنثى ، أى بافتراض أنها تجتاز سن
الانتاج بسلام . لكنه وجد بالإحصاء أنه من بين كل ١٠٠٠ أنثى ولدت حديثاً
يصل إلى بدء فترة الخصوبة ٦٠١ أنثى تقريباً ، ويجتاز فترة الحمل ، أى يصل إلى
الخمس ٤٩١ أنثى . أى أن متوسط حياة الأنثى المصرية في فترة الخصوبة
(٥٠ - ١٥ = ٣٥ سنة) بحسب إحصاء ١٩٣٧ هو ١٩٢٩٧ سنة .

$$\frac{19297 \times 2822}{35} = \text{المعدل الصافي (١) لتجديد الاناث في مصر}$$

$$196 = 1006 =$$

فلو أن نسبة الخصوبة بقيت كما هي ، وظل معدل الوفيات كما كان في عام ١٩٣٧ ، بمعنى أن الانثى العادية لا تفارق الحياة قبل أن تترك وراءها ١٩٦ من بنات جنسها يحملن رسالة حفظ النوع ، وهؤلاء بدورهن لا يدعن الحياة قبل أن يتركن من خلفهن ٢٥٦ أنثى ، وأولئك بدورهن يتركن ٤٠٩٦ إلى آخر المتواليات الهندسية ، لجاز لنا أن نتوقع زيادة السكان في مصر إلى أربعة أمثالهم في خلال المائة عام القادمة .

ولعل مما يؤكد هذا الاتجاه أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في عام ١٩٣٧ كانت ٠.١٦ ٪ . ومعنى ذلك أن عدد السكان — إذا بقيت تلك النسبة على حالها — سوف يصبح ٢٢ مليوناً عام ١٩٥٧ و ٤٨ مليوناً عام ٢٠٠٧ و ٧٢ مليوناً عام ٢٠٣٧ . لكن الدلائل مع ذلك تشير إلى أن هذه التقديرات سوف تزيد كثيراً ، إذ أخذت نسبة الزيادة الطبيعية في الارتفاع خلال السنوات العشر الأخيرة ، حتى بلغت ٠.٢١ ٪ ، وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد من ٤٢ إلى ٤٣ وانخفاض معدل الوفيات من ٢٦ إلى ٢١ (٢) .

وهنا يبدو للبرء أن يتساءل عن سر هذا التزايد الغريب ؟

يرى بعض الكتاب أن هذه الزيادة إنما ترجع إلى ارتفاع الخصوبة في مصر إلى أقصى المعدلات البيولوجية المعروفة ، في الوقت الذي تميل فيه معدلات الوفاة

(١) جمال الدين سعيد (إحصاءات السكان) ص ١٠٨ و ١٢٨ .

(٢) انظر اللوحتين ١٥ و ١٦ .

إلى الانخفاض البطيء نتيجة لتقدم الطب الوقائي والعلاجي ، وانتشار العلم والمعرفة بين السكان .

والجدول التالي يبين معدلات الزيادة الطبيعية في بعض المجتمعات ذات النمو المطرد :

المجتمع	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
مصر } ١٩٣٩	٤٢	٢٦	١٦
مصر } ١٩٥٠	٤٣	٢١٣	٢١٣٧
الهند	٢٦٧	١٦	١٠٧
أستراليا	١٩٩	١٠٨	٩٩
اليابان	٢٨٣	١٠١	١٧٤
سوريا	٢٤٢	٨٥	١٥٧
لبنان	١٨٣	٥٤	١٣٩

أما السبب في ارتفاع معدل المواليد في مصر ، فيرجع إلى عوامل كثيرة نجملها فيما يلي :

أولا - ارتفاع نسبة الأمية بين الأفراد (إذ تبلغ حسب تعداد ١٩٤٧ حوالي ٧٨ ٪) مع سيطرة الروح الاتكالية على تفكيرهم ، مما يجعلهم غير قادرين على فهم حقيقة الحياة . فهم يقبلون على الزواج المبكر دون مراعاة لمستوى اجتماعي مناسب ، وذلك على عكس المتعلمين ، فهؤلاء يضطرون في الغالب

إلى تأجيل زواجهم إلى أن يتم تخرجهم ، ويحققون لأنفسهم مستوى اجتماعياً واقتصادياً لائقاً .

ثانياً — أن إباحة الطلاق للمسلمين بلا قيود ، يدع المرأة فريسة للخوف من الطلاق ، فتسمى إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى تضمن الابقاء على زوجها بزيادة الروابط التي تربط بينهما . ولعل مما يؤكد ذلك أن ٩٠ ٪ من حالات الطلاق تحدث قبل انجاب الطفل الأول و ٢ ٪ قبل الطفل الثاني و ٣ ٪ بعده .

ثالثاً — أن نظام الأسرة في الريف تحكمه الفطرة ونداءها ، فلا يكاد الفلاح يصيب خيراً حتى يرزق بصره إلى تعدد الزوجات ، مما يجعل من هذا النوع من الزواج المزدوج — رغم ضآلته إذ لا يزيد عن ٤ ٪ من مجموع عدد الأزواج — عاملاً له أثره في زيادة نسبة المواليد .

رابعاً — ارتفاع نسبة المتزوجات بالنسبة لعدد النساء اللاتي في سن الحمل ، إذ تبلغ هذه النسبة ٧٤ ٪ حسب تعداد ١٩٤٧ .

خامساً — اطراد الزيادة في عدد الذين في سن الخصوبة ، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٤٨ ٪ عام ١٩٢٧ إلى ٥٠ ٪ عام ١٩٤٧ .

سادساً — أن تأخر الوسائل المستخدمة في الزراعة قد خلق بين الريفيين عقيدة مؤداها أن كل ولد ينجبه الفلاح ، يعتبر مكسباً مادياً وأدبياً له ، إذ أن تربيته لا تكلفه الكثير ، بينما يستطيع أن يكسب من وراء عمله في الحقل أو في رعي الماشية والأغنام .

سابعاً — تأخر القرية المصرية مع انعدام وسائل التسلية فيها وظلامها . فقد ثبت أن ثمة ارتباطاً بين الظلام وبين ارتفاع معدل المواليد (١) .

ثامناً — ان ارتفاع معدل وفيات الأطفال في مصر (٠.١٣٠ ٪) يجعل الأبوين أكثر حرصاً على زيادة انجاب الأطفال ، لمواجهة احتمالات الوفاة الكبيرة .

تاسعاً — وأخيراً فان جهل الغالبية العظمى بطرق تحديد النسل ، وعدم السماح للأطباء بتعليمه للريفين ، أو للوعاظ بارشادهم عن مدى إباحته من الناحية الدينية ، لم يترك الفرصة لمن يقتنع بفوائده كي يطبقه في حياته الخاصة .

هذه طائفة من العوامل التي ساعدت على ارتفاع معدل المواليد هذا الارتفاع البالغ الذي لا يوجد له نظير في العالم . وهنا يعرض لنا سؤال خطير ، وهو إلى أين ينتهي مصير هؤلاء المواليد ؟

إن الأجابة على هذا السؤال قد لا تحتاج إلى كثير عناء . ذلك لأن نمو السكان دون أن يصحبه نمو الإنتاج كما شاهدنا ، قد أفضى إلى انحطاط مستمر في مستوى المعيشة ، وإلى انحطاط مستمر في الحالة الصحية ، ومن ثم إلى ارتفاع معدل الوفيات .

متوسط الأعمار في مصر مقارنا ببعض البلاد الأخرى (١)

البلد	متوسط العمر بالسنة
الولايات المتحدة	٦٢,٥
ألمانيا	٥٦
إنجلترا	٥٥,٦
فرنسا	٥٢,٢
إيطاليا	٤٩,٣
الهند	٢٤,٧
مصر للرجال	٢٤
مصر للنساء	٢٧

فنحن في الواقع إنما نعاقب أنفسنا بأن حياة اثنين من السكان عندنا لا تعادل حياة واحد من سكان البلاد الأخرى . هذا بصرف النظر عن ناحية الرفاهة والصحة والتمتع بالحياة ، فهذه النواحي أكبر من أن توضحها الأرقام وتبينها الإحصاءات . وبديهي أن البلد الذي يكون متوسط عمر الفرد فيه حوالى ٢٥ عاما يكون أكثر سكانه عالة على الآخرين ، لأن سنى الطفولة والصبا ليست من سنى الإنتاج ، ومعظم السكان يقضون نحبهم قبل أن تجنى البلاد ثمرة حياتهم من جد وإنتاج . فلو فرضنا مثلا أن السن التى يبدأ عندها الفرد عمله المنتج ، هى الثامنة عشرة ، لكان معنى ذلك أن المصريين العاملين لا ينتجون سوى ستة أعوام فى المتوسط . وإذا قارنا هذه الحال ببلد مثل ألمانيا أو إنجلترا ، أو

(١) الدكتور محمد عوض محمد (سكان هذا الكوكب ص ١٦٤) .

إيطاليا أو فرنسا ، لبدا لنا بوضوح أن تلك البلدان تنتفع بحياة أبنائها أضعاف
ما تنتفع بها نحن في بلادنا ، وذلك مع الفارق الشاسع في حجم ونوع الإنتاجية
هنا وهناك . وثمة فرق آخر ، وهو أن الإناث يقمن عادة في تلك البلاد بعمل
من الأعمال ، وعلى الأخص قبل الزواج ، في حين لا يقوم النساء في مصر
إلا بعمل قليل ، وهذا معناه أن الجزء العاقل من السكان في تلك البلدان أقل
كثيرا منه في مصر .

ولعل ما تقدم يدعونا في النهاية لأن نخرج عن جمودنا ، وأن نولى الأمر
شيئا من الجرأة والحزم . فأننا لو ألقينا الحبل على الغارب لأوصلنا هذا النمر
المطرد إلى حافة الهلاك ، بل لعلنا لا نكزن مبالغين إذا قلنا أننا قد بلغنا بالفعل هذه
الحافة ، ولم يعد بيننا وبين أن نتردى فيها إلا أن نبقى في جمودنا هذا بضع
سنوات أخرى .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل من سبيل للنجاة من ذلك المصير المظلم ؟

إن الإجابة على هذا السؤال قد باتت واضحة ، وغدا السبيل بيننا ، فلم يعد
ينقصنا إلا قدر من الشجاعة نبدد به رهبة المجهول . لكن لعل مما يخفف من
حدة هذه الرهبة ، أننا لسنا أول الأمم التي أقدمت على السير في هذا الطريق ،
فقد سبقتنا إليه أمم كثيرة ، ونستطيع إذا شئنا أن نقيّد من تجارب هذه الأمم .

fill
here

الفصل الثاني

تحديد النسل

كان أول من نادى بتقليل النسل حفظا للتوازن بين عدد السكان وبين موارد العيش هو الكاتب الإنجليزي T. R. Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٤). وقد قامت نظريته على ضرورة تحديد النسل بالوسائل السلبية مثل تأخير الزواج مع التزام العفة، والامتناع عن معاشرة الزوجة، وإكسب وسائله لم تلبث أن انهارت أمام الضعف البشري، وعجزه عن اتباع تلك التعاليم الزهدية. لهذا كان من المحتم على المدرسة الحديثة في تحديد النسل أن تتوخى السبل العملية، آخذة في الاعتبار طباع البشرية وضعفها. فأخذت تلك المدرسة تنصح بالتبكير في الزواج منعاً لانتشار المواليد غير الشرعيين، على أن ينظم النسل باتباع الوسائل التي تؤدي إلى تنظيم الحمل.

وقد كان لهذه المدرسة أثرها في تأسيس جمعية «مالثس» الأولى في إنجلترا لنشر الدعاية لمبادئها، كما كان لها أثرها في أن عددا كبيرا من المصالحين الاجتماعيين كرسوا جهودهم لنشرها، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة.

ومن إنجلترا انتشرت الدعاية إلى معظم البلدان الأوروبية، فتأسست جمعيات مشابهة في هولندا وبلجيكا واسكتلندا وفرنسا وألمانيا. بل إن الأمر لم يقتصر على الدعاية، إذ تأسست في تلك البلدان العيادات الطبية، وزودت بالأطباء والمرضات، لأرشاد الأزواج إلى وسائل تنظيم الحمل، ومد الفقراء منهم

بِالْأَدَوَاتِ الْلازِمَةِ لِقَاءِ أَثْمَانِ زَهِيدَةٍ (١) .

وَلَقَدْ كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَلْقَى الدَّعْوَةُ إِلَى تَحْدِيدِ النِّسْلِ ضَرْبًا مِنَ الْمَعَارِضَةِ الْعَنِيفَةِ ، وَلَا سِيَّامًا مِنْ جَانِبِ رِجَالِ الدِّينِ الْكَاثُولِيكِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ التِّيَّارَاتُ لَمْ تَلْبَثْ حَتَّى ذَهَبَتْ بِدَدَا أَمَامَ اقْتِنَاعِ النَّاسِ بِفَوَائِدِ التَّجْرِبَةِ .

أَمَّا فِي مِصْرَ فَالْأَمْرُ غَيْرُهُ فِي تِلْكَ الْبُلْدَانِ . إِذْ أَنَّ الْمَعَارِضَةَ مَا زَالَتْ فِيهَا قُوَّةٌ قَتِيلَةٌ ، وَحَتَّى إِذَا مَا أُمِكنَ التَّغْلِبُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ فَالْأَمَلُ مَا يَزَالُ ضَعِيفًا فِي إِمْكَانِ التَّوَصُّلِ لِإِقْنَاعِ النَّاسِ بِضَرُورَةِ تَنْظِيمِ النِّسْلِ ، سِوَاهُ بِسَبَبِ الْجَهْلِ الَّذِي يَسِيطِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ٨٠ ٪ مِنَ السَّكَّانِ ، أَوْ بِسَبَبِ التَّقَالِيدِ الدِّينِيَّةِ الْمُسَائِدَةِ وَشِدَّةِ تَغْلُغْلِهَا فِي نَفُوسِهِمْ .

أَمَّا التِّيَّارَاتُ الْمَعَارِضَةُ فِي مِصْرَ فَتَشْمَلُ فِي مَوَاقِفٍ رَئِيسِيَّينَ : الْأَوَّلُ هُوَ مَوْقِفُ رِجَالِ الدِّينِ ، وَهَؤُلَاءِ يَمَارِضُونَ الدَّعْوَةَ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَا تَقْرَاهَا ، وَأَنَّهَا تَتَنَافَى مَعَ تَطَوُّرِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَتَطَوُّرِ الْوَعْيِ الْقَوْمِيِّ الَّذِي أَصْبَحَ يَطْلُبُ كَثْرَةَ الْأَيْدِي الْعَامِلَةِ (١) ، وَاتِّسَاعَ نِطَاقِ الْعَمَلِ فِي جَمِيعِ نَوَاحِي الْأَسْتِمَارِ (١) . وَهُمْ يَضِيفُونَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَدْعُو لِكَثَارِ النِّسْلِ ، لِأَنَّ كَثْرَةَ النِّسْلِ دَعْوَةُ الْأَقْوِيَاءِ ، أَمَّا الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى تَحْدِيدِهِ فَإِنَّمَا يَدْعُونَ إِلَى إِضْعَافِ الْأُمَّةِ ، وَالْقَضَاءِ عَلَى الْقُوَى الْعَامِلَةِ فِيهَا ، الْمُدَافَعَةِ عَنْ حَيَاضِهَا ، وَإِذْنِ فَالْخَيْرِ

(١) تَطَوُّرَاتُ الدَّعْوَةِ إِلَى تَحْدِيدِ النِّسْلِ ، فَارْتَبَطَتْ بِدَعْوَى حَدِيثَةٍ أُخْرَى هِيَ (الْأَوْجِينِيَّةُ) Eugenics أَيْ دِرَاسَةُ الْوَسَائِلِ الَّتِي تَوْدِي إِلَى تَحْسِينِ النِّسْلِ . وَقَدْ كَانَ لِهَذِهِ الدَّعْوَةِ أَنْزَاجُهَا فِي ظُهُورِ بَعْضِ الْقَوَائِنِ الْأَلْمَانِيَّةِ الَّتِي تَرْمِي إِلَى تَعْقِيمِ مَعْتَادِي الْإِجْرَامِ ، وَالْعَتَمُوهِيْنَ ، وَالْمَصَابِينِ بِأَمْرَاضٍ وَرَثَائِيَّةٍ ، وَكَذَلِكَ فِي ظُهُورِ الْقَوَائِنِ الَّتِي تَقْضِي بِضَرُورَةِ الْمَكْشَفِ عَلَى الرَّاغِبِينَ فِي الزَّوْجِ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ خُلُوقِهِمْ مِنَ الْأَمْرَاضِ . لَكِنْ لَعَلَّ أَبْسَطَ الْوَسَائِلِ لِتَحْسِينِ النِّسْلِ هِيَ تَحْدِيدُهُ ، وَذَلِكَ لِزِيَادَةِ نَصِيبِ كُلِّ مَوْلُودٍ مِنَ الْعَنَاءِ وَالتَّرْيِيَةِ الصَّالِحَةِ .

هو في أن ندع هذه الدعوات جانباً ، وننظر إلى ما ينفع الأمة وبقائها شر التدهور الخلقى ، والاقتصادى ، والسياسى (١) .

وأما الموقف الثانى ، فهو موقف رجال الدولة والمفكرين على اختلاف تخصصهم وتباين وجهات نظرهم . وفحوى ما يراه هؤلاء جميعاً ان فكرة الحجم الأنسب للسكان Optimum Population ، وهى الفكرة التى تهدف إلى تحقيقها الدعوة لتحديد النسل ، ليست مما يسهل تحقيقه ، كما انها ليست ثابتة ولا محدودة . فما يعتبر حجماً أمثلاً فى الوقت الحاضر ، قد يغدو مع الزمن أقل مما تتطلبه حاجة الدولة . ولهذا يبدى هذا الفريق تخوفه من أن تنتشر عدوى التحديد فتصل إلى أكبر من الدرجة المرغوبة ، وحينئذ تنقلب الأوضاع ، ونجد أنفسنا فى مثل المآزق الذى وجدت فيه الدول الغربية نفسها ، حين هبطت فيها نسب الخصوبة هبوطاً شديداً مما اضطرها إلى تلمس كافة السبل لتشجيع النسل من جديد .

ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، ان ارتفاع معدل الوفيات فى مصر ، ولا سيما وفيات الأطفال التى تبلغ حوالى ثلثى المواليد عموماً ، يجعل من تحديد النسل ، مع ترك الأحوال الصحية على ما هى عليه ، أسراً بالغ الخطورة . ذلك ان من ينجو من المواليد ، وهو الثلث الباقى منهم ، سوف يتعرض حتماً للوفاة واحداً بعد الآخر ، فلا يصل سوى القليل منهم لسنى الإنتاج والعمل . وعلى ذلك فنحن نخاطر أكبر المخاطرة ، بالافلال من المواليد قبل أن نجد وسيلة لتحسين الأمومة وضمان الصحة الجيدة للثلث الباقى من المواليد ، بحيث يصل إلى سنى الشباب والرجولة فى سلام .

(١) من مقالين لفضيل الشيخ محمود شلتوت والشيخ حسين مخلوف (جريدة المصرى

فى ٢٠ / ٦ / ١٩٥٢) .

كذلك من المعارضين من يرى أننا ما زلنا بعيدا جدا عن نقطة الزيادة المطلقة Absolute Over-population لأن مواردنا التي تقيت عشرين مليوناً في الوقت الحاضر، تستطيع أن تقيت أربعين مليوناً إذا نحن توفرنّا على تنمية هذه الموارد، وسهرنا على حسن استغلالها وحسن توزيعها.

وهناك أيضا من يرى أن نقص السكان يؤدي إلى ارتفاع عبء الضرائب التي لا بد من جبايتها لتمكين الدولة من النهوض بخدماتها. أو يرى في زيادة السكان أهمية خاصة من الناحية العسكرية والسياسية، أو أنها تؤدي إلى انخفاض أجور العمال، ومن ثم تقل نفقات الإنتاج وتزداد في نفس الوقت قدرة الدولة على تصريف منتجاتها... الخ الخ.

فأما رجال الدين فلا حيلة لنا في الرد عليهم، لأن منطقهم يعتمد على أسانيد فلسفية وروحية تضيق عنها بحوثنا، وتحجف أمامها أقلامنا. إنما دعوتهم إلى زيادة النسل، واعتقادهم بأنها دعوة قوة ودعوة حياة، فهو مالا نستطيع السكوت عليه. فلقد ذكرتنا هذه الدعوة بالشاعر العربي الذي كان يفاخر بأن قومه لهم عديد الحصى.. ولستم كنا نود لو سألنا هذا الشاعر، ما قيمة عديد الحصى إن لم يكن لقومه من الشأن أكثر مما للحصى؟

حقيقة أن الكثرة السكانية أهمية لا تنكر، وأنه إذا كانت الامم في مرتبة واحدة من حيث المستوى المادى والمعنوى للعيشة، فإن الدول الكبيرة العدد مثل الولايات المتحدة تصبح ذات مزايا على الدول الصغيرة.. ومع ذلك فإن مجرد الكثرة لم تعد اليوم في مثل ما كان لها بالأمس من خطر. وما ينفع بلدا أن يكون سكانه عشرين مليوناً ثم يتحكم في مصيرهم طائفة من المستعمرين لا يتجاوزون بضعة عشر ألفا؟

وأما في الرد على حجج الفريق الآخر ، فريق المفكرين من الاقتصاديين والاجتماعيين ، فلعل ما قدمناه في سياق هذا البحث من أدلة قاطعة ، وبراهين دامغة ، قد صار الآن كافيا لإقناعهم بأن المشكلة قد أصبحت أخطر من أن يسكت عليها إلا مكابر لا يريد أن يرى ما حوله من ضروب الشقاء ، أو مغالط يأبى التسليم بوجود المشكلة ، ويجهد نفسه كي يعلل الأمر بشتى العلل ، ويعزوه الى مختلف الأسباب .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا . فما هي وسائلنا لتنظيم النسل ، وكيف يتسنى لنا أن نقنع تلك الملايين التي ترسف في أغلال الفاقة والجهل ، بأن إنقاذها من الهلاك قد بات متوقفا على تحكمها في نسلها ، وضبطها لأموالها ؟

إن الطريق وعبر . والوسيلة شاقة ، ما في ذلك من ريب ، ولكن علاج المرض قد يتطلب في الكثير من الأحيان قسوة ظاهرة ، تنطوى على رفيق ورحمة . أما اقتراحاتنا فتتلخص فيما يلي : —

أولا — الإفادة من تجارب الأمم الأخرى في نشر الدعاية بين الطبقات الفقيرة ، وإنشاء العيادات اللازمة بالأحياء الشعبية .

ثانيا — العناية بالناحية النسائية ومحاولة خلق المرأة المستنيرة التي تفهم واجباتها الحقيقية ، ودورها في تربية الأطفال . فلقد ثبت أن رفى المرأة كان يقترن على الدوام بتقليل النسل ، وذلك لأن الزمن الذي تقضيه في تحصيل العلم يؤخر سن زواجها ، وبذلك يتعطل جانب من خصوبتها .

ثالثا — العناية بالقرية ورفع مستوى ساكنيها الصحي والثقافي ومحاولة إيقاظ الوعي الاقتصادي فيها عن طريق المحاضرات المبسطة . وإنا لنترجو أن تحقق

تجربته «التربية الأساسية» في سرس الليان من النجاح ما يشجع على تعميمها في بقية مناطق القطر .

رابعا — تدعيم الأمن في الريف ، وتيسير استخدام الوسائل الآلية في الزراعة ، حتى يقل اعتماد الزراع على كثرة الأولاد كعامل اقتصادي ، وعنصر من عناصر اشتداد البأس وقوة السلطان .

خامسا — وهناك بعض الوسائل التشريعية التي تهدف إلى تحديد النسل ، مثل رفع سن الزواج للمرأة ، أو عدم إعفاء أكثر من ٣ أولاد من نفقات التعليم والعلاج ، مما يجعل من الإكثار في النسل عبئا اقتصاديا على الأزواج . لكن هذه الوسائل في نظرنا تعتبر أقل أهمية ، لأن جل اهتمامنا ينبغي أن يوجه إلى خلق الباعث الذاتي لدى الأفراد ، لا أن يرغموا على ما تكرهه أنفسهم وتأباه طباعهم .

على أن من هذه الوسائل ما قد يساعد على خلق هذا الباعث ، إذ أنه ، بما يثيره من تعارض مع ما ألفه الناس ، وما درجوا عليه ، قد يفلح في لفت أنظارهم إلى حقيقة المشكلة ، ومن ثم يستقيظ بينهم الوعي المعيشي الذي يدفعهم دفعا ذاتيا إلى التفكير في تحديد النسل .

الفصل الثالث

الهجرة

وأخيراً فلقد تجد الهجرة من يدعو إليها ، كحل من الحلول الجزئية التي قد تخفف من حدة الأزمة . ونحن وإن كنا نحب هذه الدعوة ، إلا أننا نرى أنه يقوم دن تحقيقها الكثير من العتبات . فالمصريون ، خلافاً للبنانيين وسكان جنوب الجزيرة العربية ، لم يتعودوا في تاريخهم الطويل أن يتركوا وطنهم . ولقد بح صوت « شوقي » وغيره من الشعراء وهم يحثون بني وطنهم على طلب المعالي في الرحيل ، ولكن المؤسف أن بني وطنهم قد آثروا البقاء مع الفاقة ، على طلب المعالي في أرض غير أرض مصر !!

إلى هذا فإن سبيل الهجرة غير ميسرة لقلة البلاد التي يمكن المهاجرة إليها ، وتشددتها في قبول المهاجرين . فلقد كانت فلسطين في الماضي مقصداً لبعض المهاجرين من المصريين ، ولكنها أصبحت اليوم تضيق بسكانها . وما يقال عن فلسطين يمكن أن يقال عن لبنان الذي تضاعف عدد سكانه في الثلاثين سنة الأخيرة ، وكذلك الجزيرة العربية التي كانت ولا تزال مصدراً للهجرة وليس للمهاجرة إليها .

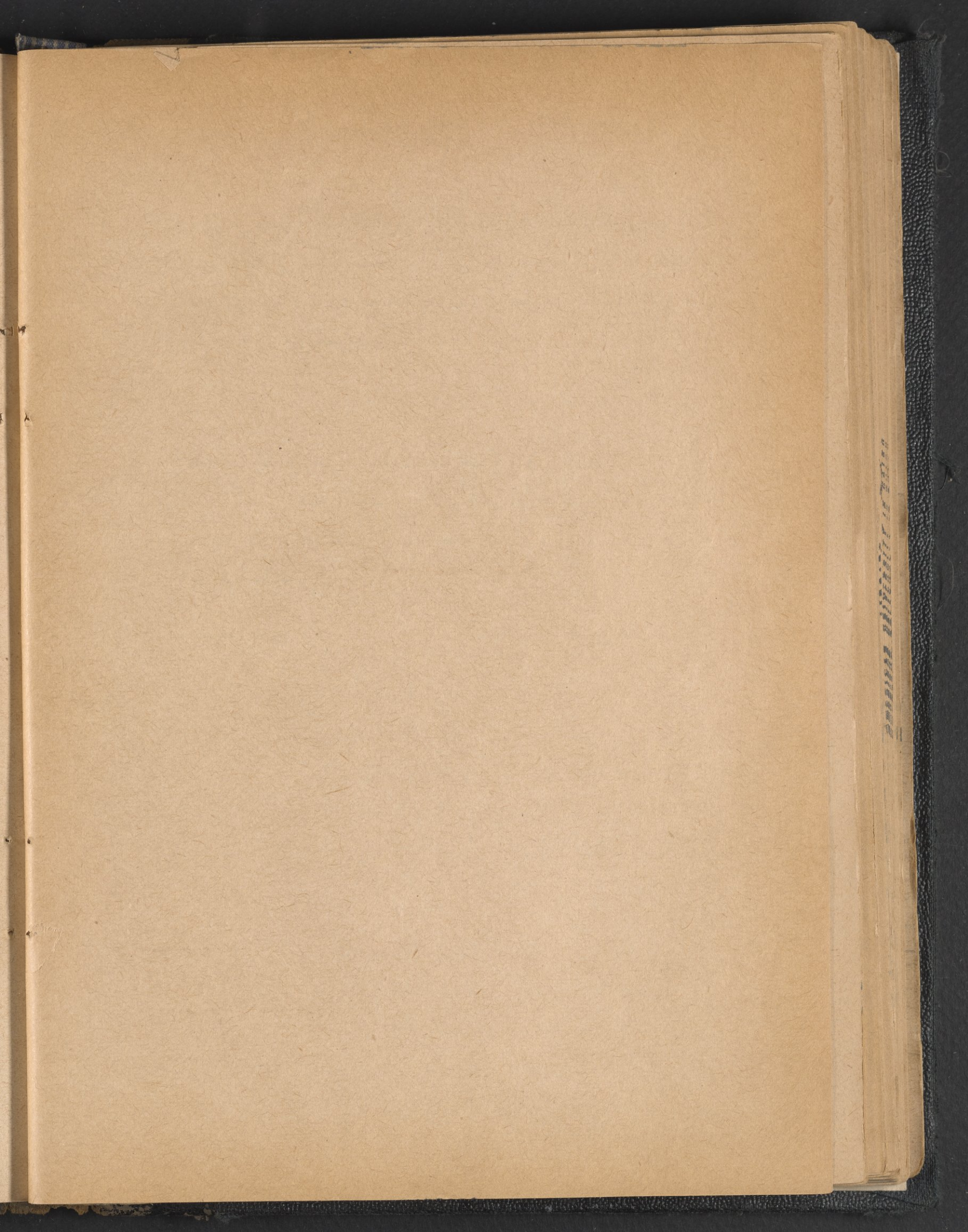
ومع ذلك فما زلنا نعتقد أن الحكومة تستطيع أن تفعل شيئاً في تلك الناحية . فهي تستطيع مثلاً أن تتدخل برسائلها المنظمة لإقناع بعض السكان بالمهاجرة ، على أن تدمهم بالمعونات المادية اللازمة . أما البلدان التي يمكن أن يهاجروا إليها فما زال في شمال سوريا متسعاً للبعض رغم تزايد سكانها ، كما أن العراق في حاجة

كبيرة إلى من يعمر أراضيه الشاسعة ، أما السودان فلا شك في أنه يرحب كثيراً
بالأيدي العاملة التي يمكنها استغلال أراضى الجزيرة به ، ولعل كل ما ينقصنا هو
أن نسعى إلى عقد الاتفاقات مع هذه الدول ، كي تعمل من جانبها على تيسير سبل
الإقامة للمهاجرين من المصريين .

هذا هو الطريق ، إذا شئنا لأنفسنا النجاة ، وآثرنا أن نحفظ بكرامتنا
في أعين الأمم الناهضة المتحضرة . وما أظن أن هناك من يحب مصر ،
ويريد لها الخير ، ثم يقف متردداً حيال الدواء ، أياً ما تكون مرارته
وأياً ما يكون مذاقه .

ديسمبر ١٩٥٢

حسين عبد الله

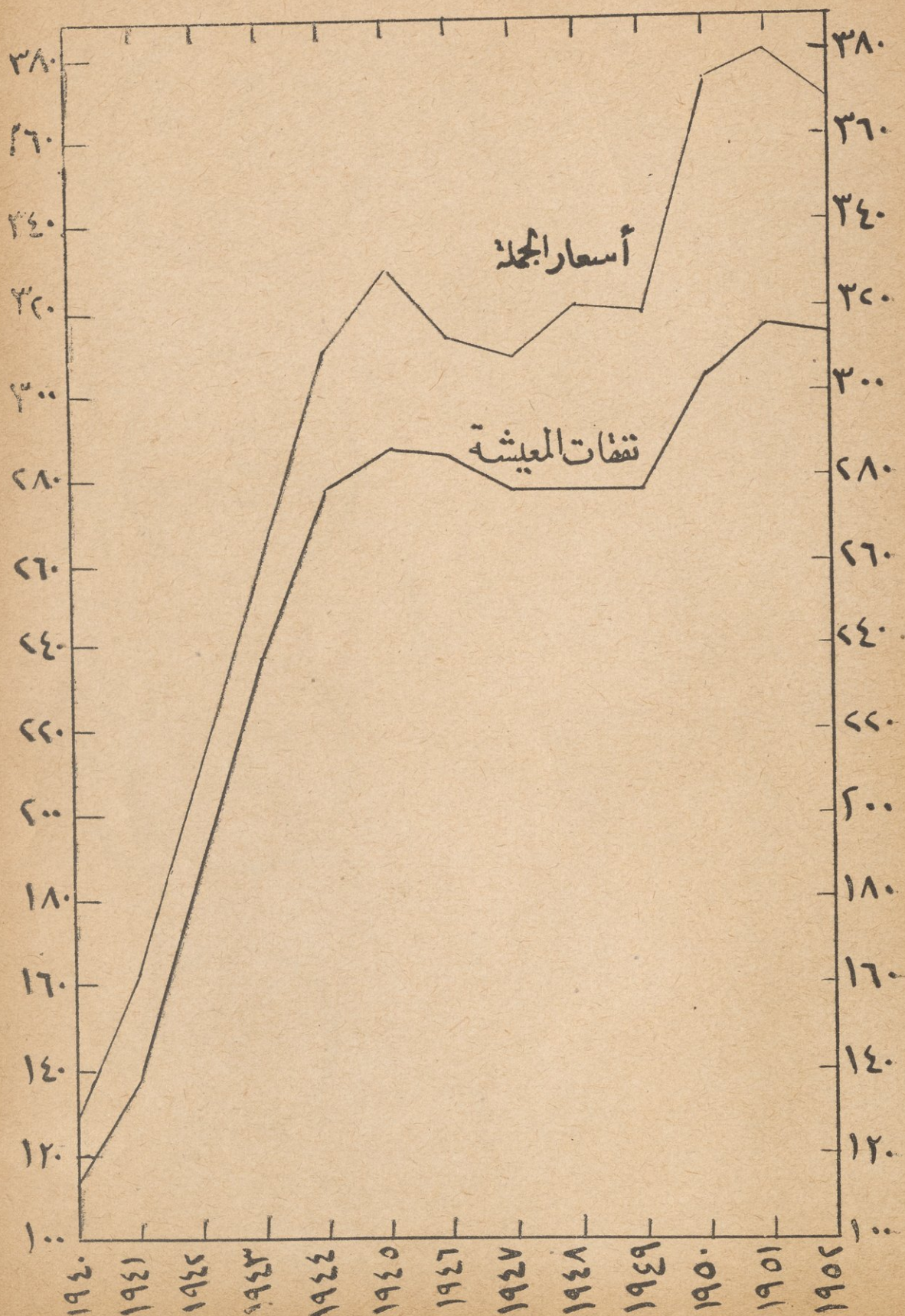


اللوحات^(١)

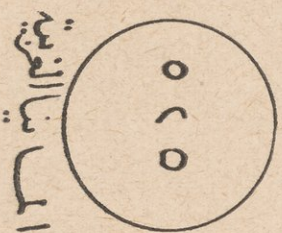
(١) من حق شقيق محمد، الطالب بكلية الهندسة ، ان اسجل له شكرى على الجهود
المضنية التى بذلها معى فى رسم وإخراج هذه اللوحات .

المؤلف

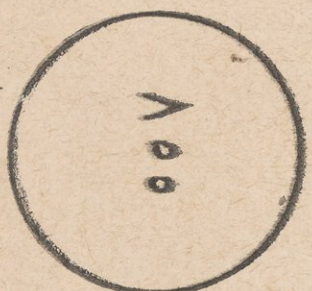
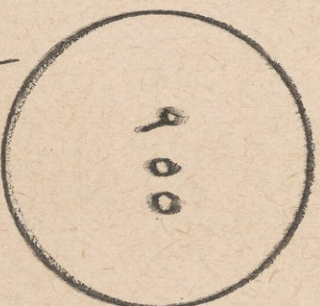
(١) الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة ١٩٣٩ = ١٠٠



متوسط دخل الفرد في مصر مقارنة ببلدان الأخرى ١٩٥٠
بالدولارات الأمريكية



واشنطن



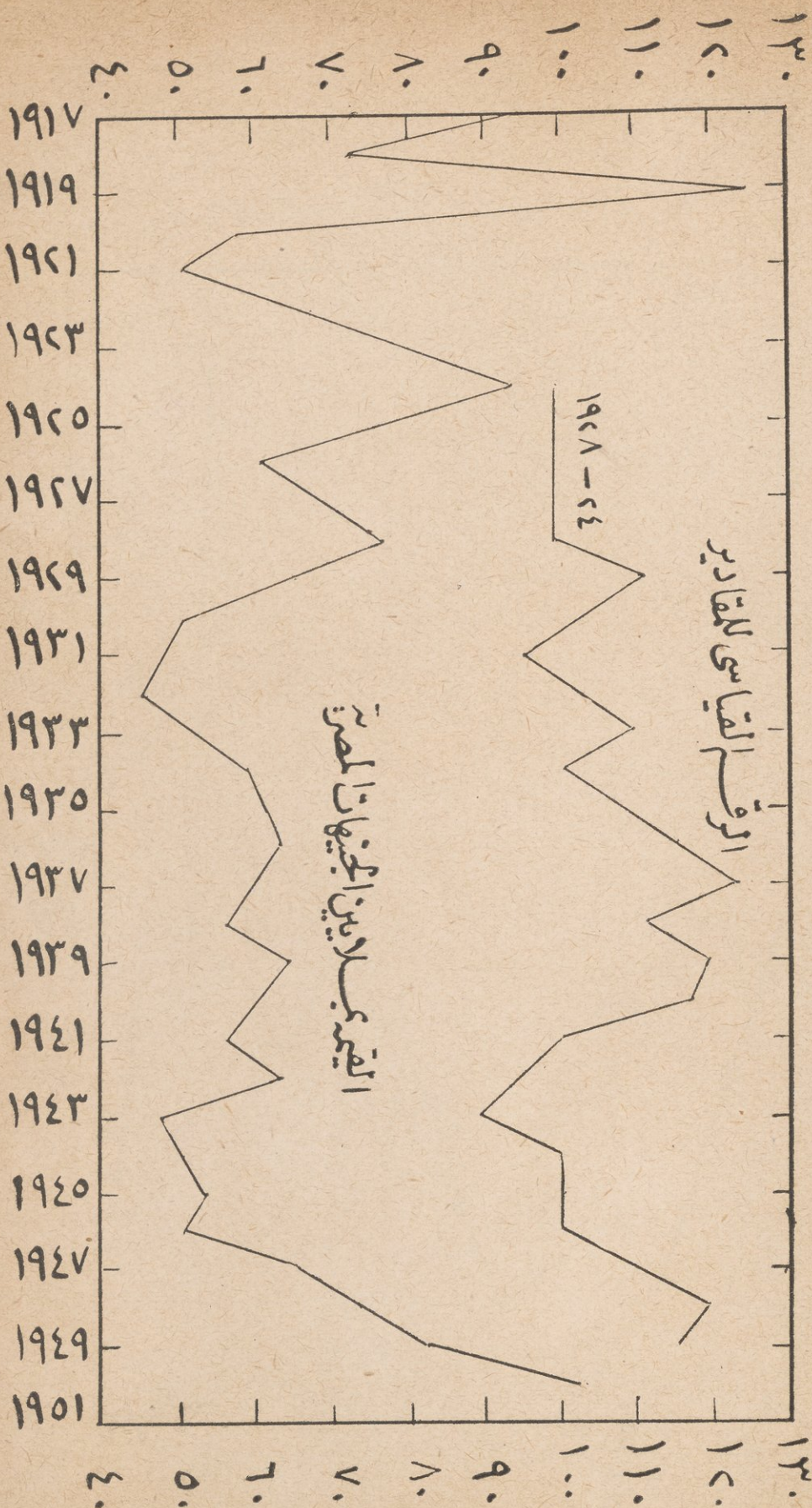
(٣)

أثر زيادة الواردات من المواد الغذائية



التغير في مقدار رطوبة الخواص قبل الزراعة

(٤)



(٥)

الأرقام القياسية لأسعار الفضة ١٩١٣ = ١٠٠

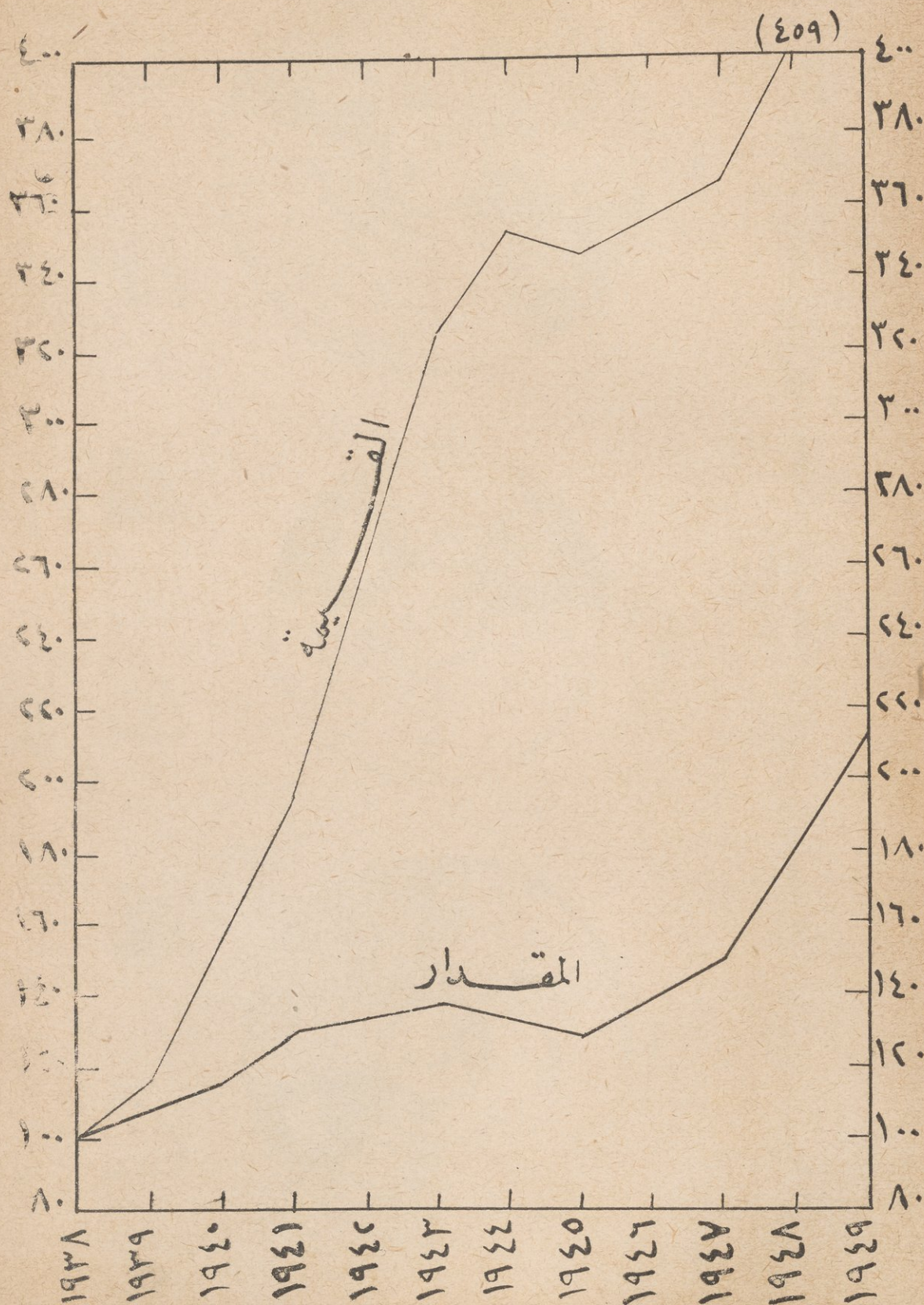


(٦)

نصيب الفرد من الشروة الزراعية

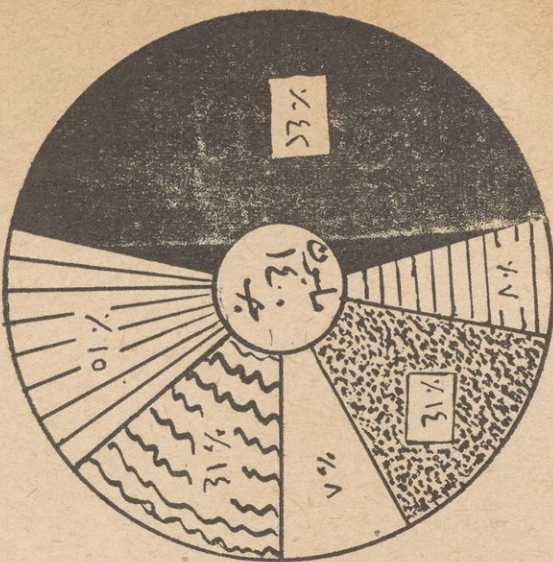


(٨) الأرقام القياسية لمقدار المنتج الصنعي وقيمتها (١٩٣٨ = ١٠٠)



المتوزيع النسبي لره و سلا و مال المستثمر في الشركات المسجلة

١٩٥٠



بنوك



شركات



مختلفة



بنوك



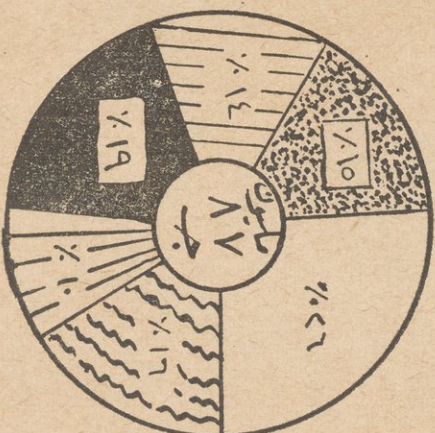
شركات



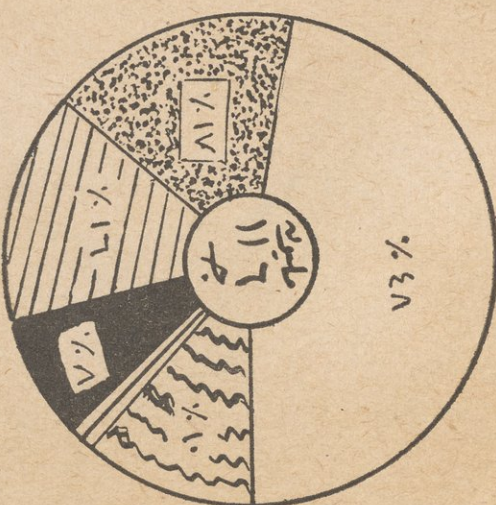
مختلفة



١٩٣٨



١٩١٤



بنوك



شركات



مختلفة



بنوك

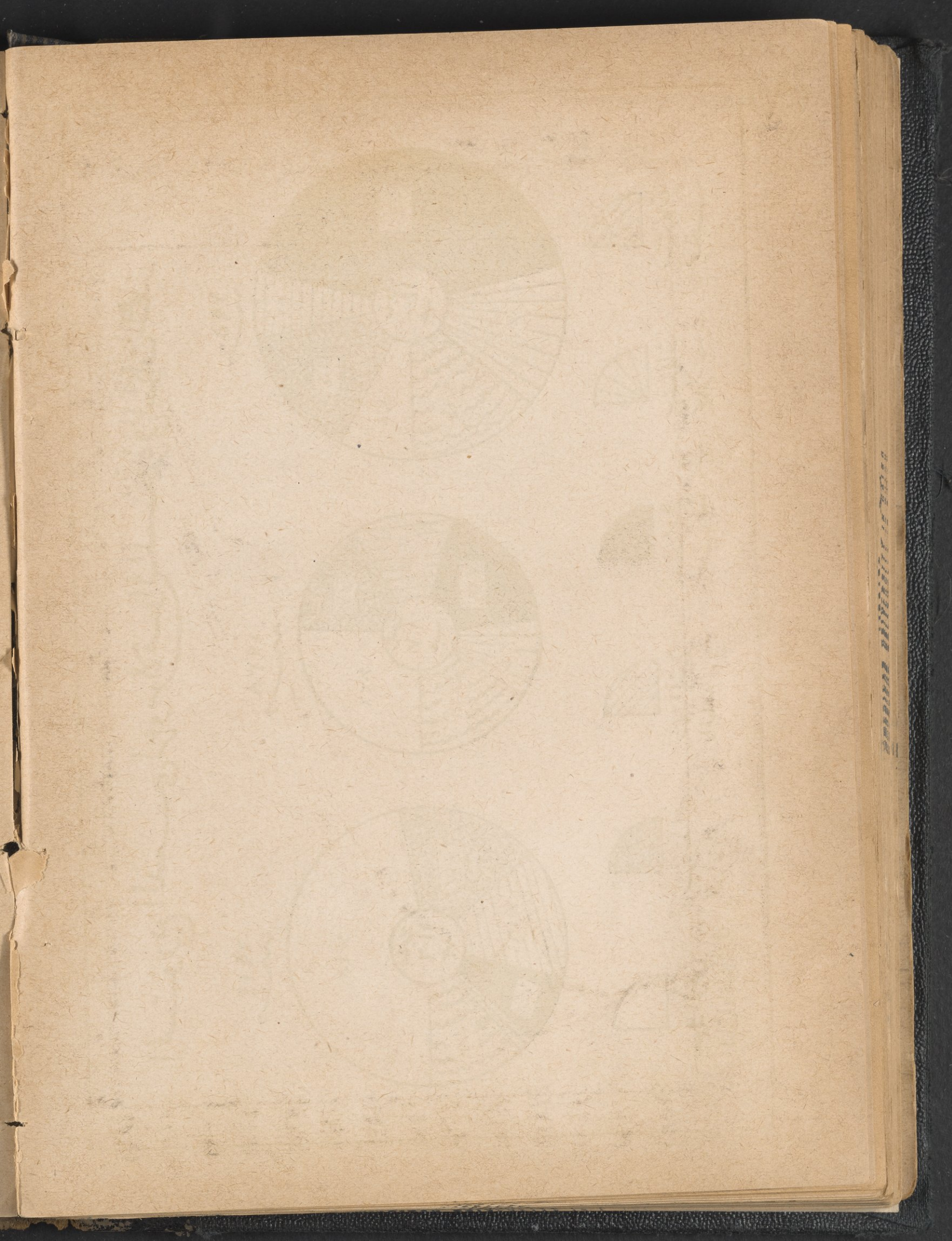


شركات

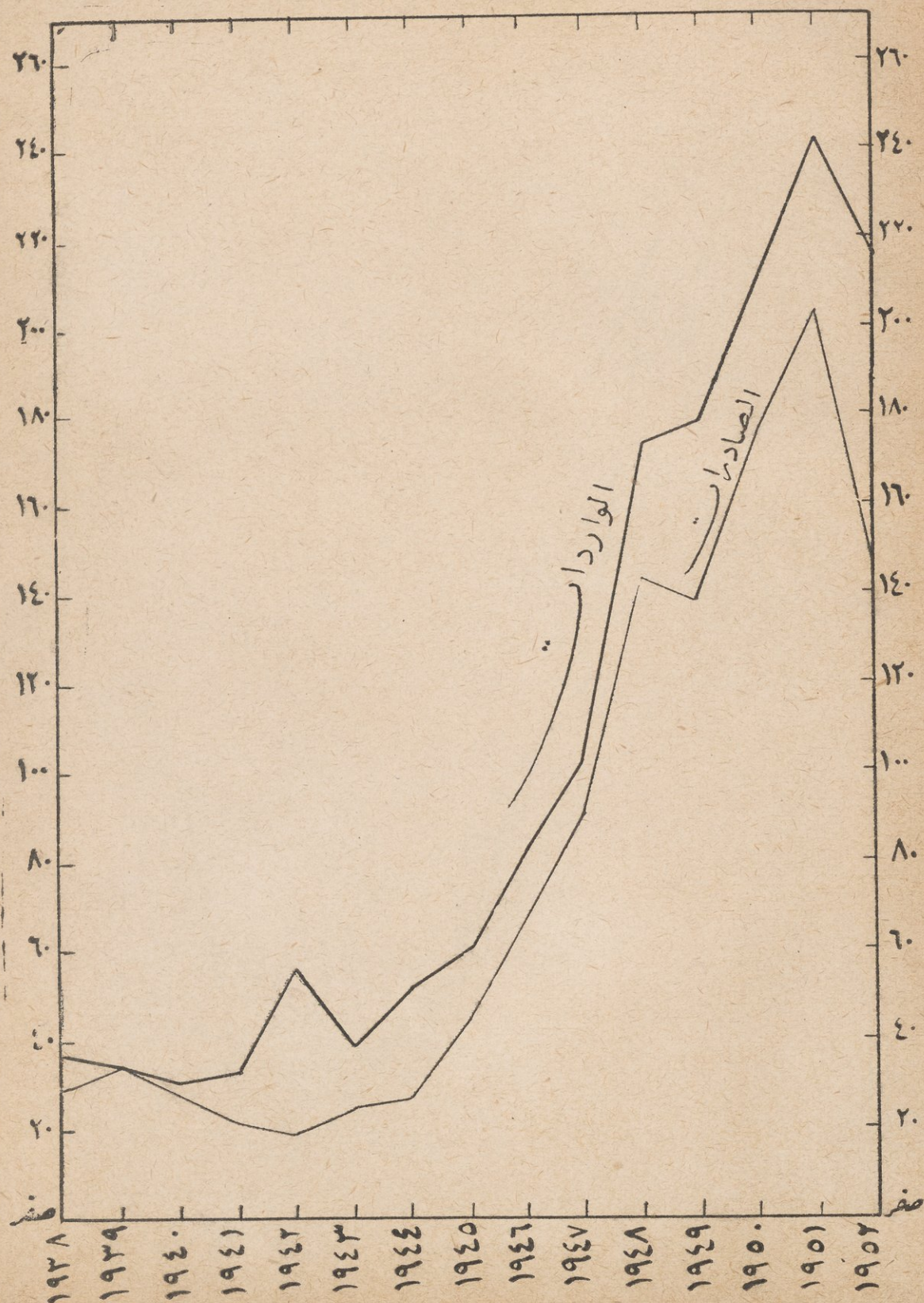


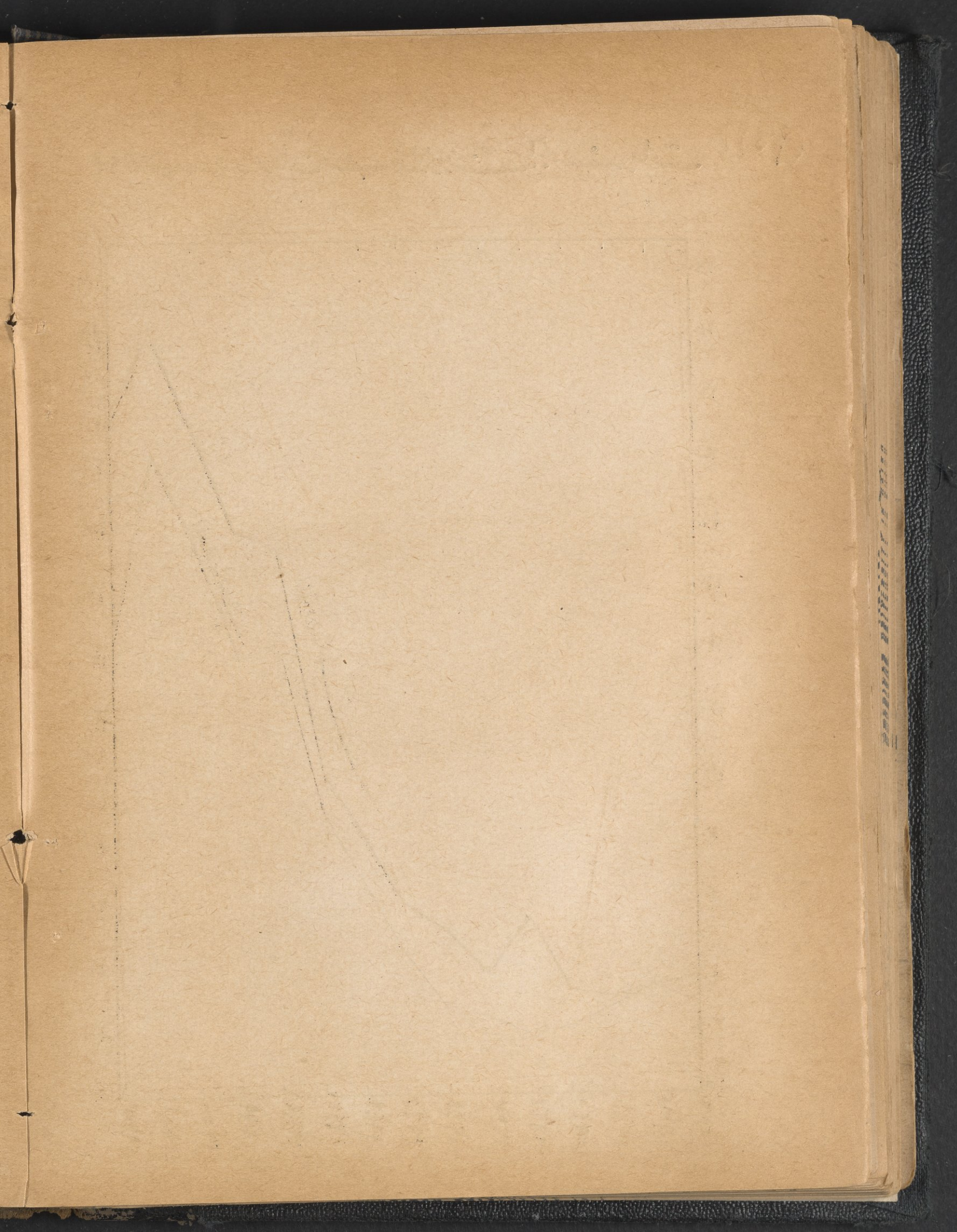
مختلفة





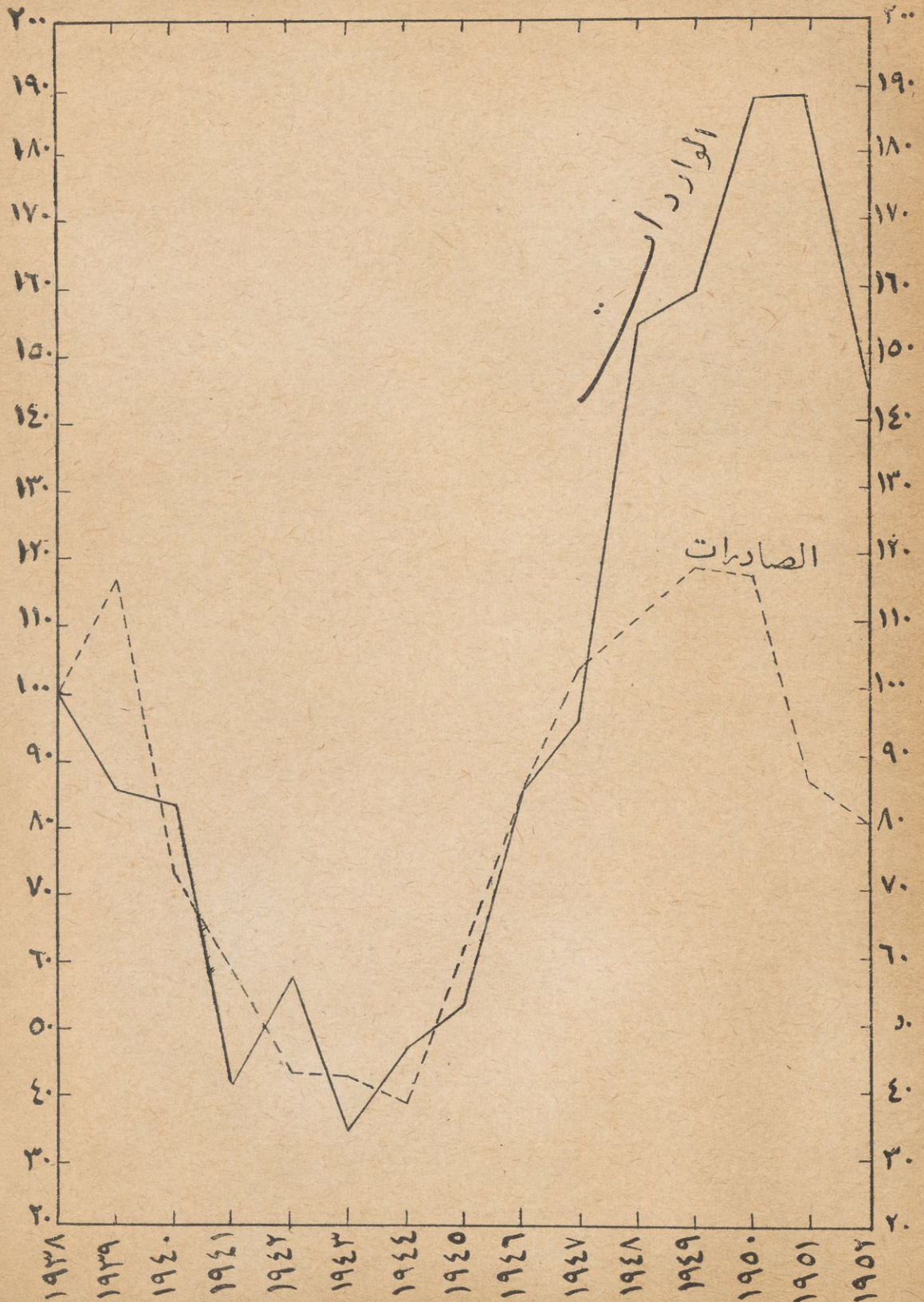
(١٠) قيمة الصادرات والواردات بملايين الجنيهات





(١٧)

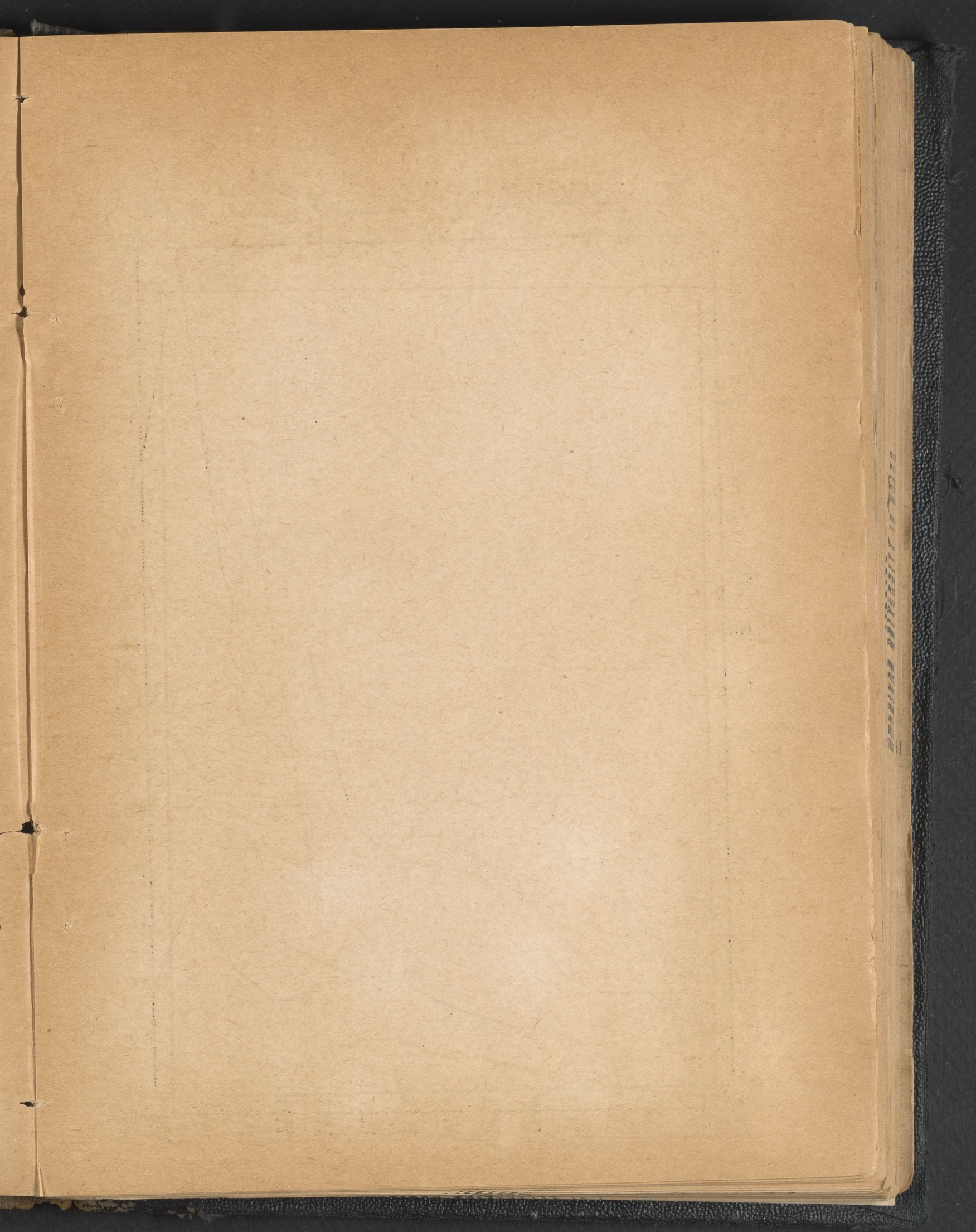
التوازن الفيزيائي كمية الصادرات والواردات



(١٢)

نسبة التبادل التجاري وللتزام القياسية لأسعار الواردات والصادرات





(١٣)

الباقى لحسن المورد عين صندوق توفير البرد
فى آخر كل سنة بملايين الجنيهات



ملحق ١٧

من الأبحاث القيمة التي ظهرت حديثا في موضوع الدخل الأهلـى ،
وتطوره في مصر ، بحث قام به الأستاذ Henri Meunier ونشر تباعا بمجلة
la Revue D, Egypte Economique et Financière (الأعداد الصادرة في ١٥ و ٢٢
و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ و ٥ و ١٢ و ١٩ و ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ و ٩ فبراير
سنة ١٩٥٢) .

وفيما يلي نقتطف بعض الجداول التي جاءت بهذا البحث :

(١) التقديرات التي أجريت للدخل الاهلي منذ عام ١٨٩٨

صاحب التقدير	التقدير بملايين الجنيهات	السنة
W. Willcocks	٩٠	١٨٩٨
J. Baxter, J. Craig	١٥٠	١٩١٣
I. G. Levi	٣٠١	١٩٢٢ -- ٢١
D'après J. Baxter	٢٠٠	١٩٢٢ — ٢١
« J. Craig	٢٧٠	١٩٢٢ — ٢١
الدكتور محمود أمين أنيس	٢٢٥	١٩٢٢ — ٢١
J, Craig	٢٥٨	١٩٢٥ — ٢٣
English Mission	٢٦٥	١٩٢٥
E. Minost	٢٥٦	١٩٢٨
J. G. (Revue D' Egypte)	١٦٢	١٩٣١
H. Azmi	١٣٢	١٩٣٢ — ٣٠
G. Dernouchamps	١٥١	١٩٣٣
جريدة الأهرام	١٨٥	١٩٣٥
الدكتور محمود أمين أنيس	١٦٥	١٩٣٧
» » » »	١٦٦	١٩٣٨

تابع جدول (١)

السنة	التقدير بملايين الجنيهات	صاحب التقدير
١٩٣٩	١٦٨	الدكتور محمود أنيس
١٩٣٩	٢١٧	الأستاذ منير حبشي
١٩٣٩	١٥٠	اللجنة المالية بمجلس النواب
١٩٤٠	١٩١	الدكتور محمود أمين أنيس
١٩٤١	٢٣٣	» » » »
١٩٤٢	٣٢٦	» » » »
١٩٤٣—٤٢	١٨٠	R. Adller
١٩٤٣	٢٩٠	الدكتور محمود أمين أنيس
١٩٤٤	٤٦٤	» » » »
١٩٤٥	٥٠٢	» » » »
١٩٤٥	٦٠٠	الدكتور عبد المنعم الشافعي
١٩٤٦	٤٧٥	Henri Meunier
١٩٤٧	٥٢٠	» »
١٩٤٨	٥٦٠	» »
١٩٥٠	٦٧٥	» »

(ب) متوسط دخل الفرد معدلا حسب التغير في القوة الشرائية للنقود

السنة	الدخل الأهل بآلاف الجنيهات	عدد السكان بالآلاف	الرقم القياسي لنفقات المعيشة ١٠٠ = ١٩١٣	دخل الفرد بالجنيه	
				الفعلي	المعدل
١٨٩٨	٩٠,٠٠٠	٩,٨٨٠	٩٥	٩,١	٩,٦
١٩١٣	١٥٠,٠٠٠	١٢,١٤٤	١٠٠	١٢,٤	١٢,٤
٩٢٢/٢١	٣٠١,٠٦٢	١٣,٤٥٠	١٨٥	٢٢,٤	١٢,١
٩٢٥/٢٣	٢٦٨,٠٠٠	١٣,٧٨٧	١٦٣	١٨,٧	١١,٥
١٩٢٥	٢٦٥,٥٠٠	١٣,٩٣٢	١٦٥	١٩,٠	١١,٥
١٩٢٨	٢٥٦,٥٠٠	١٤,٤٣٥	١٥٥	١٧,٨	١١,٥
١٩٣١	١٦٢,٥٠٠	١٤,٩٢٣	١٢٥	١٠,٩	٨,٧
١٩٣٣	١٥١,٠١٠	١٥,٢٥٨	١٢٧	٩,٩	٧,٨
١٩٣٥	١٨٥,٠٠٠	١٥,٦٠١	١٣٠	١١,٩	٩,١
١٩٣٧	١٦٥,٠٠٠	١٥,٩٥١	١٢٩	١٠,٣	٨,٦
١٩٣٨	١٦٦,٠٠٠	١٦,٢٥٣	١٣٠	١٠,٢	٧,٨
١٩٣٩	١٦٨,٠٠٠	١٦,٥١٥	١٣٢	١٠,٢	٧,٧
١٩٣٩	٢١٧,٩٦٩	٠	٠	١٣,٢	١٠,٠

تابع جدول (ب)

السنة	الدخل الأهلـى بآلاف الجنيهات	عدد السكان بآلاف	الرقم القياسى لنفقات المعيشة ١٠٠=١٩١٣	دخل الفرد بالجنيه	
				المعدل	الفعلى
١٩٤٠	١٩١,٠٠٠	١٦,٧٧٣	١٤٣	٧,٩	١١,٤
١٩٤١	٢٣٣,٠٠٠	١٧,٠٣٠	١٧٧	٧,٧	١٣,٧
١٩٤٢	٣٢٦,٠٠٠	١٧,٢٢٧	٢٣٥	٨,٠	١٨,٩
١٩٤٣	٣٩٠,٠٠٠	١٧,٤٢٣	٣١٠	٧,٢	٢٢,٤
١٩٤٤	٤٦٤,٠٠٠	١٧,٦٣٦	٣٥١	٧,٥	٢٦,٣
١٩٤٥	٥٠٢,٠٠٠	١٧,٩٢٣	٣٧٥	٧,٥	٢٨,١
١٩٤٦	٤٧٥,٠٠٠	١٨,١٤٣	٣٧١	٧,١	٢٦,٢
١٩٤٧	٥٢٠,٠٠٠	١٨,٥٠٠	٣٦٥	٧,٧	٢٨,١
١٩٤٨	٥٦٠,٠٠٠	١٨,٨٠٠	٣٦١	٨,٣	٢٩,٨
١٩٥٠	٦٧٥,٠٠٠	١٩,٤٠٠	٣٧٦	٩,٣	٣٤,٨

(ح) عجز الدخل المحقق عن الدخل النمطي

وماقتراض اننا أردنا أن نحتفظ للسكان بمستواهم الدخلي في عام ١٩١٣ ،

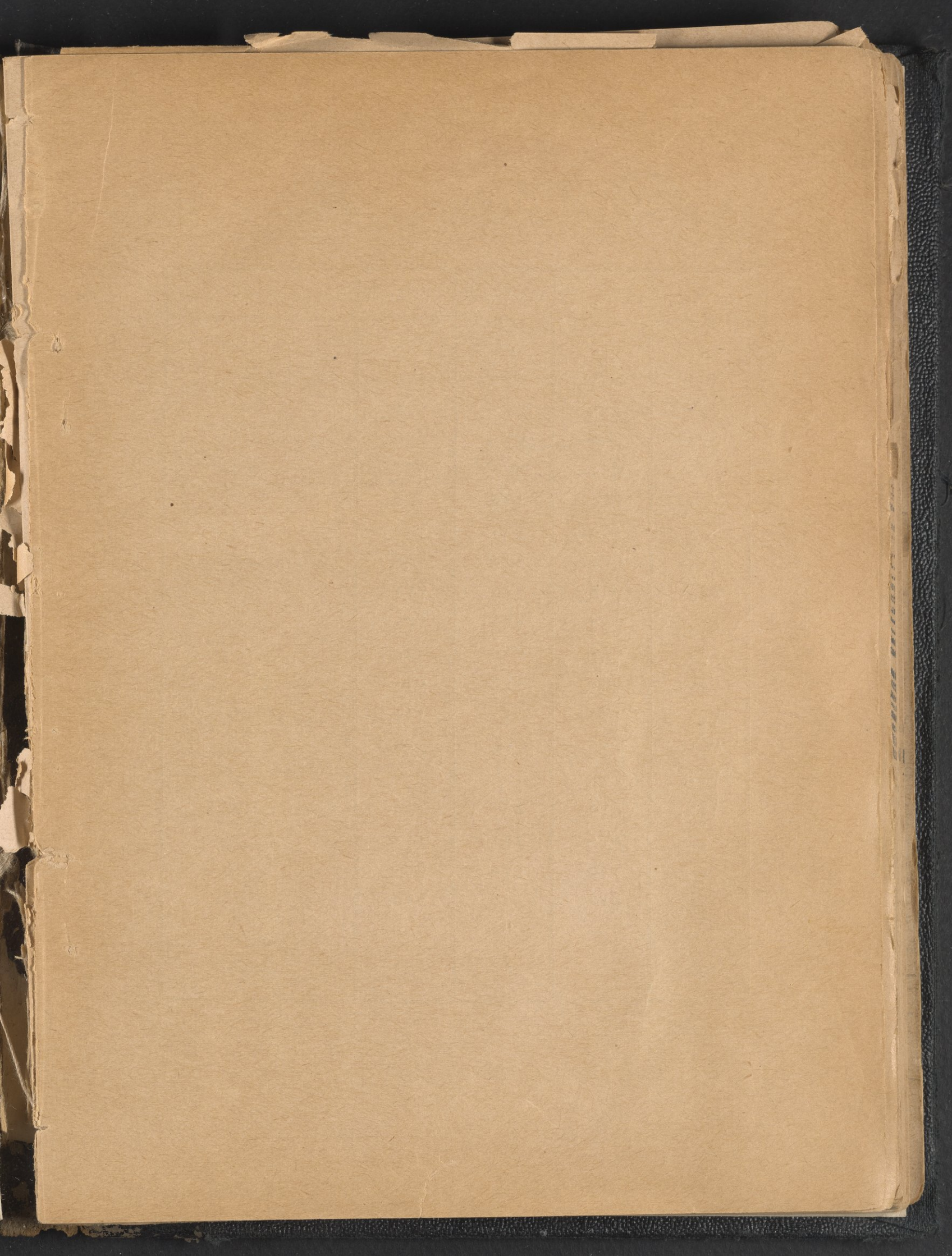
لظهر العجز الذي يبينه الجدول التالي وهو بملايين الجنيهات :

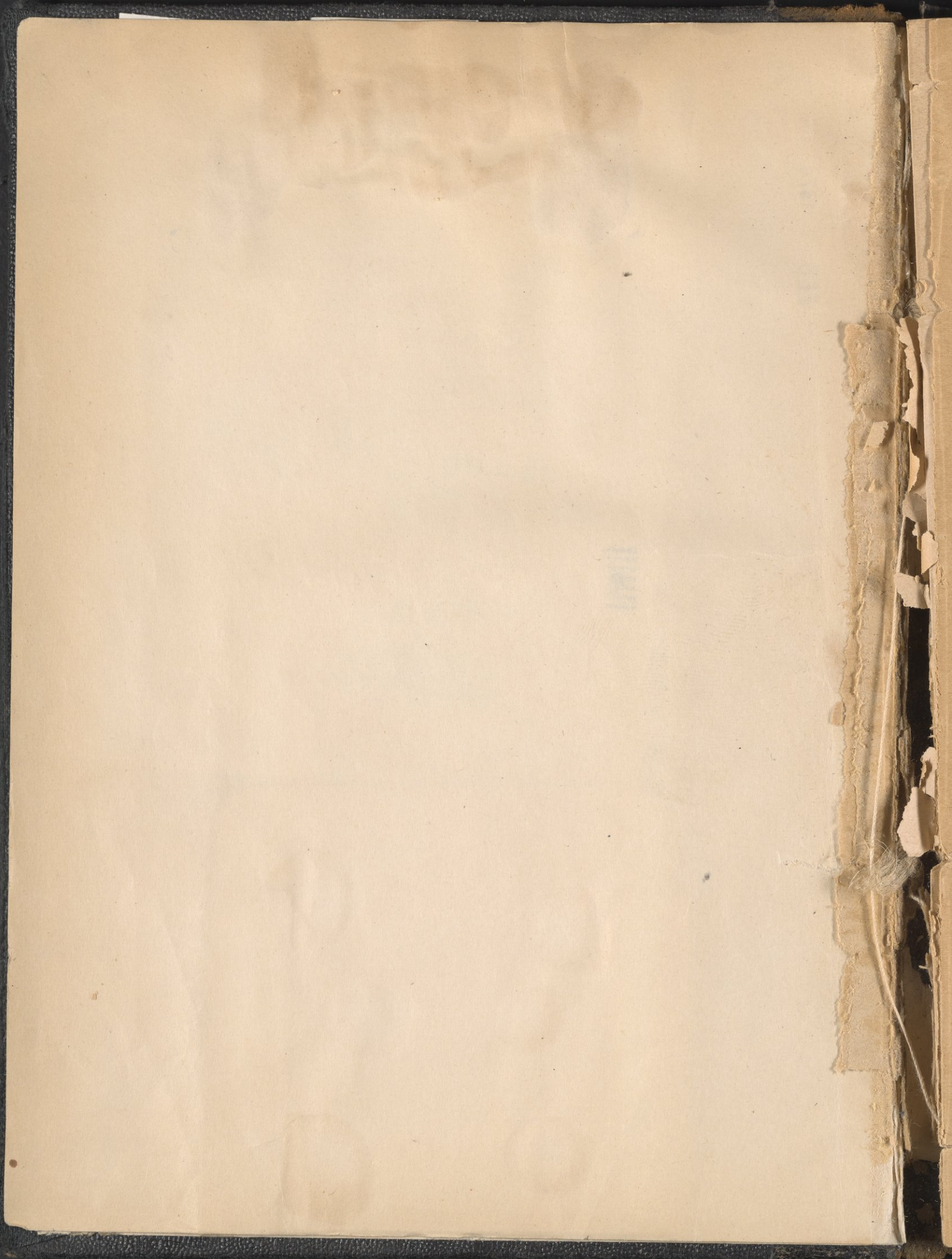
السنة	معامل زيادة السكان	معامل ارتفاع نفقات المعيشة	الدخل الأهلـي		العجز	
			المحقق	النمطي	الفعلي	المعدل (١)
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٥٠	—	—
١٩٢٥	١٠١٥	١٠٦٥	٢٦٥	٢٨٥	٢٠	١٢٣٥
١٩٣٥	١٠٢٩	١٠٣٠	١٨٥	٢٥٢	٦٧	٥١٣٥
١٩٤٠	١٠٣٨	١٠٤٣	١٩١	٢٩٦	١٠٥	٧٣
١٩٤٥	١٠٤٨	٣٠٧٥	٥٠٢	٨٣٢	٣٣٠	٨٨
١٩٤٨	١٠٥٥	٣٠٦١	٥٦٠	٨٤٠	٢٨٠	٧٧٣٥
١٩٥٠	١٠٦٠	٣٠٧٦	٦٧٥	٩٠٢	٢٢٧	٦٠

(١) معدل حسب الرقم القياسي لنفقات المعيشة عام ١٩١٤

(٥) متوسط دخل الفرد في مصر وفي غيرها من الأمم بالدولار الأمريكي

الدولة	١٩١٣-٩	١٩٢٩-٣٥	١٩٣٨-٣٥	١٩٥٠
مصر	٦٠	٥٥	٤٥	٩٧
بريطانيا	٤٣٥	٥٠٠	٥٨٠	٦٦٠
فرنسا	٣٤٥	٣٨٠	٤٠٠	٥٥٥
المانيا	٣٦٥	٣٧٠	٣٨٥	٥٢٥
السويد	١٦٥	٢٧٥	٣٦٥	٨٥٥
إيطاليا	١٧٥	١٩٥	٢١٥	٢٤٠
سويسرا	٢٨٥	٤٦٠	٤٥٥	٩٥٥
هولندا	٢٩٠	٣٥٥	٣٣٥	٥٠٠
بلجيكا	٣٢٠	٣٤٥	٣٩٥	٥٤٥
الدنمرك	٢٣٠	٢٦٥	٣٤٥	٥١٠
النرويج	١٥٥	٢١٥	٢٨٠	٤٣٠
أستراليا	٢٠٠	٢٤٥	٢٦٠	٢٤٠
البرتغال	١١٥	١١٠	١٢٥	٢٢٠
تركيا	—	—	—	٢٠٠
أرلندا	—	—	—	٢٠٠
الولايات المتحدة	٤٨٥	٥٩٠	٥٤٥	١٤٦٠
كندا	٤٠٠	٥٥٠	٥٣٠	—
أستراليا	٣٣٠	٤٧٥	٤٢٥	—
الأرجنتين	٢٩٥	٤٤٥	٤٠٥	—
الهند	—	٦٥	—	—
الصين	—	٤٥	—	—



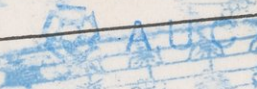


FEB 1974

AUC - LIBRARY



DATE DUE

 12 JAN	 A.U.C. 7 MAR 2000
 A.U.C. 12 JAN 1997	
 A.U.C. 11 MAY 1997	
 A.U.C. 22 JUL 1997	
 A.U.C. 28 JUL 1997	

HB
3663
H8x
c.1

B12289735

L13603826



